الإنساني 31

كارثة تسونامي: عندما تفتك الطبيعة بأبنائها

الإعلام وقضايا العمل الإنساني [ملف]

تصدر كل ثلاثة شهور عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر
ICRC
غير مخصصة للبيع | العدد الواحد والثلاثون | ربيع 2005

السودان: نهاية عشرين عامًا من النزاع

كاريكاتور

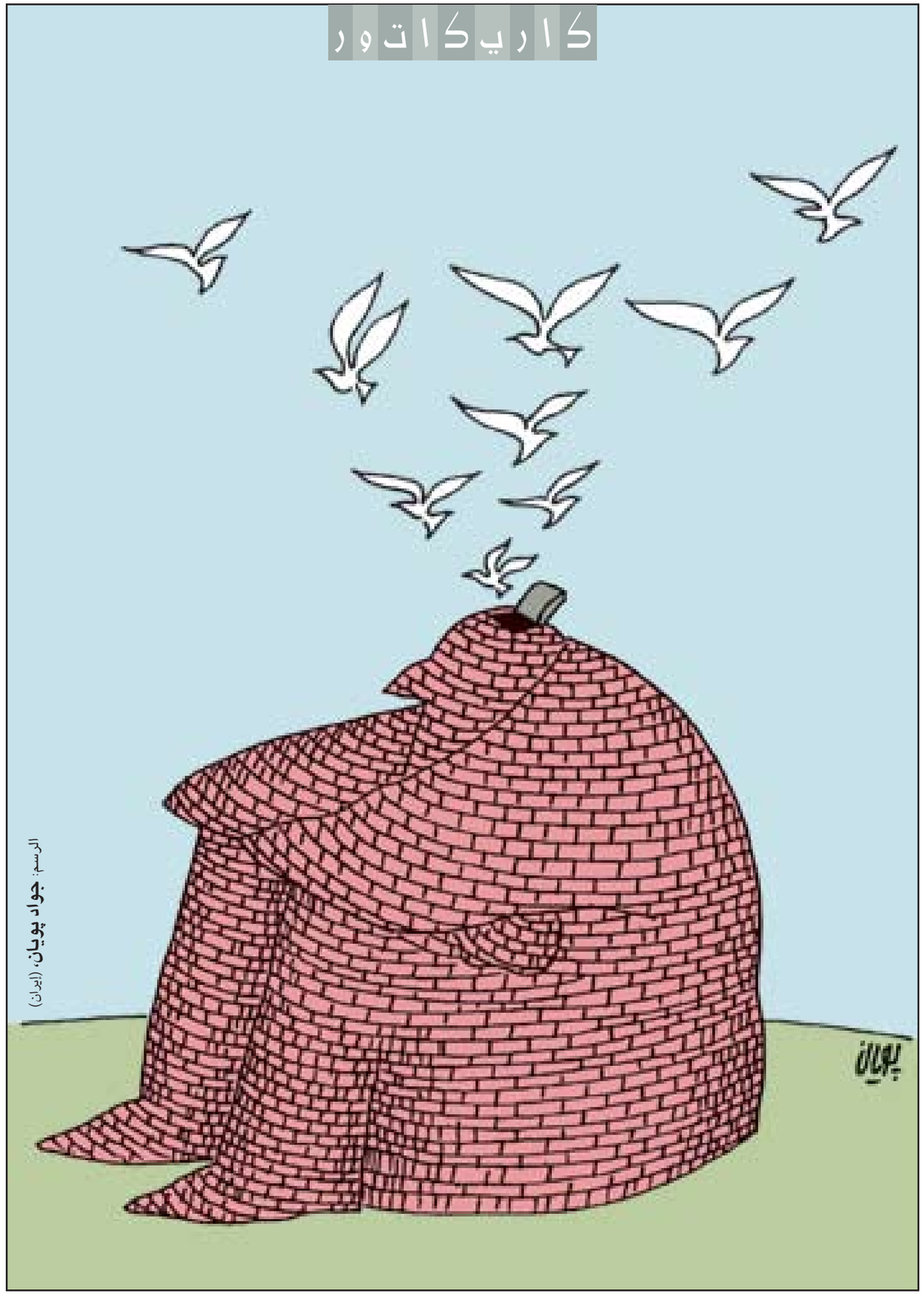

الرسم: **جواد پويان**، (إيران)

إعلام الشرق الأوسط والعمل الإنساني

في الثامن والتاسع من ديسمبر/ كانون الأول الماضي، عقدت ورشة عمل في بيروت لبحث مسألة العلاقة بين "إعلام الشرق الأوسط والعمل الإنساني"، وذلك بمشاركة عدد من الصحافيين من أبرز مؤسسات العمل الإعلامي بالمنطقة إلى جانب المتخصصين في الإعلام والاتصال باللجنة الدولية للصليب الأحمر.

جاء عقد هذه الورشة في أعقاب ما لوحظ من قبل العاملين باللجنة الدولية من سجال في وجهات النظر حول السرية والحياد في العمل الإنساني (أي النهجين اللذين تتبعهما اللجنة الدولية في سبيل الوصول إلى الضحايا من كافة أطراف النزاعات المسلحة للإشراف على تمتعهم بحقوقهم المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني). وهو السجال الذي احتدم عقب ما جرى في "أبو غريب والسجون العراقية"، وكذلك ما يجري بخصوص معاملة المحتجزين في سجن "غوانتانامو".

وغني عن الذكر أننا وعلى صفحات هذه المجلة نشرنا مرارًا معالجات ومواضيع تتناول مسألة السرية هذه، إذ لا تعد السرية، مبدأ مقدسًا على نحو مطلق بالنسبة للجنة الدولية، فهي لا تلتزم الصمت إزاء الانتهاكات أينما كانت، ولكن الطريق الذي تتبعه لمواجهة وتجاوز تلك الانتهاكات لا يتمثل بالضرورة في إثارة السجال العلني، الذي قد يضر بمصالح الضحايا ويحول دون الوصول إليهم. والمتابع لبيانات اللجنة الدولية التي أصدرتها بخصوص تقاريرها التي رفعتها لسلطات التحالف في العراق وعواصم الدول المتحالفة، يجد تأكيدا عمليا على الموقف الإيجابي الذي اتخذته، انطلاقا من واجبها الذي يفرض عليها رعاية وحماية الضحايا، وذلك على الرغم من عصف الأنواء التي تعتري الأوضاع الدولية وتصبغ الحوار الدائر بين الثقافات في ظل الأوضاع العالمية الجديدة.

أما حياد العمل الإنساني، فهو أمر آخر، بل مبدأ تنطلق أهميته من فكرة حياد الضحية نفسها، فمهما كان انتماء الجريح أو الصريع في الحرب لأي طرف، حتى ولو كان الطرف المعتدي، فهو له الحق، بصفته شخصًا كف عن القتال، في الحماية القانونية والإنسانية. وهنا من واجبنا جميعا أن نرفض المساس بحياد العمل الإنساني والنأي به عن الضلال في دهاليز السياسة بالانحياز لطرف من الأطراف.

مسألة أخرى كانت موضوعا للالتباس، وهي التي تمثلت في الرأي القائل بعدم ملاءمة القانون الدولي الإنساني بصورته القائمة لما يجري من نزاعات في عالم اليوم، وهو رأي يتجاهل أن المشكلة الرئيسية في هذا الشأن تتعلق بتطبيق القانون وليس تغييره، وهو التطبيق الذي تسأل عنه مائة وواحد وتسعون دولة وقعت على اتفاقيات جنيف وتعهدت بالالتزام بها!. وليس هناك شك في أن ما يسعى إليه الإعلاميون بطرح هذا الموضوع إنما ينطلق من مطالبتهم بالمزيد من ضمانات الحماية للضحايا، وهم هنا بطبيعة الحال يقفون على النقيض ممن يتحدثون عن عدم ملاءمة اتفاقيات جنيف مع التوجهات الجديدة للنظام العالمي.

في هذا العدد، تفرد الإنساني بعضًا من صفحاتها لعدد من الإعلاميين الذين شاركوا في ورشة العمل لإبداء آرائهم حول هذه القضايا بشكل عام أو حول طبيعة العلاقة بين الإعلام في بلدانهم وبين مكونات العمل الإنساني كما يرونها.

وإذ يسعدنا أن نجد هذا التنوع في الآراء التي وردت إلينا، نرى أن اختلاف وجهات النظر المطروحة يدفعنا إلى القول بأن هذه القضايا بحاجة إلى مواصلة الحوار حولها في المزيد من ورش العمل التي يجب أن نعمل سويًا، إعلاميين وإنسانيين، على إقامتها وتطويرها، وكذلك في الأعداد القادمة من "الإنساني". لذا نرحب بأية مشاركة من جانب المهتمين بالكتابة أو التعليق، أو بالاقتراحات المفيدة لكيفية إدارة ورش العمل ومواضيع النقاش سعيًا للوصول إلى التعاون المنشود بين الإعلاميين والإنسانيين لصالح الدفاع عن الكرامة الإنسانية التي انتهكتها الحروب والنزاعات ■

"الإنساني"

الإنساني

تصدر كل ثلاثة شهور عن
اللجنة الدولية للصليب الأحمر

المدير المسؤول **تمارا الرفاعي**
مدير التحرير **محمد سيف**
مستشار التحرير **عنايات فريد**
المستشار القانوني **د.عامر الزمالي**

المراسلات : 31 شارع جدة، حي المهندسين، القاهرة 12311
تليفون 7619332 • 3379282 فاكس 7618487
البريد الإلكتروني: csc.cai@icrc.ogr

الآراء الواردة بهذه المطبوعة لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها

الإشراف الفني **محيي الدين اللباد**

ICRC

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة مستقلة محايدة، أنشئت عام 1863. مهمتها إنسانية بحتة، تتمثل في حماية أرواح ضحايا الحرب وكرامتهم وتقديم المساعدة لهم. تقوم اللجنة بتوجيه وتنسيق أنشطة الإغاثة التي تنفذها الحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر. وتعمل على ترويج وتدعيم القانون والمبادئ الإنسانية العالمية.

كارثة تسونامي

عندما تفتك الطبيعة بأبنائها

أحدث الزلزال الذي وقع على الساحل الإندونيسي في 26 ديسمبر/ كانون الأول 2004، وموجات المد "تسونامي" التي أعقبته، خرابا هائلا في المنطقة، ونتجت عنه أعداد لا تحصى من الموتى والمفقودين. وقد وصلت آثار هذه الموجات المخيفة بعيدًا جدًا حتى الصومال وكينيا على السواحل الأفريقية الشرقية. ويقوم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتنسيق عمليات الإغاثة التي تنفذها حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في المناطق المنكوبة كما تقوم اللجنة الدولية بتقديم المساعدات للضحايا في شمال وشمال شرق سري لانكا وفي إقليم "آتشيه" الإندونيسي وفي الصومال كذلك، وهي مناطق كانت تحظى فيها اللجنة الدولية بتواجد قوي قبل الكارثة.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

31

ربيع 2005

تسونامي: عندما تفتك الطبيعة بأبنائها 05
نبضات على هامش تسونامي 08
الكارثة في صور 10
من أجل عالم خالٍ من الألغام 15
السودان: انتهاء عشرين عامًا من النزاع 18
الكونغو الديمقراطية: ملايين الضحايا وحرب عرقية ضارية 21
غوانتانامو: أَرَقٌ بالليل وهمٌّ بالنهار 24

[الملف] **الإعلام وقضايا العمل الإنساني** 25
- الإعلام الجماهيري والعمل الإنساني 27
- السرية والحياد لا يوقفان الانتهاكات 30
- فلسطين: تعاون الإعلام والعمل الإنساني 32
- مسؤولية تجاهل الأبعاد الإنسانية في الإعلام 34
- العمل الإنساني وصحافة العراق 36

المعضلات الأخلاقية للعمل الإنساني في حقبة التدخل العسكري 38
مخالفة بعض الجماعات المسلحة للقانون الإنساني 42
مبادرة لحماية أمن المراسلين الحربيين 46
العالم الإسلامي والعولمة وحقوق النساء 47
نواح المدن القتيلة 50
من أركان العالم 53
بلا رتوش: **انتصار الإرادة** 56
إصدارات 58

... في السادس والعشرين من ديسمبر 2004، هز زلزال أرضي بقوة 9 درجات على ميزان ريشتر منطقة الساحل الغربي لشمال جزيرة سومطرة، محدثا طوفانا هائلا من الأمواج أغرق كافة سواحل الأقطار الواقعة على المحيط الهندي، من إندونيسيا وحتى الصومال، مما تسبب في مقتل ما يناهز المائتين وثمانين ألف شخص وإصابة ما يزيد على خمسمائة ألف، وتشريد أكثر من مليون وستمائة ألف، إضافة إلى فقد ما يزيد على مليون شخص لمنازلهم.

ومع مواصلة فاجعة تسونامي فصولها المأساوية نقلت وسائل الإعلام صورا عرضت لاختفاء مناطق ريفية بأكملها من الوجود أو لأكداس الجثث الآدمية التي خلفها الطوفان، أو لآلاف الأطفال اليتامى الذين واجهوا مصائر غامضة سواء بتعرضهم للضياع والتشرد أو للآثار النفسية الناجمة عن فقدهم لذويهم في هذه الكارثة المروعة.

لقد دمرت أمواج المد البحري كافة مظاهر الحياة تقريبًا، حيث خربت الشواطئ التي يقتات منها آلاف الصيادين وتجار البحر ولم يعد بالإمكان إعادتها إلى ما كانت عليه إلا بعد عشرات السنين، كما خربت كل ما كان في هذه المناطق من منشآت ومنازل تحطمت أو اختفت وابتلعها المد. ويقول المراقبون إن المؤشرات تكشف عن احتمالات أن تقفر مناطق ومجتمعات بأكملها إلى حين غير معلوم من الزمن، أما الأهالي الناجون في هذه المناطق فيقولون إنهم لن يعودوا حتى مع عملية إعادة الإعمار في مناطقهم المنكوبة.

لقد روعت الصدمة جميع من تبقوا أحياء من ذلك الهول، حيث اختفت جزر بأكملها أو غرقت أمام أعينهم، وظلت في الأذهان صور لا يمكن محوها من ذاكرتهم كصور الجثث التي نهشتها الكلاب والضواري، أو المحاصرة بين الأنقاض، أو بقايا الأعضاء التي تعرف عليها البعض لأحبائهم، أو الكتب المدرسية التي التقطها الآباء لأطفالهم القتلى، أو الألبومات العائلية التي تحكي ذكريات حياة مشتركة قضى عليها الطوفان.

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر: جهود متواصلة

كان ما حدث بمثابة النداء الذي يستحث الجميع، وخاصة الأسرة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي تعد نفسها فيلقًا أماميًا في مواجهة الكوارث سواء التي من صنع الطبيعة أم من صنع البشر. فمن اللحظة الأولى التي أدرك فيها العالم مدى فداحة الكارثة، نشطت الجمعيات الوطنية في البلدان المتضررة، وقام متطوعوها بجهود متواصلة بلا كلل، كما بدأ التنسيق بين كافة مكونات الحركة الدولية من أجل العمل على التخفيف من آثار ما حدث ومساعدة الناجين والمتضررين. وقد دخلت كل هذه الجهود في سباق مع الزمن لدرء الآثار الصحية والوبائية المحتملة نتيجة وجود أعداد هائلة من الجثث التي خلفها الزلزال.

وفي بيان مشترك للجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أعلن الجانبان «أن الحجم غير المسبوق من الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن الكارثة يحث جميع مكونات الحركة على التضامن الفوري والعميق، حيث يتعين عليها أن تلتزم بتطبيق الاستجابات الأكثر فاعلية لمواجهة الاحتياجات الضخمة للمجتمعات المحلية المتضررة»، كما أعلن الجانبان أنهما «ملتزمان بتعزيز الاستخدام الناجح والفعال للموارد الدولية الإنسانية والمادية والمالية للحركة وتنظيمها في جميع أرجاء المنطقة».

وبطبيعة الحال لم تكن الظروف المناخية والطبيعية عاملا مساعدا لعمليات الإنقاذ، فقد وقفت هذه الظروف حائلا دون الكثير من الجهود المبذولة، ورغم ذلك واصلت فرق الإنقاذ عملها في ظل مساندة قوية محلية وإقليمية ودولية.

الإنسان بلسم لأخيه الإنسان

ولم يكن رد فعل ما حدث أقل ترويعا للعالم بأسره، ففي كافة أنحاء الأرض نشطت جهود التضامن التي احتشد فيها كل الناس، حكومات وهيئات وأفرادا، ليتكاتف الجميع في سبيل تقديم العون الذي يستطيعونه لدرء آثار هذه الكارثة، ولكي يعلنوا عن قدرة الطبيعة الإنسانية على التصدي لأخطار الطبيعة التي تحدق بالبشر، والتي لا تفرق بين جنس أو عرق أو لون، وبطبيعة الحال لا تزال هذه الجهود مستمرة لتؤكد أنه برغم النزاعات التي تفرق بين البشر وبعضهم إلا أنهم جميعا في الملمات التي تعتريهم ليس أمامهم إلا هذا التضامن الذي ينطلق من أن الإنسان بلسم لأخيه الإنسان، وأن الجميع لا يمكن أن يكونوا إلا سندا لبعضهم البعض.

المنطقة العربية: مبادرات مهمة

على مستوى المنطقة العربية هبت كافة الجمعيات الوطنية للاشتراك في تقديم المساعدة للجمعيات الوطنية في البلدان المتضررة، كما قدمت الحكومات إسهامات قيمة في ذلك الشأن، خاصة أن هناك بلدانًا عربية كانت ضمن البلدان المتضررة كالصومال، كما انطلقت مبادرات مهمة من بعض الجهات الإعلامية كتلك المبادرة التي قامت بها قناة الجزيرة الفضائية بالاشتراك مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب

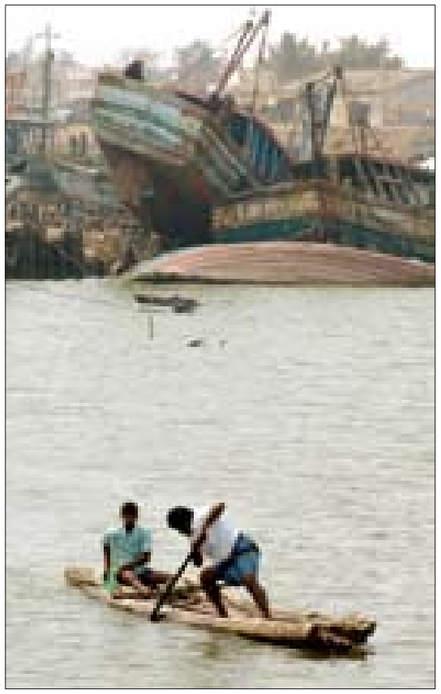

صياد سمك هندي يتجه على طوف إلى قريته التي دمرها تسونامي، للبحث عن متعلقاته بين الحطام.

المصورة الفوتوغرافية: ا ف ب

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

إحدى السفن في ميناء سنغافورة حيث يتم شحنها بمواد الإغاثة المرسلة إلى ضحايا تسونامي في «آتشيه» (إندونيسيا).

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

لوحات في «فو-خيت» بتايلاند، تعرض صور الأشخاص وقوائم الأسماء بحثًا عن أقارب مفقودين

الأحمر والهلال الأحمر لجمع تبرعات لصالح ضحايا تسونامي، وهي المبادرة التي لقيت ترحيبا من قبل الكثيرين، وأكدت على أهمية العلاقة بين الإعلام وبين العمل الإنساني، وعلى الدور الذي يجمع المجالين معا.

اللجنة الدولية وكارثة تسونامي

ونظرا لتواجدها وانتشار بعثاتها في معظم مناطق العالم، وبالتالي في عدد من المواقع المتضررة، فقد كانت استجابة اللجنة الدولية للصليب الأحمر سريعة ومباشرة، ففي المناطق الشمالية والشرقية من سريلانكا تولت اللجنة على الفور تنسيق استجابة حركة الصليب والهلال الأحمر مما مكن من انطلاق المساعدات خلال ساعات من وقوع الكارثة، الأمر الذي تطور مع الوقت لتقديم المساعدة لنحو مائة وخمسين ألف شخص في شمال سريلانكا وشرقها. كما شاركت اللجنة الدولية في أنشطة البحث عن المفقودين حيث تولت فرق ميدانية مشتركة تابعة لها وللصليب الأحمر السريلانكي مساعدة الأسر على استعادة الاتصال فيما بينها عبر الهواتف النقالة. كما عكف موظفو اللجنة الدولية أيضا على نقل رفات الموتى إلى المستشفيات وإيصال تلك التي يتم التعرف عليها إلى ذويها.

ونظرًا أيضًا لتواجد اللجنة الدولية المسبق في إقليم «نانغرو أتشيه دار السلام» وهي المنطقة الأكثر تضررًا من الزلزال الأصلي وما نجم عنه من أمواج مد «تسونامي»، تعمل اللجنة الدولية مع الصليب الأحمر الإندونيسي لتقديم مواد الإغاثة الطارئة والمواد الصحية والطبية الأساسية لثلاثمائة ألف شخص على الأقل. كما أعدت اللجنة الدولية بالتعاون مع الصليب الأحمر السنغافوري قاعدة لوجستية لعملها في إقليم أتشيه.

وما تزال الجهود التي يبذلها كافة أطراف المجتمع الدولي والحركة الدولية مستمرة للعمل على إغاثة المتضررين ومواجهة أكبر كارثة طبيعية واجهها البشر في العصور الحديثة ■

نبضات على هامش تسونامي

إيهاب بسيسو*

هل كان العالم يحتاج إلى موجات تسونامي العملاقة ليدرك أن التواصل البشري عبر القارات يستطيع التغلب على مرادفات الموت؟ هل كنا نحتاج إلى أكثر من مائة وخمسين ألف ضحية وعشرات الآلاف من المفقودين تصفعنا بها الطبيعة بقسوة لنشعر بمدى هشاشة هذا الكون، وبمدى بشاعة الكارثة حين تلتهم كل ما يتشكل أمامها من حياة؟

فاجأنا تسونامي بكل ما لم نفكر به، الموت الذي لا يحتاج إلى دبابة أو قناص أو طائرة مروحية، أو أسلحة دمار شامل. فاجأنا بالفقر الذي نراه ولا نكترث به؟ بأكواخ الصفيح التي تمر في صور النشرات الإخبارية وتختفي تاركة خلفها مشاعر باردة. بأناس ظهروا فجأة في السادس والعشرين من ديسمبر/ كانون الأول في أكوام بشرية مُلقاة كجبل من جثث، وآخرين يبكون حبيبًا فُقِد وآخر ابتلعته الموجة العملاقة، وآخر تفتت إلى أشلاء.

تركض إلى شاشات الأخبار، لتقذفنا بين ساعة وأخرى بألف ضحية وآلاف المفقودين، ومئات الصور التي اخترقت أعيننا ونحن مسمّرون بلا أفواه.

أُمٌّ أمام الشاشة تخبر الصحافة بهلع عن طفلها الذي تركته للموج لتنقذ طفلها الآخر. الطفل الأكبر سنا ابتعد في الماء، ليبقى الأصغر متشبثًا بيد أمه، الأم البريطانية الشقراء هدأت قليلا وهي تكمل ولكنه عاد، إنها العناية الإلهية أعادت لي ابني. العناية نفسها لم تتحقق لأم أخرى بعد يومين من هذه الحادثة، لتظهر الأم الهندية على شاشة أخرى تنزف بكاءها وهي ما بين الدموع تصرخ لفقدانها طفليها معًا، كانا صغيرين أيضًا ولكنهما

جاءت كارثة تسونامي بكل بشاعتها لتضع الناس جميعًا أمام شعور واحد جارف بمدى هشاشة كوكبنا، وتناقضاته؛ فقد تجلت في هذه الكارثة صورة امتزج فيها الرعب والبؤس والموت على نحو لم نسمع به إلا في أساطير الأقدمين.

هندية تبكي أحد أفراد أسرتها فقدته في طوفان تسونامي. الصورة الفائزة بجائزة أفضل صورة صحفية لعام 2004. (أركو تاتا-رويترز)

(*) كاتب صحفي مقيم في لندن. (**) نُشر هذا المقال بصحيفة المستقبل اللبنانية.

رحلا في الموج. آخر لم يستطع توديع عائلته، كانت الموجة أسرع من كل شيء والتهمت كل شيء، بيت الصفيح المتهرئ، الأطفال الرضع، الصغار والنساء والرجال والكهول... الناجون قلة والضحايا أكثر والذين مازالوا مفقودين لم يتحدد عددهم بعد..

تسونامي، لم يفرق بمده العملاق بين ألوان البشر، لم يتحايل على أحد، كان قاسيا مريرًا، مخيفًا وكان هائجًا يصطاد الفقراء تمامًا كما يصطاد المصطافين الذين هربوا من برد الشمال القارس، بحثًا عن شمس أكثر دفئًا في تايلاند أو إندونيسيا، فكانوا على موعد مع غضب الطبيعة.

اهتزت البشرية حين أفاقت على موت يجمع البشر من دون أن يراعي اختلافات عرقية أو جغرافية، أو اجتماعية أو حتى سياسية أو اقتصادية. فتجاوزت التبرعات الملايين في غضون أيام قليلة، وانطلقت الحافلات من أكثر من مدينة لنقل الثياب والطعام والدواء إلى حيث تحملها الطائرات إلى الدول المنكوبة.

الكارثة هزت أركان العرش الإنساني، فتحرك الجميع في حملة غير مسبوقة للتبرع بكل ما يستطيعون من أجل الضحايا. أحد مخازن منظمة "الأوكسفام"، في بريطانيا شهد طفلة لم تتجاوز العاشرة، تخطو بهدايا عيد الميلاد التي قدمت لها قبل بضعة أيام لتقول: "أعطوها للأطفال في آسيا، إنهم يحتاجونها أكثر مني"..

الإعصار لم يتوقف عند آسيا فقط بل اجتاح غبطة العام الجديد، وما بين أناس كرسوا وقتًا طويلاً للصلاة والدعاء، لم يتوانَ رئيس أساقفة كانتربري، الدكتور روان ويليمز، عن التحدث بجرأة لصحيفة الصنداي تلغراف قبل بضعة أيام حديثًا له قائلا: "المسألة هي.. كيف بمقدورك أن تؤمن بقدرية تسمح بمعاناة على هذا النطاق؟ مضيفًا: إن الصلاة لا تقدم حلولا سحرية!"...

صباح الخامس من يناير/ كانون الثاني، ومع مضي عشرة أيام على هذا الموت الثقيل، شدتني صحيفة "الإندبندنت" البريطانية إلى صفحتها الأولى، كانت بيضاء وداخل الإطار الأسود الذي يحدد الصفحة كانت ترقد في المنتصف تمامًا جملة وحيدة: "لنتذكر ضحايا تسونامي .. صمت". بعد أقل من ساعتين كان الوقت يشير إلى الثانية عشرة ظهرًا، توقفت الحياة، كأن موجة صقيع عاتية عصفت بالشوارع لثلاث دقائق فشلّت كل شيء، السيارات، القطارات، الطلاب والمدرسين في المدارس، الموظفين في المكاتب، الباعة والمتسوقين، المارة.. توقفنا ثلاث دقائق صمت، لضحايا تسونامي، كان ذهني مشوشًا بعض الشيء ففي الوقت الذي تجمدت فيه في الشارع، غزت رأسي مئات الأفكار ليس فقط عن تسونامي بل عن كوارث أخرى تدخلت الطبيعة في بعضها وتكفل الإنسان في كثير منها. الضحايا يجمعهم الموت في تسونامي من أتشيه إلى بنغلاديش، ومن أفريقيا إلى آسيا الصغرى. شريط سريع انطلق في رأسي في تلك الدقائق الثلاث عن كل الكوارث التي سببتها الطبيعة وكل الكوارث التي سببها الإنسان وكل الضحايا الذين سقطوا لأنهم في تلك المآسي كان ذنبهم أنهم وجدوا في المكان الخطأ في الساعة الخطأ...

عند المساء، كانت معي على الهاتف إحدى الصديقات البريطانيات تتحدث بإصرار: "إيهاب .. هل تعتقد أن تسونامي سيجعلنا نفكر في كل الكوارث التي تحدث والتي من الجائز أن تحدث لنعيد حساباتنا من جديد. هل سيجعلنا نفكر في الضحايا في العراق، أو فلسطين، كأننا لا نتحرك إلا عندما تعصفنا أعداد الضحايا بالمئات أو الآلاف. كأن ذاكرتنا ضيقة على المعاناة المحدودة ولا نتذكر إلا الكوارث العملاقة إلى حين.. وربما سننسى تسونامي بعد سنوات مثلما ننسى الآن فيضانات بنغلاديش ومجاعات أفريقيا، إذا ما حدثت كارثة أخرى..".

ربما كانت الصديقة على حق، ولكني لم أشأ أن أجادل كثيرًا عبر تلك المكالمة، هل سننسى أم لا؟

كنت لا أزال أفكر في مدار آخر، فبتلك التفاصيل البسيطة التي اخترعها البعض ليعلنوا تضامنهم مع الضحايا، كهذا المقهى في لندن الذي خصص عائد مشروبات القهوة ليوم كامل كتبرع منه للضحايا، وقد ترك صاحب المقهى صندوقًا زجاجيًا ليضع الزبائن أثمان قهوتهم به، لمن أراد أن يدفع أكثر من ثمن القهوة، كمساهمة في التبرع.

كثير من المخازن التجارية علقت على أبوابها يافطات كرتونية صغيرة، معلنة فيها برسالة قصيرة وبسيطة: "نستقبل تبرعاتكم من أجل ضحايا كارثة تسونامي".

تلك التفاصيل البسيطة التي تنامت يومًا بعد آخر عكست مشهدًا إنسانيًا عامًا، تراجعت السياسة في الوقت الذي لجأ الناس فيه إلى إنسانية بدت غائبة في كثير من الأحداث في السنوات الماضية، ليلتحم المشهد الإنساني ببعضه البعض دون وساطة سياسية أو استراتيجية. فقبل أن تبدأ الحكومة البريطانية في تحركها، وقبل أن يفكر رئيس الوزراء توني بلير في قطع إجازته، كانت قطاعات واسعة من الشعب البريطاني بمؤسساته الأهلية تسارع إلى التبرع من أجل الضحايا، كأنها تسد تلك الفجوة الإنسانية التي اتسعت في الأعوام الماضية.

أتابع نشرات الأخبار، لأشعر بهذا الحزن الذي تسلل إلينا يومًا بعد آخر، يتضخم ككرة ثلج عملاقة، تقتلع رؤوسنا من قوالب الجمود، ربما ينجح الإعلام في تحريك الأفئدة والمشاعر، لتدقق في المأساة أكثر كلما تتابعت موجات الأخبار القادمة من الشواطئ المنكوبة، ربما نجح تسونامي في زحزحة الشمال البارد ووجه بصره نحو البشرية القابعة على الضفة الأخرى من المحيط. البشرية الأقل تقدمًا، الأكثر فقرًا.. ذات الإعصار الذي اجتاح الفنادق الفخمة قرب شواطئ الاصطياف الشتوي والتي أوى إليها المصطافون الشماليون، اجتاح أكواخ الصفيح على بعد ياردات معدودة من تلك الفنادق، ربما عندما يفكر الناجون بالمصير نفسه الذي كان في انتظارهم، المصير نفسه الذي أودى بأحبائهم سيصبحون أكثر قدرة على الحب. أكثر قدرة على التواصل، أكثر قدرة على العطاء ■

تسونامي: صور من الكارثة

كان ما حدث بمثابة النداء الذي يستحث الجميع، وخاصة الأسرة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي تعد نفسها فيلقا أماميا في مواجهة الكوارث سواء التي من صنع الطبيعة أم من صنع البشر.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

إندونيسيا – باندا آتشيه:
نصف المدينة المطل على الشاطئ الشرقي للميناء وقد خرب تمامًا.

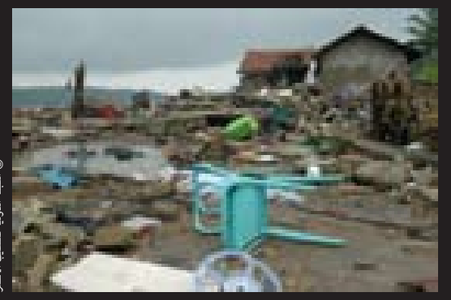

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

شمال سريلانكا، مقاطعة «مولايتيفو»: قرية خربها الزلزال.

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

جزر المالديف:
صورة لجانب من الخراب الذي خلفه الزلزال.

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

تايلاند: طائرة هيليوكوبتر تتفقد مناطق الزلزال.

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

الهند: طفل ممن فقدوا ذويهم بسبب الكارثة.

•••

تسونامي: صور من الكارثة

...

الصورة الفوتوغرافية: أ. ب

الهند: آثار الزلزال المروع كما تبدو على وجه إحدى الضحايا.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

أكثر من خمسمائة طفل شردتهم الكارثة ولجأوا لهذه القرية في ضواحي باندا آتشيه.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

إندونيسيا – باندا آتشيه: متطوعون بالصليب الأحمر الإندونيسي مدعومون من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ينتشلون جثة إحدى الضحايا.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

إندونيسيا – باندا آتشيه: عيادة الضحايا بالمستشفى الميداني الذي أقامته اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

سريلانكا – كولومبو: متطوعون سريلانكيون يساعدون موظفي اللجنة الدولية في إعداد طرود الإغاثة المخصصة للعائلات بالأقاليم المتضررة.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

إندونيسيا، آتشيه، إقليم مون: مخيم للأشخاص المشردين من سبع قرى مدمرة. يضم المخيم 1500 عائلة.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

إندونيسيا – باندا آتشيه: مكتب وكالة البحث عن المفقودين بالصليب الأحمر الإندونيسي، الذي يعمل بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

سريلانكا: خدمة إعادة الاتصال بين العائلات التي وفرتها اللجنة الدولية لتمكن النازحين من الاتصال بذويهم في الداخل والخارج.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

تايلاند – فانج: متطوعو الصليب الأحمر التايلاندي يعدون الوجبات الغذائية لتوزيعها على الضحايا الذين شردتهم الكارثة ■

قمة نيروبي

المصورة التوغرافية: أ ف ب

قمة نيروبي
29 نوفمبر/تشرين الثاني 2004 في مقر الأمم المتحدة.

بعد سبع سنوات على اعتماد اتفاقية أوتاوا، ومع نهاية عام 2004، اجتمع في قمة نيروبي قادة 144 دولة طرفا بالاتفاقية لتقييم التقدم الذي أحرز لإنهاء المعاناة من هذه الأسلحة المقيتة.

اتفاقية أوتاوا: خطوة أخرى إلى الأمام

مثلت اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد واحدا من أهم الإنجازات التي حققها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة، كما مثلت سابقة على درجة كبيرة من الأهمية، فللمرة الأولى يتم الاتفاق على حظر سلاح قيد الاستخدام بشكل واسع الانتشار.

وقد حققت اتفاقية أوتاوا منذ اعتمادها الكثير من الإنجازات، فقد انضم إلى الاتفاقية مائة وأربع وأربعون دولة، قامت بتدمير 37 مليون لغم ومازالت تتعاون على إزالة الألغام من معظم البلدان المتضررة بفعلها. كما انخفض استخدام الألغام المضادة للأفراد وإنتاجها وانكمشت تجارتها في جميع أرجاء العالم. إضافة إلى ما هو أهم من ذلك، فقد تقلص عدد ضحايا الألغام سنويًا في البلدان المتضررة منها والتي يجري فيها تنفيذ متطلبات الاتفاقية تنفيذا تامًا.

إلا أن أزمة الألغام الأرضية لم تنته بعد، فهي ما زالت تقتل آلاف الرجال والنساء والأطفال سنويًا. ومازالت تفقد العديد منهم لأطرافهم وتصيبهم بعجز يقعدهم مدى الحياة. لقد وعدت الاتفاقية هؤلاء الناس بالمساعدة التي هم في حاجة إليها لإعادة بناء حياتهم والعيش بكرامة. كما وعدت المجتمعات المتضررة من الألغام بالتحرر يوما ما من الخوف من الموت والتشوه بفعل الألغام المضادة للأفراد.

وفي مؤتمرهم بقمة نيروبي تبنى زعماء الدول المشاركة خطة عمل شاملة تتضمن 70 تعهدًا تتعلق بالإسراع في تدمير مخزون الألغام، وتنظيف الأراضي الملوثة بها ضمن المهل التي حددتها الاتفاقية، وضمان المساعدة طويلة الأجل للناجين من الألغام. كما تعهد المشاركون بتأمين انضمام كل الدول في العالم إلى اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد.

واجتمعت أيضًا خلال القمة مجموعة من المسؤولين العسكريين الكبار من ثمانين دولة من أجل مراجعة الاستنتاجات التي توصلت إليها دراسة أوصت بها اللجنة الدولية كان قد أجراها موظفون عسكريون عام 1996 حول الاستخدام العسكري للألغام المضادة للأفراد وفعاليتها. وفي التقرير المقدم إلى قمة نيروبي لم تكتف المجموعة بتأكيد استنتاجاتها السابقة بأن العواقب الوخيمة للألغام المضادة للأفراد تفوق بكثير أهميتها العسكرية المحدودة بل أقرت أيضًا أن سنوات التجربة الثماني التي أعقبت الدراسة أكدت أن الألغام المضادة للأفراد أصبحت سلاحًا باليًا في ميادين المعارك الحديثة وأن استخدامها غير مبرر مهما كانت الظروف.

وعن الخطة الشاملة التي تبنتها القمة يقول "بيتر هيربي" رئيس وحدة الألغام في اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "إن الخطة طموحة لكن العمل وحده يستطيع إنقاذ الأرواح واستعادة الضحايا لكرامتهم. وعلينا أن نستعمل الآن هذه الخطة مع المعنيين بضحايا الألغام على نحو أفضل خلال المرحلة القادمة والتي ستكون حاسمة".

بطبيعة الحال هناك تحدٍّ كبير تواجهه الإنسانية خلال الفترة المقبلة. فلم يبق إلا خمس سنوات قبل موعد 2009 المحدد لإزالة غالبية الألغام من المناطق الملوثة بها ـ وهي مهلة لا يمكن احترامها إلا إذا تيسّر توفير المزيد من الموارد التقنية والمادية والمالية ■

من أجل عالم خالٍ من الألغام

د. جاكوب كيلنبرغر*

كان لاتفاقية أوتاوا تأثير عميق على استعمال ونقل وإنتاج الألغام المضادة للأفراد عالميًا. فقد دفعت حتى الدول التي لم تنضم إليها بعد لوقف الاتجار في هذه الأسلحة والحد من إنتاجها. بيد أنه لا يزال يتعيّن إقناع عدد من القوى العسكرية الكبرى، والتي يحتفظ بعضها بمخزون واسع من الألغام المضادة للأفراد، بالانضمام إلى الاتفاقية في وقت قريب.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

قبل عشر سنوات انضمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الدعوة من أجل حظر شامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد أقدمت على ذلك بدافع من التماسات أفراد خدماتها الطبية الذين كانوا يشهدون ويعالجون ما اعتبروه وباءً عالميًا من الوفيات والإصابات الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد.

كانت هذه الأسلحة تفعل تحديدًا ما هي مصمّمة لفعله ـ تكمن صامتة لأيام أو شهور أو عقود ثم تنسف الشخص الذي يطأها. وكان أغلب ضحاياها من المدنيين الذين قُتِلوا أو أصيبوا بعد النزاع وليسوا من المقاتلين المشاركين في النزاع. كما كانت الإصابات الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد، ولا تزال، من بين أسوأ الإصابات التي يعالجها جراحونا المتخصصون. وقد دفع اشمئزاز الرأي العام المتنامي إزاء آثار الألغام المضادة للأفراد المدمّرة على المدنيين الحكومات لاعتماد اتفاقية أوتاوا لعام 1997 بشأن حظر الألغام المضادة للأفراد في وقت قياسي.

وقد اجتمع وزراء ومسؤولون كبار من 143 دولة طرفا في الاتفاقية في "قمة نيروبي من أجل عالم خال من الألغام" لاستعراض التقدّم الهائل الذي تم إنجازه خلال السنوات الخمس لسريان الاتفاقية ووضع خطة عمل للسنوات بالغة الأهمية المقبلة. كما انضم إليهم الناجون من حوادث الألغام الأرضية من كافة أرجاء المعمورة لكي يذكّروا العالم بالمعاناة التي تواصل تلك الأسلحة ...

(*) رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر

البغيضة إلحاقها بالأبرياء في جميع القارات. الأمر الذي جعل قمة نيروبي لحظة حاسمة في تحديد ما إذا كان سيتم الوفاء بوعود تلك الاتفاقية الفريدة للأشخاص والمجتمعات المتضررة من الألغام.

وتمثّل الاتفاقية السابقة الأولى التي توافق فيها الدول على أن تحظر مُطْلقًا سلاحًا مُسْتخدمًا بالفعل على نطاق واسع بسبب آثاره الإنسانية المروّعة. كما أن الاتفاقية فريدة أيضًا من حيث طرحها لبرنامج عمل للقضاء على وباء الإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية عبر مزيج من أحكام القانون الدولي الإنساني والرقابة على الأسلحة. فهي لا تقتصر على تحديد مواعيد لإزالة الألغام المضادة للأفراد عبر تطهير المناطق الملوّثة وتدمير المخزون، وإنما تُلْزِم الدول أيضًا بكفالة المساعدة للضحايا وتوعية المجتمعات المنكوبة بمخاطر الألغام. وإضافة إلى ذلك فإنها تكفل المساعدة الدولية من أجل تحقيق هذه الأهداف. وقد أفرز تنفيذ تلك الالتزامات واحدًا من أكثر أمثلة التعاون الدولي إلهامًا خلال السنوات الأخيرة.

فخلال خمس سنوات فحسب برهن ما تنص عليه الاتفاقية من قضاء على وباء إصابات الألغام الأرضية على فعاليته. ففي بلدان عدة تم فيها تنفيذ أحكامها، لاحظت اللجنة الدولية للصليب الأحمر انخفاضًا في عدد ضحايا الألغام الجدد بنسبة الثلثين أو أكثر. كما انخفضت على نحو ملموس تقديرات الخسائر الجديدة الناجمة عن الألغام الأرضية على مستوى العالم. وقد انضمت إلى الاتفاقية ثلاثة أرباع دول العالم، بما فيها أغلب البلدان المتضرّرة من الألغام. وقد دمّرت هذه الدول معًا ما يربو على 37 مليون لغم مضاد للأفراد. وتسير عمليات إزالة الألغام على قدم وساق في أغلب الدول المتضرّرة، كما تمت تعبئة أكثر من 1,2 بليون دولار أمريكي لمكافحة الألغام وأنشئت برامج جديدة للمساعدة الطبية وإعادة تأهيل ضحايا الألغام.

ورغم أن وباء الألغام الأرضية قد تم احتواؤه، فإنه لم يتم القضاء عليه بعد. وسوف تكون فترة السنوات الخمس اللاحقة على "مؤتمر نيروبي من أجل عالم خالٍ من الألغام" الاختبار الحقيقي لمدى فعالية الاتفاقية. وسوف تواجه الدول المتضرّرة من الألغام، وكثير منها فقير أو يكافح للتعافي من الحرب، التحدي الهائل المتمثّل في تطهير جميع المناطق الملغومة في مواعيد يبدأ حلولها في عام 2009. وسوف يكون على الدول المتضرّرة من الألغام والدول المانحة على السواء أن تزيد على نحو ملموس الموارد المكرّسة لإزالة الألغام من أجل ضمان الوفاء بتلك المواعيد. كما سوف يتمثّل تحدٍ مهم آخر للسنوات المقبلة في تحقيق تحسّن واضح في وضع ضحايا الألغام الأرضية. فعلى الرغم من التحسّن الواضح في المساعدات المقدّمة لضحايا الألغام وغيرهم من المعاقين في بعض المجتمعات فإن التقدّم الشامل على الصعيدين الوطني والدولي يظل أمرا غير ملموس. إن الناجين من انفجار ناتج عن لغم مضاد للأفراد عادة ما يفقدون طرفًا أو أكثر. ومثل باقي المعاقين فإنهم يحتاجون إلى دعم طويل المدى من أجل إعادة تأهيلهم بدنيًا، كما يحتاجون لتعلّم مهارات جديدة والعثور على عمل بغرض تجنّب سقوطهم مجدّدًا في براثن البؤس والعزلة. ولا تزال تلك الخدمات غير ملائمة أو غير قائمة أصلاً

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

في أغلب البلدان المتضرّرة من الألغام. ويتعيّن على قمة نيروبي أن تعتمد خطة عمل طموحة تكفل أيضًا التقدّم في هذا المجال خلال السنوات المقبلة.

إن الاتفاقية كان لها تأثير عميق على استعمال ونقل وإنتاج الألغام المضادة للأفراد عالميًا. وهي قد دفعت حتى الدول التي لم تنضم إليها بعد لوقف الاتجار في هذه الأسلحة والحد من إنتاجها. بيد أنه لا يزال يتعيّن إقناع عدد من القوى العسكرية الكبرى، والتي يحتفظ بعضها بمخزون واسع من الألغام المضادة للأفراد، بالانضمام إلى الاتفاقية في وقت قريب. فكلما احتفظت أي دولة لنفسها بالحق في استعمال الألغام المضادة للأفراد عبر بقائها خارج الاتفاقية، فإنها تقدّم المبرّر لدول ومجموعات مسلّحة أخرى لعمل المثل. ورغم أن الألغام المضادة للأفراد قد تم وصمها، إلا أن القضاء التام عليها لا يمكن كفالته إلا حينما تقبل جميع الدول هذه القاعدة قبولاً كاملاً.

وقبل عدة سنوات في أوتاوا، قطع قادة سياسيون من مختلف أرجاء العالم وعودًا عدة على أنفسهم عبر توقيعهم على هذه الاتفاقية. لقد وعدوا باستئناف المجتمعات المتضرّرة من الألغام لحياتها الطبيعية بمنأى عن الخوف من الموت أو التشوّه بواسطة الألغام المضادة للأفراد المستترة في الحقول والطرق والساحات. ووعدوا بحصول الناجين من الألغام على المساعدة التي يحتاجونها من أجل إعادة بناء حياتهم والعيش في كرامة. كما وعدوا الأجيال المقبلة بأن بلاء الألغام المضادة للأفراد سوف يتم القضاء عليه بغير رجعة. وسوف يتم الوفاء بتلك الوعود إذا ما كانت الحكومات التي شاركت في مؤتمر نيروبي مستعدة ليس للاحتفاء بإنجازاتها العديدة فحسب وإنما أيضًا لإعادة تأكيد وعودها وزيادة تعبئة مواردها خلال السنوات الخمس المقبلة. لقد بيّنت السنوات الخمس الأخيرة أن وضع نهاية لعصر الألغام المضادة للأفراد هدف يمكن بلوغه. وسوف تساعد قمة نيروبي في تحديد ما إذا كان سيتم بلوغه بالفعل ■

كلمات

«لا تبدو حروب القرن الواحد والعشرين حروبا مهلكة على نحو شامل كحروب القرن العشرين، لكن العنف المسلح، الذي يؤدي إلى عذابات وخسائر منتشرة هنا وهناك، سوف يظل متوطنا، ووبائيا بعض الأحيان، في جزء واسع من العالم. كما تباعد احتمال أن يكون هذا القرن قرنا للسلم».

إريك هوبسباوم

«أعتقد أننا يمكن أن نستعيد حكم القانون ونبسطه على ربوع العالم. وهذا يعتمد بشكل أساسي على الحيز الذي تشغله فكرة القانون في أذهاننا وضمائرنا، هذه المنظمة نبتت من وسط أنقاض حرب جلبت للإنسانية كوارث لا حدود لها. وعلينا اليوم أن نتطلع إلى دواخلنا وإلى ضمائرنا جميعًا ونسأل أنفسنا ـ هل فعلنا ما فيه الكفاية».

كوفي عنان

كوفي عنان

«وللنفس أحوال تلوح كأنما
تشاهد فيها كل غيب سيشهد»

ابن الرومي

«على الرغم من التحسّن الواضح في المساعدات المقدّمة لضحايا الألغام وغيرهم من المعاقين في بعض المجتمعات فإن التقدّم الشامل على الصعيدين الوطني والدولي يظل أمرًا غير ملموس»

جاكوب كالينبرغر

جان بول سارتر

«المثقف ليس مسؤولا عن نفسه فقط، بل مسؤول عن كل البشر»

جان بول سارتر

«إن العالم اليوم أمام خيار أن يستمر في الوجود أو ينمحق إذا تم استعمال هذه القنبلة ثانية»

مارسيل جونو

مندوب اللجنة الدولية الذي شهد أحداث هيروشيما

مارسيل جونو

«ربما تكون كارثة "تسونامي" هذه مناسبة للتفكير في سائر عذابات البشر، وبالتالي إطلاق ضريبة للتضامن كما يقترح البعض»

فريديريك دوران

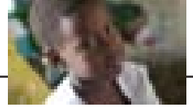

مع توقيع اتفاق السلام السوداني الشامل، يعقد كل الأطراف آمالا كبرى على مستقبل هذا البلد، بينما تواصل اللجنة الدولية للصليب الأحمر مهمتها الإنسانية في تخفيف آثار النزاع على المواطنين السودانيين.

أفضى توقيع اتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي في نيروبي في التاسع من يناير/كانون الثاني 2005، إلى إنهاء نزاع دام لمدة عشرين عاما في جنوب البلاد. ومع حلول هذا الحدث التاريخي نظمت احتفالات وقام رئيس الجمهورية وكبار المسؤولين في الحكومة بجولة تفاؤل عبر أنحاء جنوب السودان دامت يومين، كما عمت هذه الاحتفالات كافة أنحاء السودان وبشكل خاص العاصمة "الخرطوم".

وفي معرض الاحتفال بهذا الحدث، أشار السيد جون غارانغ، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي إلى أنه ينوي نقل المكاتب السياسية والإدارية من مقرها الحالي في "رومبيك" إلى جوبا التي تبعد عنها بثلاثمائة كيلومتر في الجنوب الشرقي.

في هذه الأثناء تستمر الإجراءات المتعلقة بإرسال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لقوات متعددة الجنسيات قوامها عشرة آلاف جندي لدعم السلم إلى جنوب السودان في غضون الأسابيع القادمة، بيد أن انتشارها الكامل قد يستغرق أشهرًا عديدة.

إطلاق سراح المحتجزين

وقد طلبت حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، رسميًا، أن تكثف جهودها لتسهيل إعادة جميع الأشخاص المحتجزين بسبب النزاع في الجنوب إلى ديارهم. وقد وافقت اللجنة على الطلب استنادًا إلى مهمتها ودورها كوسيط محايد. وفي هذا الخصوص سلمت اللجنة الدولية كلا الطرفين مذكرة تفاهم تشرح فيها إجراءات العمل التي تتبعها والمبادئ التي تحكم إطلاق سراح المحتجزين ونقلهم. وبعد توقيع المذكرة سيكون بوسع اللجنة الدولية أن تسجل أسماء المحتجزين وأن ترتب لإعادتهم إلى ديارهم طوعًا وتسليمهم إلى السلطات المعنية. ومن الوارد أن تدوم العملية برمتها أسابيع عديدة.

ومن المعروف أن اللجنة الدولية داومت على زيارة الأشخاص المحتجزين لدى الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي منذ عام 1989.

إعادة الروابط العائلية

لقد اضطر النزاع المستمر في دارفور مئات الآلاف من العائلات إلى مغادرة ديارها بحثًا عن القوت والمأوى الآمن. وبما أن العديد من الأشخاص يفقدون الاتصال مع أقاربهم أثناء التشرد فإن اللجنة الدولية تواصل توسيع شبكتها للبحث عن المفقودين للرد على الطلبات المتزايدة في هذا المجال. وسوف تقوم بفتح أكثر من خمسة عشر مكتبًا للبحث عن المفقودين خلال الأسابيع القادمة لا سيما في مخيمات النازحين عبر أنحاء ولايات دارفور وشرق تشاد.

أما بخصوص الرسائل المتبادلة بين النازحين وعائلاتهم، فمنذ بداية العام جمعت اللجنة الدولية 239 رسالة من رسائل الصليب الأحمر في السودان ومن أهل دارفور اللاجئين في تشاد. وقد وزعت حتى الآن 224 رسالة منها 153 في السودان و71 على اللاجئين من دارفور في تشاد.

الرعاية الصحية في دارفور والجنوب

في شمال دارفور عملت اللجنة الدولية على تقييم الاحتياجات في مدينة الصياح والمنطقة المحيطة بها. وتعد الالتهابات التنفسية والإسهال والروماتزم والملاريا من الأمراض الشائعة أكثر. أما في جنوب دارفور فقد سلمت اللجنة الدولية مستشفى نيالا التعليمي مؤخرًا مجموعتين من أدوات التضميد ومضادات حيوية وأدوية مضادة للألم فضلا عن إمدادات طبية أخرى. وقد نظمت أيضًا حملة دامت أربعة أيام للتلقيح ضد شلل الأطفال شملت 7000 شخص في الجريدة وفئات عادية في زالينغي غرب دارفور.

وفي مدينة "جوبا" أمنت اللجنة الدولية ترميم المستشفى الإقليمي التعليمي وتعزيز قدراته. وفي "لوبيدينغ" (في شمال كينيا المجاورة) شيّدت اللجنة الدولية مستشفى من 500 سرير وجهزته تجهيزًا كاملاً وبنت مركزًا لتقويم الأعضاء وإعادة التأهيل لخدمة جرحى الحرب.

توزيع الأغذية وتوفير الاحتياجات

وزعت اللجنة الدولية منذ مطلع العام 215 طنًا من الأغذية و6822 من مستلزمات المنزل الأساسية على 15124 شخصًا في شمال دارفور و413,5 طن من الأغذية على 22146 شخصًا في جنوب السودان، الذي أجرت فيه مؤخرًا دراسة إضافية عن الأمن الاقتصادي في كل من "بور" و"بيبور".

نشر القيم الإنسانية

وفي إطار حملتها للعمل الوقائي، تقوم اللجنة الدولية بتنظيم دورات عن دورها ومهمتها والغرض من الأنشطة التي تمارسها، وتشارك في هذه الدورات فئات مختلفة من الجمهور وذلك لتفهم قواعد القانون الدولي الإنساني وتعزيز قبول عمل اللجنة وفهم عملياتها والسماح لها بالوصول إلى المحتاجين. وقد نظمت خلال الأسابيع الماضية سبع دورات في دارفور لزعماء المجتمع المحلي والصحفيين المحليين وأساتذة الجامعات وممثلي القوات المسلحة السودانية. وفي جوبا جنوب السودان استمرت اللقاءات والمحاضرات مع زعماء

جهود العمل الإنساني مستمرة

السودان: انتهاء عشرين عامًا من النزاع

نائب رئيس الجمهورية السوداني علي عثمان طه يصافح جون غارانغ رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي بعد توقيع اتفاق السلام الشامل، ويتبادل معه نسختي الاتفاق الموقع.

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

المجتمع المحلي والسلطات المحلية وأفراد مختلف المجموعات المسلحة والقوات الجوية السودانية.

توفير الماء النظيف ضمن أولويات اللجنة الدولية

ظل الحصول على الماء النظيف وهو عنصر أساسي للحفاظ على صحة الأشخاص المتضررين من الحرب على قائمة الأولويات التي حددتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ أن بدأت عملها في السودان عام 1983.

وخلال السنوات الأربع الماضية جمعت المنظمة ثلاثة برامج واسعة النطاق تنفذها في جنوب البلاد: تأمين المياه النظيفة، وتحسين شروط النظافة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية.

وفي المنطقة المحيطة بمدينة "يبرول" الجنوبية، أنشئت سبع وستون نقطة توزيع للمياه. وتقوم اللجنة الدولية بتدريب لجان مياه محلية من أجل التشجيع على الإحساس بالالتزام حيال الحفاظ على موارد المياه المحلية. وقد أفاد حتى الآن أكثر من ثمانين ألف شخص من هذا العمل الهادف إلى تعزيز استدامة المشاريع.

أما في دارفور فقد أدى ارتفاع عدد الذين غادروا منازلهم، من بين نتائج أخرى، إلى زيادة الاحتياجات في مجال التزويد بالماء. وقد أصيبت البنية التحتية لإمدادات الماء بأضرار بالغة بسبب النزاع. وساعدت اللجنة الدولية المجتمعات المحلية التي واجهت انقطاع المياه على زيادة إمداداتها بالماء وإمكانيات التخزين كذلك.

وخلال عام 2004، بنت اللجنة الدولية مخيمات حول الفاشر وكتم وأنشأت أنظمة للتوزيع الطارئ للمياه لصالح 000 120 نازح. وفي هذا الوقت بالذات، تنفذ مشاريع للإمداد بالماء في مناطق الجنينة وقريضة وكتم وزالينغي بالتعاون الثمين مع الدائرة السودانية للمياه والبيئة والصرف الصحي.

هذا وقد عمل عدد كبير من المنظمات الإنسانية الأخرى على زيادة كميات المياه المتيسرة للنازحين في دارفور، الأمر الذي أتاح للجنة الدولية التركيز على حاجات السكان المقيمين كذلك. وقد تمكنت اللجنة الدولية، إلى الآن، من تقييم الحاجات للماء في حوالي نصف إقليم دارفور. وتم إصلاح مائة مضخة يدوية وحفر اثنتي عشرة بئرًا بغية تزويد السكان المقيمين والنازحين إلى الداخل على حد سواء. وثمة مشاريع جارية حول نيالا وقريضة وكتم والفاشر والجنينة وزالينغي. فالماء مادة حيوية لحياة السكان الرُّحَل ولماشيتهم. وتدخل حاجات الحيوانات دائمًا في حسابات اللجنة الدولية لتخصيص المياه لأن نقص المياه اللازمة للحيوانات من شأنه أن يفاقم التوترات الناجمة عن الوصول إلى نقاط المياه والإشراف عليها حتى لو توافرت كميات المياه اللازمة لتلبية حاجات الناس.

المهندسون السودانيون عماد المشروع

وتعتمد وحدة الماء والإسكان في اللجنة الدولية للصليب الأحمر على أكثر من مائة وعشرين موظفًا لتأمين عملها في السودان. وتقول السيدة "فاليري ميهو" منسقة الوحدة: "إن زملاءنا السودانيين هم رصيدنا الرئيسي. فلدينا فريق من خمسة عشر مهندسًا سودانيًا من ذوي الكفاءات العالية يذهبون إلى مختلف أنحاء البلاد لنقل معارفهم التقنية. وهم يشكلون حجر الزاوية الفعلي الذي يسند عملياتنا".

ومنذ اندلاع الأزمة في دارفور استجابت اللجنة الدولية للحاجات في مجال المياه بإنشاء وإصلاح أنظمة لإمداد المياه توفر يوميًا 2,1 مليون لتر من الماء لأكثر من 000 240 شخص وكذلك بإصلاح وتأهيل وتطوير خمسة مستشفيات تقدم الخدمات الصحية لحوالي مائة واثنين وسبعين ألف نازح إضافة إلى تنظيم التزويد بالمياه في ثلاثة مخيمات تستقبل حوالي مائة وعشرين ألف نازح ■

بعثة اللجنة الدولية بالخرطوم

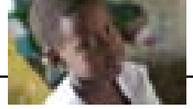

في أعقاب مهمة قام بها إلى السودان في النصف الأول من فبراير/ شباط 2005، عقد « كريستوف هارنيش» (مندوب أفريقيا العام لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر) مؤتمرا صحفيا أفاد فيه بأن السكان المدنيين في دارفور مازالوا يعيشون في حالة من الخوف في حين زاد الوضع الإنساني سوءًا بالمنطقة. والناس الأكثر عرضة للخطر هم أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية.

الوضع الإنساني متدهور في دارفور

تحدث السيد "هارنيش" أثناء مؤتمر صحفي بجنيف عن تدهور الوضع بشدة في محيط يتسم بالشك والخوف وانعدام سيطرة القانون. وأفاد قائلا: "بإمكانك أن ترى الخوف على وجوه الناس الذين تلتقي بهم وهناك روايات كثيرة عن العنف. فما تزال الصورة قاتمة وليس هناك ما يدعو إلى الكثير من التفاؤل".

بيئة من الخوف والبغض

ففي أعقاب الحملة المناوئة للتمرد التي شنتها الحكومة السودانية في العام الماضي ضد المجموعات المسلحة المعارضة نشأ جو أثار الفتنة. وقد نجم عن ذلك أن المدنيين هم الذين يتحملون وطأة الأزمة الآن وليس الجيش أو الميليشيات أو المجموعات المتمردة. وقد شرح السيد "هارنيش" الموقف قائلاً: "لقد تحول الوضع في دارفور اليوم إلى نزاع تقلص فيه مستوى المواجهة المباشرة بين القوات الحكومية وقوات التمرد إلا أن معاناة السكان المدنيين كبيرة".

وقال السيد "هارنيش" إن الناس الأكثر حساسية هم أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية التي تخلو من أي نظام للحماية على الإطلاق ماعدا ذلك الذي أنشأته اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات غير حكومية قليلة تعمل داخل تلك المجتمعات المحلية المعزولة. واستطرد قائلا: إن مجرد وجود اللجنة الدولية أو منظمات أخرى في العديد من المجتمعات المحلية النائية قلل من ضعفها نظراً للصفقات التي أبرمت محلياً للسماح بتوزيع المعونة. كما تواصل اللجنة الدولية أيضاً توثيق انتهاكات القانون الدولي الإنساني الواسعة النطاق التي ارتكبت أثناء النزاع وتقيم الحوار مع المجموعات المسلحة لحثها على احترام هذا القانون.

التركيز على المناطق الريفية

وبالرغم من أن توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية الأساسية يسير بشكل جيد الآن لمصلحة مئات الآلاف من الأشخاص المقيمين في مخيمات النازحين داخل وطنهم في المناطق الأقرب من المدن، إلا أن سكان الأرياف مازالوا عرضة للخطر الشديد. وهو ما حمل اللجنة الدولية على التحول من التركيز على النازحين إلى التركيز على سكان الأرياف خلال عام 2004.

وشرح السيد "هارنيش" بقوله: "إن نزوح هذا العدد الهائل من الناس أدى إلى تعطيل الاقتصاد المحلي. وسوف يقلّ محصول هذا العام عمَّا كان عليه في السنوات العادية بنسبة تتراوح بين 25 و50 في المائة، وسوف يكون سكان الأرياف هم الأكثر تضرراً من نقص الأغذية. "لم يتحسن الوضع والعلَّة في ذلك هي نهب الماشية وقلة المخزون الغذائي. وتقر اللجنة الدولية بأرقام برنامج الغذاء العالمي التي تفيد أن عدد الأشخاص الذين سوف يحتاجون إلى المساعدة هذا العام في دارفور سوف يتراوح بين 2,5 و3 ملايين شخص".

جنوب السودان

أما في جنوب السودان فقد تشرد العديد من الأطفال وفقدوا آباءهم أثناء الفرار من العنف، لكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تواجه في جنوب البلاد وضعاً مختلفاً تماماً عن الوضع في دارفور. فتوقيع اتفاق السلام بين الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي في يناير/كانون الثاني أعاد بعض الأمل في الاستقرار رغم أنه مازال في مراحله الأولى. ويقول السيد "هارنيش": "هناك درجة من الحماسة والتفاؤل داخل المؤسسة السياسية ليس لهما بعد ما يقابلهما لدى عامة السكان. وينبغي تحويل هذا الوضع الجديد إلى حقيقة".

ورغم أن مستوى العنف انخفض في جنوب السودان بالتأكيد مع إنهاء العمليات العسكرية رسمياً بين القوات الحكومية والمتمردين، فإن بعض المناوشات مازالت تحدث بين المجموعات المحلية التي تقاتل من أجل الوصول إلى الموارد القليلة. وبالتطلع إلى المستقبل مازال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه. فالمنطقة وهي الأكثر فقراً في السودان لا تملك البنية التحتية لإيواء الذين فروا من القتال كلاجئين في كينيا أو أوغندا. وسوف تكون المهمة صعبة صعوبة هائلة على المجتمع الدولي ذلك لأنه يتعين إيجاد كل شيء من عدم. وإذا كانت بذور السلم قد زرعت في جنوب السودان فإن تحقيق ذلك في دارفور مازال يبدو بعيد المنال ■

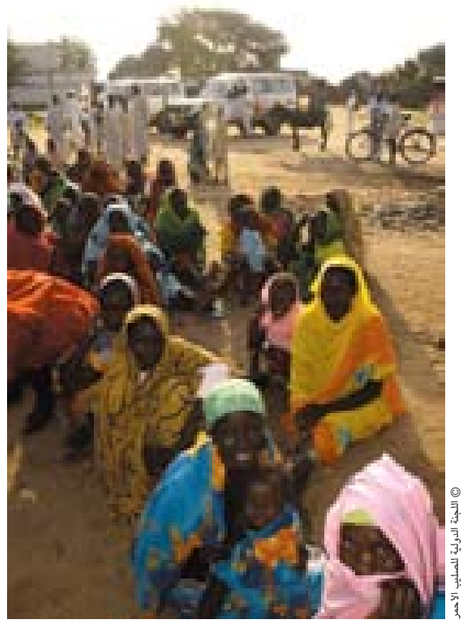

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

الكونغو الديمقراطية: نزاع يطويه النسيان

ملايين افضحايا و حرب عرقية ضارية

عانى سكان الكونغو من حرب دامت خمس سنوات. واضطر الكثير من سكان القرى إلى الفرار من المعارك واللجوء إلى الغابات وفي شهاداتهم على ما جرى لا تكاد تنمحي من ذاكرتهم معاناتهم في هذه الحرب التي تعرضوا فيها للكثير من القتل والتشريد والاضطهاد والعمل القسري وعمليات الاغتصاب التي قام بها المسلحون من كل الأطراف.

د. السيد عوض عثمان*

تشهد جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من أكثر الحروب دموية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك على خلفية الصراع على الهوية والمواطنة والسلطة، بفعل المواجهات المتواصلة في شرق البلاد منذ العام 1996، وما تشهده منطقة البحيرات العظمى الأفريقية من صراعات وحروب أهلية أخذت شكل العنف المسلح والتطهير العرقي، خاصة في رواندا وبوروندي.

وتعد الحرب الأهلية في الكونغو، بتعقيداتها، وامتدادها الزمني من أسوأ الحروب من حيث الأزمات الإنسانية الكارثية التي تمخضت عنها ورافقتها. ويكفي بهذا الخصوص الإشارة إلى ما أعلن عنه بعض المراقبين من أن هذا القتال الضروس قد أودى بحياة أكثر من 3,8 مليون شخص من جملة تعداد السكان البالغ نحو 60 مليون نسمة في ست سنوات. ورغم أن الكونغو بلد شاسع، إذ تبلغ مساحته مليونين وثلاثمائة وخمسين ألف كيلومتر مربع، ويعد من أغنى دول العالم بالموارد الطبيعية، وبالثروات الضخمة من الذهب والنحاس والألماس والكوبالت والخشب والكولتان (وهو معدن خام يستعمل في صناعة أجهزة الاتصالات والصناعات الفضائية)، إضافة لموقعه الذي يضعه ضمن منطقة البحيرات العظمى ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة، مع خزانها المائي الضخم وما يمثله على صعيد الطاقة الكهربائية الهيدروليكية، إلا أن الحرب التي يشهدها أدت إلى خراب مرافقه الأساسية، وانقطاع خطوط الإمدادات الزراعية، وإنهاك السكان بالمجاعة وسوء التغذية والإصابة بالأمراض المعدية والوبائية، بفعل الافتقار إلى العناية الصحية الكافية، وتدمير المستشفيات وغيرها من وسائل البنية التحتية.

أما المحصلة، فهي اضطرار أكثر من 2,2 مليون مواطن ●●●

(*) خبير في الشئون العربية والأفريقية

●●● للنزوح عن ديارهم والتشرد خارج الوطن. إضافة لمعاناة 73٪ من السكان من نقص التغذية. كما أن معدل الوفيات لايزال يحتل المركز الثالث من حيث الارتفاع، مقارنة ببقية دول منطقة جنوب الصحراء الأفريقية. وتشير المؤشرات إلى أن نصف الضحايا الذين سقطوا بفعل الحرب (3,8 مليون ضحية) هم من الأطفال تقريبًا، خاصة في شرق البلاد المعزول بسبب المجاعة والأمراض الخطيرة مثل عدوى الحصبة التي اجتاحت المناطق الشرقية والتي يسيطر عليها المتمردون حيث تستمر الاشتباكات المتفرقة والمتواصلة ويحتد التوتر على نحو يحد من قدرة المدنيين في الحصول على المساعدة الإنسانية وإمدادات الغذاء والرعاية الطبية الأساسية.

تشرد وجوع وأوبئة

في هذا البلد، حيث يعاني نحو 16 مليون مواطن من الجوع، ويموت اثنان من كل خمسة أطفال رضع في بعض المناطق، ويقاسي قرابة مليونين من هؤلاء الأطفال من سوء التغذية، تفتك الملاريا وحدها بأكثر من 200 ألف إنسان، كل عام، بينهم حوالي 40 ألف طفل دون سن الخامسة، إضافة إلى أن أكثر من 31 ألف مدنى يموتون شهريًا بسبب الحرب. وتواجه أغلبية النشء الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث سنوات ـ 18 سنة الانفصال الاضطراري عن أسرهم بسبب المواجهات في شرق البلاد، خاصة منذ عام 1996. لذا تصادف عملية جمع شمل هذه الأسر تحديات جمة. أضف لذلك أنه، حسب بيانات عام 2002 وحدها، اضطرت جمهورية الكونغو الديمقراطية، رغم ظروفها، لاستقبال حوالي نصف مليون لاجئ وطالب لجوء، توافدوا عليها من أنغولا والسودان وبوروندي وأوغندا. ويتقاسم هؤلاء والنازحون المحليون أوضاعًا مزرية من كافة النواحي المعيشية.

إشكالية المواطنة والهوية

تكمن معاناة الكونغو في الحرب العرقية الضارية، التي شهدها على مدى خمس سنوات على وجه الخصوص، أي من 1998 – 2003، في مركزية الصراع التاريخي بين الهوتو والتوتسي، وتداعياته في دول الجوار الست، وامتداده منها وإليها. ودون الإبحار بعيدًا في خضم الخلفية التاريخية، يمكن التوقف أمام مفاصل رئيسية، من أهمها أن سكان الكونغو ينحدرون من شعوب البانتو التي سكنت الهضاب المطلة على مجرى نهري النيجر وبنويه.

وقد برزت بوضوح قضايا الهوية والمواطنة كإشكالية تؤدي دومًا إلى الصراع في الكونغو. وفي ضوء التحالفات والارتباطات الإقليمية على أساس عرقي قبلي، أسهمت تصرفات وسياسات النظام الحاكم في الكونغو منذ 1972 بدور بارز في تشكيل التوترات التي تشهدها المنطقة منذ منتصف التسعينيات. ولعل ما يأتي على رأس قائمة المشكلات المتعلقة بالهوية والمواطنة مشكلة الكونغوليين من أصل رواندي الـ (بانيا رواندا)، سواء كانوا من التوتسي أو الهوتو، والذين تعرضوا لهجرات واستقرار في الكونغو في لحظات تاريخية ولأسباب مختلفة.

فعلى الرغم من أن الأعداد الكبيرة من التوتسي التي وفدت إلى الكونغو خلال الفترة من 1959 – 1961، بعد فرارها من رواندا وجدت كل ترحيب من جانب الحكومة الكونغولية. وتبدى ذلك في إصدار الرئيس الكونغولي "موبوتو" عام 1972، لمرسوم عام يمنح بمقتضاه الجنسية الكونغولية لجميع المقيمين من أصول رواندية أو بوروندية والذين استقروا فيها منذ ما قبل عام 1905، إلا أن المشكلة بدأت تتفاقم تدريجيًا عندما تزايدت أعداد الـ "بانيا رواندا" بفعل الزيادة الطبيعية في المواليد والهجرات الجماعية بعد استقلال كل من رواندا وبوروندي. فقد حاول الـ "بانيا رواندا" لا سيما "المولينغي" منهم استغلال مكانتهم الاقتصادية ومركزهم السياسي المتصاعد في الحصول على مزيد من الأراضي في المقاطعات المزدحمة بالسكان شمال وجنوب كيفو، مما ساعد على تنامي مشاعر الغضب والكراهية من جانب الجماعات الكونغولية الأخرى. وكان مرسوم عام 1972 محل سخط عام مما اضطر الرئيس موبوتو في عام 1981 إلى التخلي عنه وإصدار قانون جديد يحدد المواطنة على أساس الانتماء إلى إحدى الجماعات الاثنية التي كانت موجودة داخل حدود الكونغو عام 1885، بما يعني حرمان جانب كبير من "البانيا رواندا" من حق المواطنة.

اللاجئون الروانديون، وتفاقم المشكلة

وقد ازدادت الأمور تعقيدًا وتشابكا مع تدفق ما يربو على المليون لاجئ رواندي أغلبهم من الهوتو بعد أحداث 1994 في رواندا. وقد استقر هؤلاء في معسكرات أو بين ظهراني أقاربهم في المدن والقرى الواقعة شمال كيفو. وأسهمت مليشيات الهوتو المسلحة في مناطق اللاجئين بنشر أيديولوجية معادية للتوتسي بين صفوف هوتو الـ "بانيا رواندا" في الكونغو وكذلك الجماعات الإثنية الكونغولية الأخرى. وتصاعد الموقف في سبتمبر 1996 عندما حذرت السلطات الـ "بانيا مولينغي" ومطالبتهم بضرورة مغادرة البلاد في غضون أسبوع واحد. وجاء رد التوتسي باللجوء إلى خيار القوة والعنف للدفاع عن وجودهم وممتلكاتهم في الكونغو. وبعدها بشهر واحد بدأت حملة الإطاحة بنظام موبوتو، عندما حمل شباب الـ "بانيا مولينغي" السلاح للدفاع عن أنفسهم في مواجهة النظام الحاكم في كينشاسا الذي سلبهم الحق في الهوية والمواطنة. وقد التفت حولهم جماعات وقوى المعارضة الأخرى. وفي العام نفسه حاول موبوتو النيل من قبائل التوتسي والتي تعيش في شرق البلاد على الحدود المتاخمة لرواندا والمؤيدة لخصمه لوران كابيلا، مما أدى إلى دعم رواندا لقبائل التوتسي في زائير. وقاد كابيلا قوات شكلها من هذه القبائل، لحرب عصابات ضد موبوتو استمرت 7 أشهر تمكن فيها من السيطرة على شرق البلاد، واستلام السلطة في الكونغو. وراح ضحية هذه

الصورة الفوتوغرافية آ ف ب

المعارك آلاف القتلى.

تجدد النزاع

بيد أنه بعد عام أو يزيد، أعلنت حركة مسلحة جديدة شرق البلاد حرب تحرير أخرى أوائل أغسطس 1998. وقد تشكلت قوات المعارضة الرئيسية لنظام كابيلا من جماعات "البانيا مولينغي" والتي اتهمته بالفساد والمحسوبية والانغلاق على جماعته العرقية في إقليم شابا.

واستفاد معارضو النظام، من قبائل توتسي شرق البلاد، من دعم رواندا وأوغندا مما مكنهم من التمرد ضده، وتمكنوا من السيطرة على مناطق كثيرة من الكونغو، ورأت الحكومة أن التمرد هو بمثابة "مؤامرة من الأجانب" أي من التوتسي للسيطرة على السلطة، بينما هم ليسوا إلا أقلية في دولة تضم ثلاثمائة جماعة عرقية، إلا أن تدخل قوات من زامبيا وزيمبابوي وأنغولا رجح الكفة لصالح كابيلا. ووقعت الدول الست المعنية بالصراع في منطقة البحيرات العظمى على اتفاقية لوقف إطلاق النار بحضور أطراف الصراع في الكونغو في عاصمة زامبيا في أغسطس 1999. بيد أن اطراف الصراع في الكونغو، خاصة المسلحة: التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو، إضافة للمعارضة السياسية جددت الاتهامات المتبادلة بخرق هذا الاتفاق، مما أدى إلى رفض فصائل المعارضة حضور الحوار الوطني من أجل المصالحة والذي دعا إليه الحكم في أكتوبر 1999. وسرعان ما اندلعت المواجهات العرقية بين فصائل المعارضة في مناطق نفوذها، بحلول فبراير 2000، الأمر الذي أدى إلى إرسال قوات دولية لمراقبة تنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النار.

قوات حفظ السلام الدولية

ثمة حاجة ماسة للمزيد من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وتجهيزها بصورة جيدة وحصولها على التدريب والالتزام الكافي والتسليح والموارد المطلوبة ونشرها بما يمكنها من الحيلولة دون تدفق السلاح على البلاد وحماية المدنيين المعرضين للخطر. وتدل المواجهات العنيفة بين قوات الأمم المتحدة وميليشيات مسلحة في شمال شرق الكونغو على فشل عمليات نزع سلاح الميليشيات، خاصة الميليشيات التي وقعت اتفاقًا لإنهاء القتال لكنها لاتزال ترفض إلقاء السلاح، بما يفاقم من تعثر محاولات نزع سلاح أكثر من 15 ألفًا من عناصر الميليشيا والتي رصدت لها المنظمة الدولية نحو 10,5 مليون دولار، ونشرت من أجلها 11 ألفا من قوات حفظ السلام.

اهتمام دولي ضئيل

ومن اللافت للانتباه ضآلة حجم الاهتمام الدولي بما يدور في الكونغو من مأساة. وحين يضيع مثل هذا الاهتمام، فإن ذلك يعني انخفاض حجم الأموال التي تتقدم بها الجهات المانحة. أي أن الاستجابة الإنسانية الدولية للكونغو دون المستوى مقارنة باستجابة المجتمع الدولي بكوارث أخرى. وعلى سبيل المثال، يفيد تقرير للأمم المتحدة أنه في خلال عام 2004، تلقى العراق مساعدات تقدر بمائة وثمانين دولارا للفرد، في حين بلغ ما تلقاه الفرد في الكونغو الديمقراطية خلال الفترة نفسها ثلاثة دولارات فقط. الأمر الذي يفرض ضرورة تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية المطلوبة لتلبية الاحتياجات الماسة والملحة لمن يحتاجونها في الكونغو.

من زاوية أخرى، تبدو الحاجة ملحة لتدارس عقد مؤتمر دولي فاعل يعني بتدعيم صيغة لحل المشكلات السياسية والإنسانية في هذا البلد، وتجنب السيناريو الأسوأ، وهو خيار تقسيم الكونغو الديمقراطية إلى كيانات سياسية وجغرافية أكثر مفتتة، ما لم يتم نزع جدي لسلاح الفصائل المسلحة وإعادة توطين اللاجئين وتأهيل أفراد تلك الفصائل، وتقديم المزيد من العون للسلطة الانتقالية لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها، وممارسة الضغط من أجل التفاف القوى السياسية الأربع في البلاد وراء هذا الهدف. ويبقى الأهم، وهو تدارس القضايا الحساسة والملفات الشائكة المتعلقة بالإرث العرقي والسياسي وتشابك الثروات بالصراعات العرقية والثقافية، والعمل على إعادة صياغة العلاقات في هذه المنطقة الخطرة من العالم والتي تشكل قنبلة قابلة للانفجار في أي وقت..!!

جهود اللجنة الدولية لتخفيف معاناة الكونغوليين

عانى سكان الكونغو من حرب دامت خمس سنوات. واضطر الكثير من سكان القرى إلى الفرار من المعارك واللجوء إلى الغابات وفي شهاداتهم على ما جرى لا تكاد تنمحي من ذاكرتهم معاناتهم في هذه الحرب التي تعرضوا فيها للقتل والتشريد والاضطهاد والعمل القسري وعمليات الاغتصاب التي قام بها المسلحون من كل الأطراف.

وقد بدأ عمل بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية عام 1978. وهي تركّز أنشطتها في المساعدات العاجلة للفئات الضعيفة المتضررة من مختلف النزاعات المسلحة؛ ودعم السلطات في توفير الرعاية الصحية الملائمة لجرحى الحرب والسكان المدنيين؛ وتحسين حال المعتقلين المدنيين والمحتجزين لأسباب تتصل بالنزاعات المسلحة؛ وإعادة الصلات بين أفراد العائلات المشتتة؛ وتطوير جمعية الصليب الأحمر لجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما تعمل اللجنة الدولية أيضًا على إعادة تأهيل الموارد الطبيعية للغابات وفي القرى تقوم بإصلاح المنشآت المائية التي لحقت بها أضرار أو دمرت أثناء الحرب. ويعمل بهذه البعثة 47 مندوبًا أجنبيًا، و391 موظفًا محليًا ■

أوضاع الأشخاص الذين تحتجزهم الولايات المتحدة الأمريكية في سجون «باغرام» و«غوانتانامو» والأماكن التي لم يعلن عنها، لا تمثل معضلة قانونية ودولية فحسب. فالقلق الذي يعانيه أهالي هؤلاء المحتجزين، والشعور بعدم اليقين، والجهل بمصائر ذويهم يمثل محنة إنسانية كبرى.

أهالي افمحتبزين اليمنيين في غوانتانامو:

أَرَقٌ بالليل وهمٌّ بالنهار

تحقيق: **رونالد أفترينجر وأمل مرتجى***

شكلت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 الرهيبة صدمة قوية للعالم بأسره، كما كان لها نفس رد الفعل على العاملين بالمجال الإنساني وعلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي أدانت مباشرة هذه الهجمات.

على أثر ذلك، كما هو معروف، تم احتجاز عدد كبير من الذين قبض عليهم في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب، وذلك في أماكن احتجاز أمريكية في "باغرام" و"قندهار" داخل أفغانستان وفي خليج غوانتانامو بكوبا.

عقب ذلك، أعلنت اللجنة الدولية أنها يساورها قلق خاص بشأن احتجاز الولايات المتحدة لعدد غير معروف من الأشخاص خارج أي إطار قانوني.

وتعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن مسألة الوضع القانوني للأشخاص الذين تحتجزهم الولايات المتحدة في "باغرام" أو خليج "غوانتانامو" أو في أماكن لم يعلن عنها والإطار القانوني الذي ينبغي أن يطبق عليهم مسألتان لم يوجد لهما حل بعد.

وتعتقد اللجنة الدولية أن عدم معرفة مصيرهم ظل عاملاً يساهم في المشاكل النفسية والعاطفية والصحية التي يعاني منها المحتجزون في خليج «غوانتانامو" والتي لاحظها مندوبو اللجنة الدولية وأعلن عنها من مصادر أخرى.

ومنذ شهر كانون الثاني/ يناير 2002 تزور اللجنة الدولية المحتجزين في خليج غوانتانامو بكوبا، الذين يبلغ عددهم الآن حوالي 600 محتجز من 40 بلدًا تقريبًا، يتكلمون 17 لغة مختلفة. وحتى شهر آذار/ مارس 2004 كانت اللجنة الدولية قد أتاحت تبادل حوالي 8500 رسالة من رسائل الصليب الأحمر بين المحتجزين وعائلاتهم.

وتعد رسائل الصليب الأحمر الوسيلة الوحيدة للحفاظ على اتصالات منتظمة. ولما كان الشعور بالعزلة وبالمستقبل المجهول قد تعاظم لدى المحتجزين في مختلف أماكن الاحتجاز، لاسيما في خليج "غوانتانامو"، فقد اكتسبت تلك الرسائل بالنسبة إليهم وإلى عائلاتهم قيمة متزايدة. وتهدف رسائل الصليب الأحمر إلى تبادل الأخبار الشخصية والعائلية حصرًا.

إن كل البشر يدركون ويعون صعوبة فراق الزوج أو الأخ أو الابن. وقد يكون أصعب شيء في حياة أي إنسان أن يتلقى خبرا باعتقال قريب له في ظروف كهذه ويعلم بأن هناك مسافات تحجبه عن اللقاء بهذا القريب، والأكثر صعوبة من ذلك هو عدم معرفة المكان الذي يتواجد به والمشاق التي يواجهها وأيضا عندما يمنعه العجز عن معرفة موعد اللقاء.

في اليمن، بشكل خاص، تم تبادل 1100 رسالة من رسائل الصليب الأحمر بين المحتجزين اليمنيين في غوانتانامو وعائلاتهم. ويعد هذا العمل اللوجستي أساسيا في مهمة بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وهي تتعاون فيه مع جمعية الهلال الأحمر اليمني لتسليم الرسائل للعائلات كما هو الحال في جميع أنحاء العالم.

في ظل هذه الظروف، التي يعاني فيها الكثيرون من أهالي المحتجزين، التقت الإنساني باثنين ممن يترددون على مقر بعثة اللجنة الدولية بصنعاء ليتسلموا رسائل ذويهم. ومن ثم كانت لها معهم هذه الحوارات:

(1)حسرات أم

مقابلة مع والدة محتجز يمني بغوانتانامو

شأنها شأن الكثيرات والكثيرين، الذين يترددون بموعد وبغير موعد على مقار بعثات اللجنة الدولية أملا في الحصول على ما يشفي غليلهم من أنباء أو تطمينات أو رسائل من ذويهم المحتجزين. وهي أم لشاب صغير السن سافر لطلب العلم، كما تقول، لكنها صعقت عندما علمت بأنه محتجز في يد القوات الأمريكية.

ـ ما هو شعورك عندما عرفت بأن ابنك أحد المحتجزين في غوانتانامو؟

ـ لقد أُخبرنا أن ابني محتجز في غوانتانامو، إن ابني صغير السن ولا ندري

(*) بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، صنعاء

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

شقيق معتقل يمني في سجن غوانتانامو، يتحدث مع أحد العاملين في مكتب بعثة اللجنة الدولية في صنعاء بعد أن كتب رسالة إلى أخيه لتصله عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر

كيف ومتى تم الأسر. ومنذ أن علمت بأسر ابني وأنا لست على ما يرام، فأنا يتيمة الأم والأب، وهو ابني الوحيد وأخواته وزوجي هم كل شيء عندي فهم أملي في الحياة، يبعثون في نفسي الاطمئنان. ولكن عندما أسر ابني لم نعد نحن جميعا كالسابق وصرنا نشعر دائما بالغصة في قلوبنا. أما زوجي فحالته سيئة جدا بل وتزداد سوءا كل يوم فهو لا ينام الليل.

هنا كان البكاء أبلغ من الكلمات وراحت عيون الأم تذرف بالدموع المليئة بالحب والحنان واللوعة. ولعله كان في هذه الدموع الكثير من المعاني التي لم نستطع قراءتها.

ـ كيف يمر يومك؟

ـ أنا أفكر في ابني طوال الوقت، فإن أصابني الجوع أحس أنه جائع وإن شبعت أفكر في حاله وكيف يشعر وأتساءل كيف يحيا، إن من الصعب علي وصف ذلك، فالأيام تمر ثقيلة فنحن (عائلته) نعد الأيام ونعد الثواني لكي نلقاه ونقول إن شاء الله هذا الشهر سوف تفرج ونصلي من أجل جميع المأسورين وننتظر رسائله بفارغ الصبر. وأنا أحب أن آتي إلى هنا في بعثة الصليب الأحمر لعل وعسى أن أجده أمامي. تسكت الأم وتبكي بحرقة.

خلال اللقاء كررت الأم كثيرا كلمة ولدي وكأنها تنادي عليه وفي كل مرة تردد فيها كلمة ولدي أو ابني تذرف عيونها الدموع ويختنق صوتها.

ـ هل يوجد من يعول أسرتك؟

ـ نحن أسرة تتكون من أب وأم وعدد من الأولاد، لكن ابني هو الولد الوحيد وفي الوقت الحالي في ظل هذه الظروف الصعبة واحتجاز ابني الوحيد يتكفل زوجي بكل شيء فهو العائل الوحيد لنا، ومع أنه في حالة نفسية صعبة جدا بسبب غياب ولدنا إلا أنه يذهب يوميا إلى العمل ليعول هذه الأسرة الكبيرة.

ـ في ظل هذه الظروف الخاصة للاحتجاز من حيث المكان وبعد المسافة، كيف تم الاتصال بينك وبين ابنك؟

هنا تتنهد الأم قبل الإجابة وتصمت طويلا ثم تقول:

ـ أول رسالة وصلت من ابني من مكان الاحتجاز عن طريق الصليب الأحمر، أولادي أخفوا الرسالة عني وبالطبع أخفوا الموضوع عني لكني عرفت بالأمر بعد خمسة أو ستة شهور من وصول الرسالة الأولى، أما زوجي فقد عرف بعد سنة.

فعندما وصلت الرسالة الأولى لاحظت وجود أمر غير طبيعي في البيت فالأولاد •••

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

رسالة من مواطن يمني معتقل في غوانتانامو، تُسلم إلى شقيقه في صنعاء.

كانوا يتهامسون طوال الوقت، وشعرت أن هناك أمرا ما، وسألتهم فقالوا لي سوف نخبرك ولكن لا تزعلي ولا تغضبي ومن ثم أخبروني بالأمر، وبأن ابني محتجز في غوانتانامو! فانهلت عليهم بالأسئلة: أين؟ وكيف؟ ومتي؟ ولماذا؟ وما هي القصة؟

لقد قال لي ابني قبل سفره أنه سوف يسافر لطلب العلم وسوف يعمل ويرسل لنا فلوسًا ولكن لم أره بعد ذلك ولم يرسل لنا شيئًا!

ولم أحتمل فأخبرت زوجي بالأمر وهنا كانت المأساة إذ أنني قلت لزوجي أتعلم أين ابننا، قال لي: أين! قلت له إنه مسجون في غوانتانامو وبمجرد لفظي بهذه الكلمات سقط فاقد الوعي وبعدها بقي ثلاثة أيام بدون أكل أو شرب، جالسا في غرفته وحيدا لا يريد أن يرى أحدا أو يكلم أحدا، ومنذ ذلك الوقت لا ينام الليل. ونحن نسأل الله بأن يفك أسر ابننا قريبا.

نحن نتبادل رسائل الصليب الأحمر وهي الوسيلة الوحيدة التي نتواصل بها مع ابننا وبمجرد أن يخبرنا مكتب الصليب الأحمر أنه حصل على رسالة من ابني وأن علينا الحضور لتسلمها لا أستطيع الانتظار لحظة، وآتي على الفور إلى هنا لكي أستلمها بنفسي. وفي طريقي إلى هنا أشعر كأنني سوف ألتقي به وأحتضنه وأراه وأملي عيوني بصورته (تصمت الأم وتواصل البكاء وتكمل حديثها بغير أن تمسح دموعها) أنا آتي إلى هنا وكلي أمل بأن أراه وبمجرد أن أستلم رسالته أتلمسها وكأنني ألمس يده وأسلم عليه.

ومع أن أولادي يقولون لي لا تذهبي سوف نذهب نحن لإحضار الرسالة إلا أنني أرد عليهم قائلة: لا سوف أذهب بنفسي لأرى ابني، ولدي. وعندما أستلم الرسالة لا أراه لكن هذه الرسالة تطمئنني بعض الشيء عليه.

وتتطلع فينا الأم بكل أمل متسائلة إذا ما كنا نعلم متى سوف يفرج عنه وعن المأسورين معه.

ـ من خلال ما تشعرين به ما هي الرسالة التي تودين أن تقوليها إلى الأمهات اللاتي يعشن نفس الظروف؟ أو إلى العالم بأسره؟

ـ لا أدري ماذا أقول ففي قلبي الكثير من الكلام الذي يصعب وصفه، أنا أم وأشعر بكل أم تعيش نفس الظروف، أنا أوجه رسالة إلى كل أم تعيش نفس الوضع الصعب هذا أن تصبر، وأرجو من الله أن يُحرر أبناءنا قريبا.

(2) فراق مؤلم

مقابلة مع شقيق محتجز يمني بغوانتانامو

كان باديا على وجهه التوتر والقلق، هو أيضا يأتي باستمرار لمقر بعثة اللجنة الدولية في صنعاء، بحثا عن رسالة أو نبأ يعينه وأسرته على الاستمرار في الأمل. إنه شقيق أحد المحتجزين الذين أصبحوا موضوع حديث العالم بأسره بسبب غموض وضعهم القانوني في غوانتانامو. وكان لنا معه هذا اللقاء:

ـ بماذا تشعر كون أخيك في سجن غوانتانامو، أي أنه في مكان بعيد جدا عن اليمن؟

ـ إن أي أخ يشعر بالألم ويحزن على أخيه إذا افترق عنه أو تغيب في الغربة أو ذهب إلى السجن، إنني متألم من هذا الوضع ومن هذا الموضوع، متألم ألما شديدا. فأخي ما إن أكمل امتحان الثانوية العامة، وعلم أنه هنالك سنة كاملة سوف يكون فيها في عطلة، ولضيق العيش عندنا، أراد أن يستغل هذه العطلة، فسافر. قال أنه سافر لإحدى دول الخليج لكي يحصل على لقمة العيش والرزق "فهو لديه زوجة وطفلة كما أن أمه أرملة وله إخوة صغار"، لذا أراد أن يتحصل على لقمة عيش لهم ودخلٍ يستعين به على مواصلة دراسته في الجامعة، لذا ترك اليمن وسافر. لكن الله أراد شيئا آخر وعلى ما يبدو أنه ذهب إلى باكستان ولم نكن نعلم بذلك، إلا بعد أن جاءت الأخبار وتسلمنا الرسائل التي أفادت بأنه معتقل في غوانتانامو.

ـ أنت ذكرت الوالدة الأرملة: كيف تشعر الوالدة بوجود ابنها هناك في غوانتانامو؟

ـ يكاد قلبها ينخلع بذلك وهي في بكاء مستمر وفي حزن دائم لما تجده من فراق ولدها ومكوثه هنالك بدون أي سبب وبدون أي مبرر وبدون أي حجة مقبولة.

ـ كيف تتواصلون الآن مع أخيك المسجون في غوانتانامو؟

ـ نراسله عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر وعن طريق البريد كذلك، عندنا عنوان بريد في بعض الرسائل التي تأتينا عن طريق البريد. لكن أكثر رسائله تأتي عن طريق الصليب الأحمر.

ـ ماذا تعني لكم رسائل الصليب الأحمر؟

ـ أنا شخصيا ووالدته وزوجته وكذلك ابنته وجميع إخوته الصغار، جميعنا نرتاح كثيرا عندما تأتي هذه الرسائل، ونشعر عبرها كأنه قريب منا يخاطبنا ونخاطبه ويتكلم معنا ونتكلم معه بجميع أمور الحياة. ولكن عندما انقطعت الرسائل في هذه الفترة لمدة سبعة أشهر توقفت فيها عنا، عند هذا الانقطاع أُصبنا بشيء من اليأس ولكن سلمنا الأمر لله عز وجل. وكنا قد فرحنا خلال فترة تسلمنا لها وشعرنا أننا وجدنا من نتواصل بسببهم أو عن طريقهم مع ابننا وأخينا.

ـ هل كان ذلك أول لقاء أو أول اتصال لكم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وهل كنتم تعرفونها أو تسمعون بها من قبل؟

ـ لم نكن نعرف اللجنة الدولية بشكل مباشر من قبل، كنا نسمع عنها فقط، ونسمع عن الدور الذي تقوم به وما تصنع من أعمال الخير والإغاثة ومن أشياء أخرى، ولكننا لم نقدر قيمة دورها تماما إلا عندما وقعنا في هذه المحنة وكانت هي الوسيط الذي نتسلم عبره رسائل أخينا.

ـ هل يمكن القول بأن معرفتك باللجنة الدولية تغيرت من خلال تواصلك معها، خاصة عبر الرسائل التي تتسلمونها من أخيك في غوانتانامو؟

ـ ما كان عندي أي تصور غير هذا، كنت أرى أنهم يقومون بدعم ومساعدة الناس في المحن الإنسانية. وبعد تجربتنا معها تأكدت تصوراتي عنها على نحو واضح ■

قامت نظرية العمل الإنساني الحديث في العالم أجمع على فكرة حشد المتطوعين في كيان مستقل عن الدول والحكومات، وهو ما كان يعني وظل كذلك عملاً مدنيًا وتنظيمًا مدنيًا صرفًا، لا يعتمد في توجهاته أو مصادر تمويله أو تعبئة أفراده إلا على الدعوة والحشد القائمين على إيضاح رسالته للجمهور والإعلام عنها ومن ثم تطويرها في سياق الأهداف التي يسعى إليها.

محمد سيف

الإعلام الجماهيري والعمل الإنساني

تكامل لا تناقض

ما الذي تسعى إليه منظمة إنسانية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر عبر نشاطها في مجال الاتصال وعبر علاقتها، التي تسعى إلى تطويرها باستمرار، بأدوات ووسائل الإعلام؟

وما الذي تهدف إليه من وراء العمل الإعلامي منظمة مثلها تعمل على نطاق عالمي وموكل إليها من المجتمع الدولي رعاية اتفاقيات من شأنها أن تمثل قواعد للسلوك في النزاعات المسلحة، ونعني بها اتفاقيات جنيف وبروتوكوليها المكملين؟

قد يتصور البعض أحيانا أن العمل الإنساني بشكل عام يدور بأكمله ضمن أنشطة المساعدة الميدانية المقدمة إلى الضحايا، يحملها إليهم متطوعون ومتخصصون، يقومون بشكل مباشر بالعمل على التخفيف من وطأة الآلام الناتجة عن الحروب أو الكوارث ●●●

●●● عليهم.

إن هذا بكل تأكيد هو الهدف الرئيس للعمل الإنساني، لكن هذا الهدف لم يعد يتحقق في عالم اليوم بالوتيرة التي كان يتم بها قبل قرن ونصف من الزمان. أي بعد تعقد وسائل الاتصال في العالم بنفس الدرجة التي تعقدت بها وسائل القتال على النحو الذي نراه اليوم.

بل ربما يمكننا الذهاب لأبعد من ذلك لو تأملنا تاريخ العمل الإنساني جيدا وتفحصنا بشكل خاص تاريخ عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر. فهذا المشروع الإنساني لم تتم ولادته في ميدان الممارسة العملية إلا انطلاقا من نشاط إعلامي مرموق قام به مؤسسه «هنري دونان» عبر نشره لكتاب حول مأساة ضحايا الحرب الذين كانوا في مسيس الحاجة إلى مؤسسة أو جمعية ترعى الجرحى والمرضى وتعمل على إنقاذهم بدلا من تركهم يحتضرون بالميدان. ومن هنا تم حشد قادة الرأي والفكر والمبادرين الذين قاموا بتأسيس هذه اللجنة الدولية.

وإذا تقدمنا قليلا في التاريخ، لوجدنا أن أول عمل كبير قامت به هذه اللجنة بعد ذلك مباشرة هو النضال من أجل إقامة مؤتمر دولي وصياغة واعتماد وثيقة دولية هي «اتفاقية جنيف لتحسين حال الجنود الجرحى في الميدان» لعام 1864. وهو الهدف الذي تطلب من الذين ناضلوا من أجله جهودا جبارة في الكتابة والنشر والإعلام والاتصال.

الاتصال: شريان حياة ضروري للعمل الإنساني

لقد قامت نظرية العمل الإنساني الحديث في العالم أجمع على فكرة حشد المتطوعين في كيان مستقل عن الدول والحكومات، وهو ما كان يعني وظل كذلك عملا مدنيا وتنظيما مدنيا صرفا، لا يعتمد في توجهاته أو مصادر تمويله أو تعبئة أفراده إلا على الدعوة والحشد القائمين على إيضاح رسالته للجمهور والإعلام عنها ومن ثم تطويرها في سياق الأهداف التي يسعى إليها، والتي هي في أول وآخر الأمر حماية الضحايا سواء الذين يسقطون في الكوارث التي من صنع الإنسان أو الكوارث التي من صنع الطبيعة. ومن أجل الوصول إلى هذه الغايات كان ضروريا للعمل الإنساني أن يبذل قصارى جهده في التوعية والتثقيف للجمهور وللمشاركين في الأعمال العدائية بأهمية الالتزام بقواعد السلوك في الحرب، وأهمية التضامن الإنساني لتجاوز الأزمات والكوارث، وبطبيعة الحال لم تكن هذه مهمة سهلة، فعملية إيصال المبادئ القانونية والأخلاقية للجمهور من الضروري لها أن تتم عبر الشرح والإيضاح بكل الوسائل والوسائط الممكنة، ومع تعقد أوضاع النزاعات وتكشف ضرورة العمل على الوقاية من أخطارها قبل وقوعها أصبحت هذه المهمة تستلزم بذل جهود خارقة لا يمكن لمنظمة أو جهة وحيدة أن تقوم بها، إذ لابد من مشاركة الجميع في ذلك العمل ولابد من إسهام الدول في نشر القانون عبر أدواتها النظامية، ولابد أيضا –وهذا الأمر يحتل أولوية قصوى اليوم– من إسهام كافة وسائل الاتصال الجماهيري في الدعوة لاحترام القانون لدى المتلقين بالعالم أجمع، نظرا لكون الاتصال يعد بمثابة شريان ضروري للعمل الإنساني، فعبره يتم التفاعل بين هذا العمل وبين الجمهور، وكذلك عبره يتم التواصل والبيان والتفنيد لجميع الأسباب المهمة والتي تعتمد عليها استمرارية تدفق موارده المادية والبشرية والنظرية.

دور عالمي عابر للثقافات

وبنظرة مقربة لطبيعة عمل اللجنة الدولية نجدها منذ بداية تكوينها قد سعت إلى أن يكون لها دور عالمي عابر للقوميات وللثقافات، وهو ما جعل أدوات الاتصال التي استخدمتها منذ وقت مبكر تتضمن النشر بلغات عدة بقدر ما تمثل وجودها في الميدان في مناطق مختلفة. وقد بدأ ذلك في الحقبة التي كانت أدوات الاتصال فيها تتمثل في الكتاب والمجلة والمنشور، إضافة إلى الراديو المحلي الذي كان وسيلة من وسائل اللجنة لإيصال رسالة القانون الدولي الإنساني للمقاتلين في بعض مناطق النزاع. والمتابع لتاريخ عمل اللجنة الدولية يجد منشورات وملصقات صدرت بلغات مختلفة منذ وقت مبكر، منها ملصقات بالأمهرية تعود للحرب الإثيوبية الإيطالية، وأخرى بالصينية صدرت إبان الحرب اليابانية الصينية، كما يجد بطبيعة الحال مثيلا لهذه المنشورات والملصقات في كافة لغات العالم الحية الواسعة الانتشار.

تطور الاتصال بالمجال الإنساني في المنطقة العربية

بالنسبة للمنطقة العربية نجد أن إصدار اللجنة الدولية لمنشوراتها باللغة العربية يعود إلى النصف الأول من القرن العشرين، خاصة مع اندلاع النزاع العربي الإسرائيلي من بداياته المبكرة، وقد استمر ذلك على نحو ما بشكل غير متوسع. ثم شهدت أعوام الثمانينيات من القرن العشرين نموا حثيثا في إعلام اللجنة الدولية بالمنطقة العربية، فتمت ترجمة المطبوع النظري الدوري الذي تصدره وهو «المجلة الدولية» وكذلك العديد من الكتب والكتيبات والأشرطة السينمائية الهادفة إلى تعريف الجمهور بقواعد القانون الدولي الإنساني إلى اللغة العربية، كما نشط نشر إسهامات عدد لا بأس به من المتخصصين العرب في مجال القانون الدولي تأكيدا للتفاعل الثقافي الذي يعد مبدأ ضروريا من مبادئ العمل الإنساني الدولي. إلا أن توسع النشر باللغة العربية شهد طفرة كبرى في أعقاب حرب الخليج الثانية حيث جرى التأكيد على ضرورة إبراز صورة العمل الإنساني في وسائل الاتصال الجماهيري بالمنطقة وعلى دعم وتطوير الصلة التي تربط بين اللجنة الدولية ووسائل الإعلام العربية، وفي هذا السياق أفسحت كثير من الدوريات صفحاتها لنشر وتغطية العديد من مواضيع وقضايا العمل الإنساني بالمنطقة، واهتمت بنشر ترجمات تحليلية لدور العمل الإنساني ودور اللجنة الدولية، وتطور ذلك المنحى فصرنا نشهد إسهامات من كُتّاب عرب متخصصين يتناولون أبرز قضايا العمل الإنساني وتحدياته بالفحص والدرس والتمحيص وبلغة مبسطة في متناول القارئ العادي.

ومع القفزة التكنولوجية التي حققها الإعلام العربي وظهور الفضائيات العربية العابرة للحدود، وكذلك التوسع الكبير في استخدام الإنترنت، انتقلت فكرة الاتصال في المجال الإنساني نقلة كبرى إلى الأمام، وهي النقلة التي واكبتها اللجنة الدولية بإنشاء موقعها العربي على الشبكة الإلكترونية الدولية، وبإنشائها للمركز الإقليمي للإعلام بالمنطقة العربية، الذي يضع على رأس أهدافه تطوير العلاقة مع وسائل الاتصال الجماهيري بالمنطقة، وكذلك تطوير العلاقة مع العاملين بهذه الوسائل، بهدف التعاون المشترك من أجل تقوية الدعم للقانون الدولي الإنساني لصالح جماعات السكان المتعايشة في منطقة تعج بالنزاعات والقلاقل. والمتابع لهذا الموضوع يجد ترجمة له في ازدياد النشاط الإعلامي الإنساني سواء فيما تصدره اللجنة الدولية أو ما تقوم به القنوات الفضائية من تخصيص لجانب من اهتماماتها لإلقاء الضوء على المواثيق القانونية الدولية وعلى أنشطة العمل الإنساني بشكل عام.

وسائل الإعلام الجماهيري بالمنطقة ماذا تقدم لها اللجنة الدولية؟

وبطبيعة الحال يجري تركيز وسائل الإعلام الجماهيري في المقام الأول على تداول الأخبار، وهنا يجدر بنا القول أن تاريخ اللجنة الدولية في موضوع تداول الأخبار يضع على رأس اهتماماته صالح الضحايا وإمكانيات تأمين طرق الوصول إليهم، وهو ما يتطلب موازنة دقيقة في العلاقة مع كافة القوى القادرة على تأمين طرق الوصول. ولم يكن هذا يعني بالطبع تغليب مصلحة براجماتية آنية على مواقف مبدئية، لذا كان الشعار الذي تتبعه اللجنة الدولية طوال الوقت هو «المصداقية» وأيضا «الشفافية» القائمة على إدراك للمسؤولية إزاء ضحايا الانتهاكات. و«المصداقية» هنا تعني أن الأخبار التي تقدمها اللجنة الدولية لوسائل الإعلام لابد أن تكون دقيقة بحسب معلوماتها المباشرة، وليست قائمة على التخمين أو الحالة العاطفية كما أنها ليست معنية بالشجب والإدانة لطرف من الأطراف إلا في حالة الانتهاكات الصارخة عملا بالتزامها بمبادئ الحفاظ على السرية والحياد، وهو ربما ما نجم عنه بعض الالتباس في مفهوم البعض حول شحة الأخبار الساخنة التي يمكن استقاؤها من مصادر اللجنة الدولية. لكن ما هو أهم من الأخبار ما يمكن أن تسهم به اللجنة الدولية من إمداد لوسائل الإعلام بالتحليلات الدقيقة والرصد الإنساني للمعاناة الفعلية للبشر في مواضع النزاعات التي تتواجد فيها وصولا إلى غاية مشتركة لكل من العمل الإنساني وأجهزة الإعلام، وهي إلقاء الضوء على الأوضاع الإنسانية التي يعانيها الضحايا في أماكن النزاع المسلح والمشكلات المترتبة على ذلك وتأثيرها على المصائر البشرية وعلى عمليات التدخل الإنساني المستقل. وقد شهدت الفترة الماضية منذ ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 نموا حقيقيا في العلاقة بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبين وسائل الإعلام الجماهيري بالمنطقة في هذا الاتجاه، وهو نمو يعقد العاملون بالمجال الإنساني آمالا كبيرة على استمراره وتواصله. لذا يطمحون لأن تكثف وسائل الإعلام الجماهيري مساندتها لعملهم عبر جهدها في توسيع دائرة المعرفة بقوانين الحرب بين الجمهور العريض، وكذلك بمواصلة بثها لما يحدث في أماكن النزاعات ومدى الكلفة الإنسانية التي تتكبدها المجتمعات من جراء الانتهاكات.

كلمة أخيرة

فيما قبل الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001 أي مع الاعتقاد بوجود متغيرات أتت بها النزاعات الداخلية والإقليمية التي انتشرت في العالم، كان الحديث يدور حول مدى صلاحية القانون الدولي الإنساني بصورته الراهنة لعالم اليوم. أما الآن فيبدو لنا أن هناك ما يشبه الإجماع على ضرورة تطبيق ما لدينا من مواد تتضمنها اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها المكملة. هذا على الأقل ما نطالعه في صحف العالم، وما تطالعنا به وسائل الإعلام السمعية والبصرية، إذ صرنا نشهد جهودا واضحة تبذلها وسائل الإعلام الجماهيري في تقديم رؤى تحليلية لأهمية الالتزام بالمواثيق الدولية الراهنة، كما صرنا نلاحظ درجة أعلى من التفهم لدور وطبيعة عمل اللجنة الدولية والظروف الصعبة التي تواجهها في سبيل الوصول للضحايا.

وليست هناك ضرورة للتأكيد بأن الانتهاكات الصارخة للكرامة الآدمية التي شهدناها خلال الماضي القريب كانت هي السبب الذي استحث الرأي العام ليتخذ هذه الوجهة، واستحث بالتالي كافة أجهزة الإعلام وأدوات الاتصال الجماهيري على توسيع حيز اهتمامها بهذا القانون والدفاع عنه، وضرورة تطبيقه. ولعلنا نجد في ذلك خطوة كبيرة تقطعها وسائل الإعلام للأمام على طريق تضامنها الضروري مع مكونات العمل الإنساني سعيا إلى تحقيق تجانسية أكبر في سبيل خدمة هدف مشترك، وهو الحفاظ على الكرامة الإنسانية والدفاع عنها ضد كافة الشرور، وعلى رأس هذه الشرور تقف الحرب بفظائعها بين الإنسان والإنسان ■

بالتأكيد أن وسائل الإعلام إن كانت مقروءة طباعة أو مرئية أو إليكترونية هي من حيث المبدأ ضد السرية والحياد، فقوام مهنة الإعلام وأدواتها يقوم على فضّ السرية وكل ما هو مغلق والإخبار العام به كما أن مهنة الإعلام ليست حيادية بالسليقة مع أن المفترض فيها أن تستند إلى مبدأ الموضوعية.

طارق حسن*

"السرية" و"افحياد" وحدهما لا يوقفان الانتهاكات

تكتنف العلاقات بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووسائل الإعلام إشكاليات عديدة يزيد من حدتها أجواء الاستقطاب الحادة عالميا ومحليا ومؤثرات التطور التكنولوجي الهائل، الذي جعل من الحروب الحديثة بمثابة مقبرة جماعية للمدنيين بصورة واسعة مما فرض تحديات جديدة على طريقة وطبيعة العمل الإنساني ذاته تستوجب تطوير توجهاته وأدواته معا.

وبداية كيف يمكن فك الاشتباك القائم بين التزام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمنهجي "السرية" والحياد" والطبيعة الإعلامية القائمة مبدئيا على عدم السرية من جانب والموضوعية من جانب آخر؟

فك الاشتباك

بالتأكيد أن وسائل الإعلام إن كانت مقروءة طباعة أو مرئية أو إليكترونية هي من حيث المبدأ ضد السرية والحياد، فقوام مهنة الإعلام وأدواتها يقوم على فضّ السرية وكل ما هو مغلق والإخبار العام به كما أن مهنة الإعلام ليست حيادية بالسليقة مع أن المفترض فيها أن تستند إلى مبدأ الموضوعية.

والتزام الإعلام بالعلنية والموضوعية مسألة نسبية، بقدر ما يفضّ من أستار أو أسرار وهو في ذلك يلهث في سباق محموم على كل ما هو جديد وانفراد، ونسبية موضوعيته منسوبة إلى قدر ما يحقق ويراكم من خبرات في تحقيق المعلومات وإدراك جوانب أحداث قد تكون غير مكتملة أو جزئية أو نسبية بحكم صدورها من جهات متعارضة أو متباينة وإرادات أغلبها متصارع أو ذات مصالح خاصة وأخرى متناقضة أو رؤى مختلفة أو متصادمة تعيش في جنباتها أغلب المجتمعات والجهات والأفراد على حد سواء.

ومسألة "السرية" أو "الحياد" ـ إن شئنا تجاوزا ـ ليست من طبائع القانون أو الحق العام. إنما تفرضها الاعتبارات السياسية بالدرجة الأولى وهو وضع قد تستوي فيه أحيانا المنظمات الإنسانية أو وسائل الإعلام. بيّد أن هناك فارقا مهمًا ففي حالة كحالة اللجنة الدولية للصليب الأحمر نجد أن القواعد القانونية والمنطلقات والمثل، التي تشكل عماد عملها الإنساني تقضي بوضوحها المبدئي المُجردّ بين ما هو حق وما هو باطل إنسانيا لكن تنزيل القانون وإعماله وإلزام الأطراف المعنية بأصوله عملية سياسية تأخذ أشكالا متعددة من الاتصالات والحوارات والتفاوض باستخدام أدوات الإقناع وأحيانا إعلان الموقف المبدئي للحكم القانوني في هذا المجال.

أما في حالة الإعلام، فتبدو السرية بشكل خاص ـ ودعك من مسألة "الحياد" ـ شديدة الحساسية، فالسرية تفرض على الإعلام لأسباب مختلفة كما أن حرية تداول المعلومات تشكل حقا أصيلا له لا يكتمل عمله إلا بها، وحظرها ينتقص من هيئته، ومن غير المقبول مثل هذا التجاوز بأي حال من الأحوال.

نحن إذن أمام حالة من التناقض الطبيعي بين الطبيعة الإعلامية والتزام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمنهجي السرية والحياد، لكنها ليست عصية الحل أو بمعنى أدق ليست غير قابلة للاستجابة للمستجدات القائمة، إذا ما أخذنا في الاعتبار التطورات الكونية الفائقة والمتسارعة السياسية والتكنولوجية والمجتمعية، التي أنتجت بيئة مخالفة تماما في عالم اليوم للأخرى، التي نشأ في ظلالها الصليب الأحمر الدولي ودرج عليها كمفهوم وهيئة وقواعد ونظم وأساليب عمل.

المدنيون أكثرية الضحايا

لسنا الآن في عام 1949، وقد تجاوزنا الحرب الباردة، ونعيش سياسيا واجتماعيا، عالميا ومحليا، حالات استقطاب حادة ومؤثرات تطور تكنولوجي هائل دفع بالحروب إلى نتائج بعيدة، لم تكن في الخيال.

إن تأثيرات نتائج تكنولوجيا الحروب تكاد تكون صفرا في وسط العسكريين بينما الضحايا ما يقرب من٪80 من المدنيين، كما أن "الحروب المنخفضة" بمعنى الجيوش التي تحارب جماعات صغيرة تدمر المدنيين بشكل يكاد يكون مطلقا، ففي هذا النمط من الحروب يمكن تحديد العسكري في الجيوش الرسمية بينما لا يمكن تمييزه عن المدني في الجماعات الصغيرة، وبالتالي فعندما تستهدف الجيوش الرسمية فردا أو مجموعة من الجماعات الصغيرة فإنها تضرب حيا أو منطقة مدنية بأكملها كما في حالتي الفلوجة بالعراق والشيخ رضوان في غزة وعندما ترد الجماعات الصغيرة أو تقوم بالهجوم فإنها تلجأ إلى أسلوب التفجيرات بالسيارات وغيرها وتكون الضحية في الحالتين من المدنيين.

وطبيعي أن تؤثر مثل هذه التطورات على طريقة وطبيعة العمل الإنساني فلمن يوجه بالأساس؟ المدني أم العسكري؟ وكيف يمكن التمييز؟ وما هو الموقف؟

وهذه مسألة تدفع بالضرورة إلى وجوب تطوير القانون الدولي الإنساني نفسه ليتماشى مع تطور الأسلحة التي تفتك بالمدنيين أكثر، والنتائج المدمرة للمدنيين المترتبة على "الحرب المنخفضة".

إن أغلب الضحايا الآن أطفال، نساء وشيوخ ولم يعد هناك بدّ من تطور القوانين لتتماشى مع القرن 21، فقوانين عام 49 لم تعد كافية الآن، إن لم تكن قد فقدت فاعليتها مع مثل هذه التطورات غير المسبوقة.

المعضلات الجديدة

يؤسفني القول أن الاستقطاب الحاد والتطورات الجارية الآن تبدو كفيل ضخم وقد جعلت من العمل الإنساني فأرا صغيرا مثلنا جميعا. وهذه ليست سُبّة، بل إشارة إلى التحدي القائم والمعضلات المستجدة وعلى سبيل المثال لا الحصر كيف يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تنعقد الآن، بينما القطب الأوحد (أمريكا) التي لا تعترف بها، تمضي في اتفاقات ثنائية مع الدول الأخرى بطريقة تحول دون هذه المحكمة وتجعلها ذكرى بائدة.. غابرة.. أو كيفما تؤول؟!

ودعونا نذهب بالتطورات الجديدة إلى مجال الإعلام، ألسنا نقر بحقيقة التطور التكنولوجي الفائق الذي أثر كيفا وكما في انتشار وتعدد وسائل وأدوات الاتصال والإعلام واتساع مساحة التأثير في الجمهور بالتالي وزيادة أعداد المتلقين للإعلام؟!

فهل يمكن التعامل بـ"سرية" و"حياد" نشأ منذ عام 1949 مع آلاف قابلة للزيادة من قنوات فضائية وصحف ووسائل اتصال إليكترونية ذات توجهات مختلفة ومع قطاعات جمهور كبيرة ومتزايدة وذات نوعية مختلفة في عالم اليوم؟

وتبرز دفوع هنا تقضي بأن إثارة المسألة الإنسانية إعلاميا لا توقف الانتهاك. إنما لا "السرية" ولا "الحياد" أيضا أوقفا الانتهاكات التي تمت الإشارة إليها، لكن يبقى اللجوء للإعلام وسيلة ضرورية للحفاظ على مثال وأخلاقية وفضائل طرف العمل الإنساني وعدم الربط بينه وبين الجاني بأي من الصور، حتى ولو كانت مثل هذه الصور مغلوطة أو ذات غرض. إنما يبقى أيضا أن المسألة التي نحن بصددها تحتاج إلى إعمال فكري يجد في بحث التحديات القائمة وكيفية التعامل معها.

المجتمعات أيضا على اختلافها تنمو داخلها بدرجة أو بأخرى هيئات مدنية عديدة تكاد تشكل مجتمعا قائما بذاته ونسميه اصطلاحا "المجتمع المدني" على تباينات منطلقاته وأهدافه، لكن الموضوع الإنساني يشكل •••

(*) نائب مدير تحرير الأهرام المصرية

كيف تتعامل اللجنة الدولية مع المخالفات؟

حين يلاحظ مندوبو اللجنة الدولية أثناء تأدية عملهم وقوع مخالفات للقانون الدولي الإنساني أو لأي قوانين أو قواعد مطبقة فإنهم يبلغون السلطات المسؤولة بذلك ويطالبون بتصحيح الوضع. وتتدخل اللجنة الدولية مباشرة لدى المستويات القيادية العسكرية والمدنية لإطلاع من يهمه الأمر ومن بوسعه علاج أية مخالفات أو انتهاكات أمكن اكتشافها أو حدثت أثناء زيارات المندوبين. فإذا كان ذلك مناسبًا فإنها توظف كل مكانتها المعنوية لتحقيق ذلك، مستخدمة كل ثقلها ونفوذها والمهمة الموكلة إليها بموجب اتفاقيات جنيف في جهود تهدف لحث السلطات المعنية لاتخاذ إجراءات من شأنها التأكيد على احترام وتطبيق القانون الدولي الإنساني والقوانين والقواعد المطبقة الأخرى. ويعد الحوار أمرًا مركزيًا بالنسبة لاستراتيجية اللجنة الدولية؛ وهو يعتمد على مدى تقبل السلطة الحاجزة لمناقشة الأمور الدقيقة بطريقة منفتحة وبناءة والتوصل إلى توافق معها على نحو جاد وفاعل، وبشكل خاص لوضع نهاية للمخالفات.

أما إذا لم يتوصل الحوار الثنائي إلى تحقيق النتائج المرجوة وتواصلت انتهاكات القانون الدولي الإنساني، فبوسع اللجنة الدولية أن تعمل على حشد دول أخرى أو عناصر فاعلة لحث السلطات المسؤولة على التحرك.

الإدانة العلنية

وعندما تجد اللجنة الدولية أنها استنفدت كل وسائلها –من اتصالات ثنائية ومن حشد لعناصر خارجية– وظلت الانتهاكات الجسيمة مستمرة، تلجأ اللجنة الدولية إلى الإدانة العلنية للانتهاكات التي لاحظتها وأبلغت عنها، وذلك إذا اعتبرت أن ذلك في صالح الأشخاص المحرومين من حريتهم. وإضافة إلى هذه الإدانة العلنية، تبذل اللجنة الدولية في كل الأحوال قصارى جهدها من أجل استمرار زياراتها للأشخاص المعنيين، للتأكد من أنهم لن يعانوا أية نتائج قد تحدث جراء ذلك ■

●●● قاسمه المشترك وهمه الأول، فهل نغفل هذا المجتمع الجديد ونهمله أم نشترك ونتفاعل معه وبه نؤثر؟

هذا ملخص ـ أرجو أن لا يكون مبتسرا ـ لمعالم التطورات الجديدة وآثارها، وذاك ما نشأ ودرج عليه الصليب الأحمر الدولي منذ القدم؟

ما الحل إذن؟

أشرت سابقا إلى ضرورة تطوير مفهوم وطريقة وطبيعة العمل الإنساني ومراجعة الفئات المستهدفة وكذلك إلى ضرورة تطوير القانون الدولي الإنساني. وأجدني مدفوعا إلى الإشارة لمسائل أربع هي:

1 ـ أن حالة «أبو غريب» أظهرت أن أسلوب التفاوض الثنائي بين الصليب الأحمر والجيش الأمريكي في العراق أدى إلى نتائج سلبية لصورة الصليب الأحمر الدولي كما أظهر محدودية الفاعلية والتأثير في عالم أحادي القطبية، فهل يكون حلا أن يشرك الصليب طرفا ثالثا يكون شاهدا لتقاريره وفي مرحلة تالية ربما مراقبا دوليا لمتابعة تنفيذ توصياته ومقتضيات القانون الذي يعمل به ويرعاه، وفي مرحلة ثالثة ربما قاضيا ملزما للقانون المعمول به وذلك مثل الأمم المتحدة أو مجلس الأمن بأطرافه وضمن الأساليب الدبلوماسية والقواعد القانونية والسياسية المرعية؟

وهل يكون من المفيد في هذا الإطار وضع زمن محدد لإعلان الموقف من طرف الانتهاك إذا لم يلتزم في فترة معقولة؟

إن الإطار الدولي الأوسع يبدو ضرورة في مواجهة الاستقطاب الواحد حتى وإن بدا في المرحلة الأولى غير فعال، وإن أخذ قوة دفعه بالتراكم.

2 ـ في مواجهة عالم الاستقطاب الواحد أيضا هل يكون مفيدا إدخال مفهوم العلاقات التكاملية مع المنظمات الأخرى التي تعتمد مفهوم العمل الإنساني المحض، وضمن إطار يحتفظ لكل منظمة بخصوصيتها والتكامل مع نظيرتها فيما تفتقده أو تحتاج إليه أو ما هو محظور عليها حسب قوانينها ولوائحها والقواعد المنظمة لها وبشكل يحقق الرابط بين هيئات العمل المدني والعمل الإنساني في إطار من المنهج المنسق لصالح المسألة الإنسانية.

3 ـ إن حالات الاستقطاب أظهرت أيضا هجوما أو عدم اعتبار للصليب الأحمر ومنظمات العمل الإنساني من جانب جماعات محلية ذات اتجاهات وطنية عامة أو أيديولوجية قومية أو دينية، ودعونا من الأخرى ذات الأهداف الدولية.

وأعتقد أن الوضع يستلزم حوارا بناء مع المكونات السياسية ـ الاجتماعية المحلية في مناطق النزاعات لاستخلاص رؤى متعمقة بالأخص حول المفاهيم المترتبة على مثل هذه النزاعات لدى المكونات المحلية بغض النظر عن صحتها أو غير ذلك وأتصور أن تلك مهمة أصبحت ضرورية لتأمين مواصلة العمل الإنساني وتأمين الإنسان نفسه بعد أن صار استهداف المدنيين على أشده وبصورة واسعة.

ولست هنا أدعو إلى حوار مع جماعات مصنفة إرهابية ولا إلى حوار سياسي أو علاقات مع جماعات ذات طبيعة سياسية أو أيديولوجية قد تتحسس منها الحكومات والدول وتعتبرها شأنا داخليا، كما لست داعيا إلى فرض أجندة سياسية محلية أو أيديولوجية أو رؤى ثقافية على اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أي من المنظمات الإنسانية الدولية، ولا أتخيل بالمرة أنه الصليب الأحمر العربي أو الإسلامي أو ما شابه لأن ذلك ينافي طبيعته ومنطلقاته.

وما استهدفه حصرا وتحديدا هو العمل الذي يؤدي إلى فهم منطق المجتمعات وتأويلاتها الذاتية للنزاعات التي قد تدهمها أو تفرض عليها أو تخوضها ـ أيا كان الوضع ـ والحوار حولها ولذلك طرق عديدة ومتعارف عليها ومقبولة وأخرى قد تكون مبتكرة وجاذبة وإيجابية.

4 ـ أعتقد أنه قد آن الأوان لانتقال عمل الصليب الأحمر من منهج ومفهوم السرية إلى مفهوم وأسلوب "المعالجة الخاصة".

والسرية كما يحددها الصليب الأحمر هي نوع من ممارسة العمل بكتمان أما "المعالجة الخاصة" التي أقصدها فهي تعني أن هناك حالات يكون الإفصاح عنها أو الإخبار العام بها من شأنه أن يؤدي إلى تدمير أو ضرر مباشر مثل القتل أو إزهاق روح الضحية أو تعطيل العمل الإنساني كليا وبصورة نهائية لا يمكن التراجع عنها.

وأقترح في هذا المجال: أن تختص بتحديد مثل هذه المعايير ومتابعتها هيئة من خبراء اللجنة الدولية للصليب الأحمر وتضم أصدقاء أو خبراء من خارجه وتحظى بالثقة العلمية والخبرة اللازمة لتحديد ما يتطلب السرية أو ما يمكن الإفصاح عنه وتوقيته وطريقة الإخبار به، إن كليا، أو بشكل نسبي. بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى جانب مراجعة الأداء في هذا الصدد. أين كانت السرية مفيدة ومتى كانت غير مفيدة، وأين كان الإعلان مفيدا أو ما غير ذلك. ما هي الجوانب السلبية والايجابية لكل قرار وبشأن أي حالة، وبحيث يمكن الوقوف عمليا وميدانيا على طبيعة النتائج أيا كانت طبيعتها. ومن البديهي أن هيئة من هذا القبيل يجب أن تنظمها قواعد عمل وسلوك ملزمة ويلتزم الأعضاء بها ■

التوظيف السياسي للقضايا الإنسانية يزيد معاناة المتضررين منها تعقيدا.

بقلم كمال بن يونس*

مسؤولية تجاهل الأبعاد الإنسانية في افحروب و النزاعات

(*) إعلامي وجامعي تونسي

لماذا تركز غالبية وسائل الإعلام العربية والعالمية على الأبعاد السياسية والعسكرية للحروب والنزاعات وتتجاهل الأبعاد الإنسانية لتلك الحروب، ناهيك عن تجاهلها لدور المنظمات الإنسانية الدولية والأممية في التصدي لانتهاكات حقوق السجناء والأسرى؟

وهل يعود تقصير وسائل الإعلام في تناول الجوانب الإنسانية والخسائر البشرية إلى نقص المعلومات وصعوبة زيارة مواقع الحروب والتحقيق ميدانيا في مصداقية ما ينشر عن معاناة المدنيين وظروف الأسرى وسكان المخيمات واللاجئين أم إلى عوامل أخرى؟ وهل لا يمكن دعم خيار السلم في العالم عبر إعلام يسلط الأضواء أكثر على العمل الإنساني ومعاناة الشعوب من الحروب والصراعات الدموية والنزاعات المسلحة؟

صمت مريب؟

هذه الإشكاليات وغيرها نوقشت مجددا مؤخرا بعد زلزال شرق آسيا الذي تسبب في سقوط أكثر من مائتين وثمانين ألف قتيل (بينهم آلاف السائحين الأوربيين)، وتشريد ملايين المدنيين.

لكن اهتمام وسائل الإعلام العربية والعالمية بهذا الملف الإنساني عارض، تفسره عوامل عديدة منها وجود آلاف الغربيين بين القتلى والمفقودين. لذا لابد من من إطلاق صيحة فزع عربيا ودوليا بسبب نقص الاهتمام بالجوانب الإنسانية في الأزمات الدولية؛ بل يمكن أن نسجل أن الأخطر من الخلل الموجود حاليا عند تناول القضايا الإنسانية في المشرق والمغرب هو ما يلاحظ من صمت مريب عن المعاناة الإنسانية لضحايا الحروب وعن تحركات اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبقية المنظمات الإنسانية والحقوقية الأممية والدولية، لاسيما بالنسبة لآثار ونتائج بعض الحروب التي يعود تاريخ احتجاز بعض ضحاياها في ظروف قاسية جدا إلى ما قبل 30 عاما.

إخفاء حجم الخسائر البشرية

قد يكون وراء هذا الصمت أو التعتيم الإعلامي حرص مشترك على عدم الإعلان عن حجم الخسائر البشرية والمادية من الحروب التقليدية وحروب الاستنزاف طويلة المدى، فكما لاحظنا، لا توجد إحصاءات متفق عليها تمكن من تحديد حجم الضحايا في النزاع الصحراوي؛ فلم يبرز ملف الأسرى الصحراويين والمغاربة من جديد إلا بعد نجاح جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر والوساطات الأممية والحكومية في إطلاق سراح مئات من الأسرى والمحتجزين.

الحياد

ولعل موقف الحياد الذي تتخذه بعض الأنظمة العربية في تعاملها مع بعض النزاعات مثل الاجتياح العراقي للكويت، والحرب العراقية الإيرانية، أو حول الصحراء، قد دفع الصحافة العربية في هذه البلدان المحايدة نحو غض الطرف عن الجوانب الإنسانية في النزاعات أو غض الطرف عن تناول مصائر ضحايا الحرب والأسرى، بالرغم من إيجابيات الحياد والاستقلالية في عدة نزاعات، فعلى سبيل المثال دفعت استقلالية موقف تونس في النزاع الصحراوي إلى اتخاذ اللجنة الدولية للصليب الأحمر وعدد من المنظمات الإقليمية والأممية من تونس مقرا إقليميا لها، كما مكن حياد وسائل الإعلام التونسية من لعب دور مؤثر لدى الأشقاء المعنيين بالنزاع في صمت ودون ضجة.

ملفات السجناء السياسيين

ومن بين النقاط التي يمكن التوقف عندها: معضلة تجاهل وسائل الإعلام العربية عموما وبعض قنوات التليفزيون الفضائية، للقضايا الإنسانية وملفات السجناء السياسيين وسجناء الرأي وغير ذلك من الملفات التي تعنى بها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات الأممية، لأن أغلب تلك الوسائل غير مستقل. وفي المقابل فإن الإعلام المستقل ضعيف عربيا، رغم هامش الحرية النسبي الذي تتمتع به خاصة بعض الصحف المكتوبة وبعض الإذاعات في بعض العواصم الخليجية والمغاربية.

التمويل

من جهة أخرى لابد من التعمق في دراسة معضلة تمويل وسائل الإعلام العربية، لأن التمويل يؤثر كثيرا علىاستقلالية وسائل الإعلام العربية في تناول دور المنظمات الإنسانية والمؤسسات الدولية التي تعنى بتخفيف معاناة ضحايا الحروب والنزاعات ومنها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وبحكم تبعية كثير من وسائل الإعلام العربية ماليا لحكوماتها فقد تتناول الصحف والاذاعات وقنوات التليفزيون القضايا الإنسانية من خلال الانحياز إلى أحد أطراف النزاع، مثل تغطية بعض وسائل الإعلام المغربية والجزائرية للمأساة الإنسانية لأحد طرفي النزاع الصحراوي، أو غض الطرف عن معاناة الأسرى مجاملة لنظام ما، أو ما يحدث من غض للطرف حاليا عن أوضاع سجناء غوانتانامو ومعاناة السجناء والأسرى العراقيين تحاشيا لإثارة غضب بعض القوى أو مجاملة لها، أو تناسي ملف الأسرى العسكريين والمدنيين والسجناء السياسيين والصمت بشأنه هنا أو هناك.

التوظيف السياسي

إلا أن من أخطر الظواهر السلبية التي تفسر نقص اهتمام وسائل الإعلام العربية بالملفات الإنسانية ومعاناة السجناء والأسرى وعائلاتهم مسألة التوظيف السياسي المتعمد من قبل كثير من وسائل الإعلام المغاربية والعربية عموما عند تعريفها بالعمل الإنساني للصليب والهلال الأحمر وعند إعلانها عن سقوط ضحايا من بين العاملين في اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية الأممية والدولية والإقليمية، ومن بين الأمثلة تشهير غالبية وسائل الإعلام العربية بالقصف الأمريكي لمخازن الصليب الاحمر في أفغانستان ومضايقة السلطات الإسرائيلية لممثلي الصليب الأحمر في فلسطين المحتلة، مقابل غض الطرف عن قتل ممثلي الأمم المتحدة والصليب الأحمر في العراق من قبل عراقيين متشددين، وكذلك غض الطرف عن مطالبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من المنظمات الإنسانية لبعض الحكومات العربية بزيارة سجونها والإطلاع على كيفية احترام وزارات الداخلية والعدل العربية للقوانين والمعايير الدولية عند احتجاز السجناء السياسيين والمعتقلين في قضايا الرأي والقضايا ذات الصبغة السياسية.

إعلام الدعاية

وتجدر الإشارة إلى أن المورطين في إعلام الدعاية والانتقاء والتوظيف ليسوا فقط من جانب أحد الأطراف، بل إن كافة أطراف وأطياف العمليات السياسية والعسكرية والأمنية يمارسون إعلام الدعاية الذي يتم تسخيره لحساب شيطنة الآخر وغض الطرف عن أخطائهم وانتهاكاتهم للقانون الدولي الإنساني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تعاون الإعلام ومنظمات العمل الإنساني المستقل

على ضوء استعراضنا لهذه الشروط التي تكتنف عمل وسائل الإعلام الجماهيرية، لابد لنا من التأكيد على أن هناك مسؤولية تقع على عاتق هذه الوسائل في السعي لتطوير التعاون بينها، وبين منظمات العمل الإنساني، فذلك أمر مطلوب لتطوير أداء وسائل الإعلام، خصوصا العربية، لتوسيع المعرفة بالمواثيق الإنسانية لدى عموم الناس، على النحو الذي يمكن من تزويد الرأي العام بصفة مستمرة بمادة هو في حاجة إليها لمواكبة ما يجري في العالم لمحاصرة الانتهاكات والعمل دون وقوعها ■

يتمثل عمل المنظمات الإنسانية في تقديم خدمات حيوية في كافة المجالات تشمل قطاعات واسعة من السكان وذلك لضمان سير الحياة الطبيعية للفلسطينيين.

زكي أبو الحلاوة*

فلسطين: تعاون بين الإعلام والعمل الإنساني

(*) محرر بصحيفة "القدس" المقدسية و"الرأي العام" الكويتية.

يلعب الإعلام دورا مهمًا ومركزيا في التواصل ما بين مشاكل واحتياجات السكان والمنظمات الإنسانية العاملة في الدول التي ترزح تحت وطأة الاحتلال أو التي تعاني من غياب الحرية والاستقلال.

وتقوم وسائل الإعلام بكل أشكالها من صحافة، وتلفزة، وراديو وغيرها، بإيلاء هذه المنظمات الإنسانية الأهمية الواجبة وتقدر الدور الكبير الذي تساهم به خصوصا في النهوض بأعباء المجتمع الفلسطيني من خلال إعطاء تلك المنظمات التغطية الإخبارية الكافية بل وإفراد مساحات من أعمدة الصحف لمجمل النشاطات والفعاليات التي تنفذ من قبل تلك المنظمات الإنسانية وخصوصا في أوقات حظر التجول مع تطبيق سياسة الإغلاق والتوغل المستمرة في الأراضي الفلسطينية "أي الضفة الغربية وقطاع غزة وأيضا القدس الشرقية".

ويعمل بهذه المنظمات الإنسانية المتواجدة في فلسطين موظفون دوليون أكفاء يخضعون لنظم قويمة وسلطات إدارية حازمة، وهم أيضا يتمتعون بالكفاءة العلمية، ويتقنون عدة لغات، ويتمتعون كذلك بامتيازات وحصانة تساعدهم على ممارسة مهامهم والدخول إلى كافة المناطق التي تخضع لأنظمة حظر التجول أو للحصار أو للتوغل العسكري المتواصل.

ومما لا شك فيه أن هذه المنظمات الدولية تقوم على مبادئ أساسية إنسانية ولها إسهامات اجتماعية واقتصادية.

فمنذ عام 2000 ومع اندلاع انتفاضة الأقصى تراجعت الظروف الصحية والمعيشية لأبناء الشعب الفلسطيني واضطر الكثير من الفلسطينيين إلى تقليل غذائهم سواء من ناحية الكم أو النوعية كما تضررت شبكة الصحة العامة وصار مألوفا أن يعجز المرضى عن الوصول إلى العلاج الصحي أو تزويد أنفسهم به، أضف لذلك أن نسبة البطالة ارتفعت بصورة مطردة وأصبح الأطفال الفلسطينيون بشكل خاص يعانون من صعوبات في الوصول إلى المدارس وعجز الطلاب الجامعيون عن دفع الرسوم الجامعية إلى جانب تعرضهم اليومي للعنف والإذلال والضرب.

ويمكن أن نجمل بأن الفلسطينيين يعيشون منذ خمسة أعوام أزمة إنسانية متواصلة أثرت وما زالت تؤثر في أنماط وسياق حياتهم الطبيعية إذ لا تستطيع مئات الألوف من العائلات توفير احتياجاتها الغذائية حتى وإن حصلت على المساعدة وكل ذلك بسبب شبكة الإغلاق المكثفة المكونة مما يزيد عن 700 حاجز عسكري زد على ذلك الكتل الترابية وغيرها من القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية، وفيما أحكم إغلاق قطاع غزة، تواصل إسرائيل بناء الجدار الفاصل داخل مناطق الضفة الغربية والقرى المحيطة بمدينة القدس.

وكالات ومنظمات دولية متنوعة

ويتمثل عمل المنظمات الإنسانية في تقديم خدمات حيوية في كافة المجالات تشمل قطاعات واسعة من السكان وذلك لضمان سير الحياة الطبيعية للفلسطينيين وهذه النشاطات تأتى في إطار الوكالات والمنظمات الإنسانية التالية:

- الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) والتي يتمثل عملها في التعاون مع الحكومات المحلية لتقديم الإعانة المباشرة للاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من بلادهم نتيجة للاحتلال الإسرائيلي وممارساته وهدمه للقرى والمدن وطرده للسكان، وتشمل إعانة وكالة الاونروا تقديم المال والغذاء والخدمات الصحية والتعليم والتدريب المهني لهؤلاء اللاجئين بمن فيهم الفقراء والمعوزون. الأمر الذي جعل تقديم المساعدات الغذائية المتواصل خلال الثلاثة أعوام المنصرمة يسهم في الحد من ارتفاع سوء التغذية كما لعبت الإغاثة الطارئة دورا في خفض نسبة الفلسطينيين الذين يعيشون الفقر المدقع.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي أسسها هنري دونان عام 1862 وهي تقوم بدور ناجح نتيجة لاتباعها سياسة «الحياد» وحماية المستشفيات وسيارات الإسعاف ورجال الخدمات الطبية والإشراف على نقل الجرحى والمرضى والعناية بهم دون تمييز بين جنسياتهم. ويتم عمل هذه اللجنة في الأراضي الفلسطينية في الخطوط الخلفية وتأمين إيواء اللاجئين والنازحين المعدمين الذين فقدوا بيوتهم جراء أعمال القصف والتفجير وتزويدهم بالمؤونة والعلاج والخيام والأدوية والأغطية، وخير مثال على ذلك ما قدمته من عون لمخيم جنين الذي تعرض لأسوأ عملية هدم طالت منازل السكان والأرواح التي أزهقت والبنية التحتية المهشمة.

كذلك تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر العاملة في المناطق الفلسطينية بمكافحة المجاعات التي انتشرت في صفوف هؤلاء النازحين وكذلك حماية الجرحى والأسرى المعتقلين لدى إسرائيل وزيارتهم والاستفسار عن أحوالهم وأوضاعهم ورعايتهم وتأمين المراسلة بينهم وبين ذويهم والسهر على حسن معاملتهم من قبل السلطة الحاجزة طبقا لاتفاقيات جنيف ومنع الأعمال الانتقامية.

وتقوم جريدة «القدس» والجرائد الفلسطينية الأخرى بتغطية مجمل النشاطات والفعاليات والخدمات التي تقدمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر داخل الأراضي الفلسطينية وتتواصل مع الناطق الإعلامي التابع لهذه اللجنة بهدف وضع الجمهور الفلسطيني في الصورة الحقيقية للمساعدات الإنسانية وإحاطة الرأي العام بكافة المستجدات بهذا الشان.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وكما أسلفنا فهناك تواصل وتغطية إعلامية مكثفة لمجمل المساعدات والخدمات التي تقدمها الوكالات والمنظمات ومما يدعو للفخر أن نشير إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع دول الجوار قام بإعادة تأهيل وإعمار مخيم جنين وبنائه من جديد بكلفة وصلت إلى 23 مليون دولار.

ويكمن عمل البرنامج داخل الأراضي الفلسطينية بتنمية الموارد الطبيعية وبرامج التدريب ذات المستوى العالي وإنشاء المعاهد الإقليمية للتخطيط الاقتصادي وكذلك الإنتاج الصناعي والزراعي.

- اليونيسيف (صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة) وتتوخى هذه المؤسسة بشكل خاص مساعدة الأطفال والمراهقين الذين يتعرضون للعدوان وتأمين إسكانهم من خلال تنفيذ برامج حيوية في المدن والقرى الفلسطينية وبصورة متواصلة.

ويصل عدد الأطفال الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 1,8 مليون طفل وطفلة وهم يشكلون 53 ٪ من مجمل عدد السكان الفلسطينيين.

- اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) والتي تتولى مهام حيوية تكمن في نشر التربية الأساسية التي تساعد الشعب الفلسطيني على دراسة أوضاع الجماعات التي يتألف منها وهي تهيئ لكل فرد اكتساب المعلومات النظرية والفنية اللازمة لممارسة إحدى المهن وتنظيم مسكنه والاستمتاع بصحة جيدة والإسهام في حياة المجتمع وتحسين أوضاعه بصورة عامة ونشر التعليم المجاني والإلزامي.
- مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدة الفنية في الضفة الغربية وقطاع غزة التابع للاتحاد الأوروبي، ويقوم هذا المكتب بتمويل وتجهيز قطاعات واسعة في المناطق الفلسطينية فمن القطاع الصحي إلى الاجتماعي والاقتصادي وغيرها من القطاعات الأخرى، ويتم ذلك من خلال المراجعة وتقييم القيود الناتجة عن الانتفاضة واقتراح بنود استراتيجية ومن ثم المباشرة بعملية إصلاح مؤسساتي لهذا القطاع المهم بحيث إن الاتحاد الأوروبي التزم بتقديم خمسة ملايين يورو لهذا الغرض كما أن المفوضية الأوروبية توفر مبلغ 15 مليون يورو كمساعدات إنسانية للضحايا الفلسطينيين بسبب الأزمة المستمرة، وتأتى هذه الأموال في إطار توفير الغذاء والدواء والمياه والمرافق الصحية لتلبية احتياجات المواطنين الفلسطينيين الأكثر تضررا في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويتم تسيير هذه الأموال عن طريق الاونروا وبرنامج الغذاء العالمي والمنظمات غير الحكومية واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ويمكن القول هنا أن آخر الإحصائيات التي نشرتها صحيفة «القدس» بخصوص المساعدات الغذائية الطارئة أفادت بأن 550 ألفًا من أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة يتلقون (يتسلمون) مساعدات من قبل وكالة الأونروا بيد أن دعم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للاتحاد الأوروبي لضحايا الأزمة الحالية الدائرة في الأراضي الفلسطينية قد وصل إلى ما يقارب 100 مليون يورو منذ أيلول 2000.

كذلك يدعم الاتحاد الأوروبي القطاع الخاص الفلسطيني وهذا بحد ذاته يعد التزاما من الاتحاد بدعم المؤسسات والاقتصاد والمجتمع الفلسطيني في طريقهم نحو الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

كذلك تدعم المفوضية الأوروبية الإصلاحات التي تقوم بها السلطة الوطنية الفلسطينية وخصوصا في مجال التعليم العام والخدمات الاجتماعية.

رفع الإغلاق لتحقيق النمو

وبالإضافة للتواصل والتوعية ولفت الانتباه إلى جذور الأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تتم من خلال إلقاء الضوء على أبعادها في الصحف اليومية والمجلات وكذلك في وسائل الإعلام الفلسطينية المحلية المقروءة والمسموعة، وبالرغم من الجهود الدولية المبذولة من قبل تلك المنظمات الدولية الإنسانية يتوقع البنك الدولي الذي قدم بدوره 900 مليون دولار للنهوض بأعباء الاقتصاد الفلسطيني أن يرتفع مستوى الفقر في الأراضي الفلسطينية من٪47 إلى ٪56 حتى نهاية عام 2006 وخصوصا في حال تطبيق خطة الانفصال أحادي الجانب من قطاع غزة.

ولعل الشروط الأساسية لتحقيق أي نشاط اقتصادي طبيعي والعودة إلى سياق الحياة الطبيعية في فلسطين تكمن في ضرورة رفع الإغلاق بغية تحقيق النمو وتحسين أوضاع وظروف الفلسطينيين الحياتية والصحية والتربوية.

كما أن تأثير الوكالات والمنظمات الإنسانية على الوضع الإنساني لا يمكن إلا أن يكون محدودًا طالما بقي الاحتلال على الأرض وطالما استمرت سياسة الإغلاق.

لذا يتوجب على هذه الوكالات والمنظمات أن تنسق فيما بينها من أجل تيسير تأمين وصول المساعدات الإنسانية التي أعاقتها السلطات الإسرائيلية خلال الأعوام الماضية.

أضف لذلك ضرورة مساعدة الفلاحين والمزارعين الفلسطينيين لاستصلاح أراضيهم والاستفادة منها وزيادة دخلهم وخصوصا المزارعين الذين تم تدمير أشجارهم وتجريف أراضيهم الزراعية والاستيلاء على مساحات واسعة منها بسبب إقامة الجدار الفاصل.

كما توجد حاجة لتوفير مصادر دائمة للكهرباء والماء من خلال تنفيذ مشاريع كهرباء وإيصالها إلى المناطق والتجمعات السكنية. ونحن كصحفيين سنستمر في أداء رسالتنا السامية في التواصل مع تلك الوكالات والمنظمات الإنسانية العاملة في المناطق الفلسطينية وإلقاء الضوء على نشاطاتها وفعالياتها بهدف استقطاب الرأي العام العالمي حول قضية هذا الشعب التواق للاستقلال والحرية ■

العمل الإنساني وصحافة العراق

أدت الصحافة منذ نشأتها الأولى منتصف القرن الخامس عشر دورًا في حياة الناس وتعزز هذا الدور بولادة الطباعة التي جعلت الصحافة وسيلة اتصال جماهيري في تبادل الآراء وفتح قنوات الحوار وإثراء الإبداع العقلي والعطاء الثقافي.

وتضطلع الصحافة أيضا بدور الشراكة مع وسائل الاتصال الأخرى في تعديل اتجاهات الجمهور عن طريق رفده بالمعلومات الجديدة أو إيصال بعض الحقائق العامة إليه.

إن الصحافة مطالبة بالموضوعية في التعاطي مع قضايا العمل الإنساني وعدم الانقياد للعواطف الذي يوسم العملية الصحفية بالانحياز كما يتعين على الصحافة عدم إحراج جهود العمل الإنساني بتغليب النزعة المهنية أو المنافسة الصحفية في الحصول على السبق الإخباري.

وبفضل انتشار الصحافة واشتراكها بوشائج قوية مع التربية أمكن إضافة خبرات. وهكذا فإن الإعلام ومنه الصحافة عليه القيام بـ «عملية تلقي توجيه الأفراد الإنسانيين» عن طريق التعامل معهم كمصدر للأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق المؤكدة التي تساعد على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشاكل.

القاسم المشترك بين الصحافة والعمل الإنساني

بين الصحافة والعمل الإنساني أرضية مشتركة ووشائج قوية وبوسعنا القول أن العملية الصحفية في جوهرها عمل إنساني وأن هذا الأخير في جوانبه الأساسية عملية اتصالية من حيث الرسالة أو الهدف.

فالصحافة بمعناها الشامل تعد بمثابة خدمة عامة تهدف إلى إيصال حقائق وأخبار من شأنها حماية الجمهور من الوقوع في الخطر، أي أنها عملية توعية قصدية يتم من خلالها توجيه الرأي العام المستهدف وجهة صحيحة، وهي عملية اتصال تهدف إلى التعارف الاجتماعي وزيادة احتكاك بعض الناس ببعضهم الآخر ولو من الناحية العقلية.

ومثلما يتسم العمل الإنساني بأنه عمل مستقل وأن تسييسه ينطوي على احتمال عزله فإن الصحافة عمل مهني يتطلب الاستقلالية، ومتى ما أخضع إلى غايات أو وضع في ضمن إطار أيديولوجي أو تحت الإشراف المباشر من قبل الحكومات أو المنظمات أو القوى السياسية فإنه يفقد حياده ويتوارى تأثيره.

ويسعى العمل الإنساني طبقًا لمبادئ اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى حماية المدنيين في الأزمات والنزاعات الدموية المسلحة والحيلولة دون وقوع آثار سلبية تستهدف حياتهم وأمنهم وحقوقهم المنصوص عليها في المواثيق الدولية وكذلك العملية الصحفية، فهي شكل من أشكال الحماية وتتم تأديتها في كل الظروف وليس خلال النزاعات المسلحة والأزمات فحسب، ويؤطر عمل الجانبين نظام أو قواعد قانونية وأخلاقية.

ففي العملية الصحفية هناك أخلاقيات المهنة الصحفية التي يشترك في صياغتها الصحفيون ويتفقون على ضرورة تمسك جميع العاملين بها ويعدون أي خرق لها خروجًا يتطلب المساءلة والمقاطعة.

محددات عمل الصحافة والعمل الإنساني

هناك جملة من النقاط الجوهرية يتعين على الصحافة ملاحظتها في التعامل مع عملية ذات طبيعة سامية مثل العمل الإنساني ومنها الدقة في متابعة سير مهمات العمل الإنساني والخدمات التي يؤديها، فقد أظهرت ورشة العمل بشأن «إعلام الشرق الأوسط والعمل الإنساني» التي انعقدت في بيروت للمدة 8ـ9 ديسمبر/ كانون الأول 2004 وجود تباين واضح في فهم طبيعة العمل الإنساني والمبدأ العام المهم الذي ينص على ضرورة نأي اللجنة الدولية عن الدوافع السياسية. فقد استغرب بعض المشاركين كيف ترضى اللجنة لنفسها المساواة بين ما سمي بـ «الجلاد والضحية» في الحصول على الرعاية والخدمات خلال النزاعات المسلحة وغير المسلحة.

إن الصحافة مطالبة بالموضوعية في التعاطي مع قضايا العمل الإنساني وعدم الانقياد للعواطف الذي يوسم العملية الصحفية بالانحياز كما يتعين على الصحافة عدم إحراج جهود العمل الإنساني بتغليب النزعة المهنية أو المنافسة الصحفية في الحصول على السبق الإخباري. فقد لوحظ أن ثمة مراسلين أو مندوبين صحفيين لا يقيمون وزنًا لمبادئ عامة ومنها السرية والكتمان في العمل الإنساني فيعمدون إلى إشهار معلومات أو نشر أخبار تقع في نطاق تحفظ اللجنة الدولية.

ثم يتعين على الصحافة التزود بقدر مناسب من «ثقافة العمل الإنساني» ونعني بها الاطلاع على القواعد الأساسية للتغطية الصحفية في النزاعات المسلحة وتجنيب العاملين في العمل الإنساني مغبة التورط بخرق تلك القواعد عن طريق الإغراء أو الإغراق ونعني به الإيقاع أو التمويه على المقاصد المباشرة للتغطية الصحفية.

ومن المناسب مطالبة العاملين بالعمل الإنساني بتنوير المشتغلين في الصحافة بالأبعاد السلبية والآثار التي تنجم عن خرق قواعد العمل الإنساني ولاسيما تلك الآثار التي تنعكس على الأسرى والمسجلين كمفقودين في النزاعات المسلحة وكيفية قيام أطراف متنازعة بحجب فرص الزيارة لهم أو تسجيل مواقفهم أو تحسين ظروف اعتقالهم.

التغطية الصحفية للعمل الإنساني: العراق أنموذجًا

لم تعهد الصحافة في العراق انفلاتًا في التغطية كذلك الذي حصل بعد اجتياح قوات التحالف بغداد وسقوط نظام الحكم في 9 أبريل/ نيسان 2003 فقد ترك الحبل على الغارب للصحافة لنشر كل شيء وقول كل شيء وفاقم غياب الضوابط المهنية وانهيار قوانين النشر، نتيجة إلغاء وزارة الإعلام العراقية، الوضع العام، وكذلك واقع الصحافة الذي شهد انبثاق نحو 160 صحيفة لم يستوف معظمها الشروط المهنية وأبسط قواعد العملية الصحفية. فقد أدت فوضى النشر إلى اختلاط ملحوظ في صورة العمل الإنساني بين منظمات وهمية، ليس لها وجود شرعي أو واقعي، ومنظمات ذات طبيعة دولية وذات كيان شرعي وأخلاقي عريق كاللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تأسست عام 1863. يقول د. هادي نعمان الهيتي في مقال نشرته صحيفة عراقية أنه: «بسبب غياب الأمن وارتباك منوال الحياة تجري علنًا، وخلف الكواليس، أحداث منافية للأعراف والقوانين». وما يقلق أن هذه الأحداث في تزايد، وبسبب انصراف قوى الأمن لمواجهة عمليات القتل والاغتيال والسرقة والاختطاف راح عشرات المحتالين يقيمون منظمات أو واجهات وهمية تدعي العناية بالعمل الإنساني. والأدهى أن من تلك الواجهات التي نشط بعضها تحت غطاء سياسي أو اجتماعي ما طرح نفسه على صورة منظمات للدفاع عن الحقوق أو توزيع مساعدات. ووسط هذا وذاك اختلط الحابل بالنابل، والضحايا دائمًا هم الأبرياء من المدنيين، إضافة إلى الإساءة التي تضر بسمعة العمل الإنساني والمنظمات الإنسانية الموكل إليها رعاية المواثيق القانونية الدولية.

د. أحمد عبد المجيد*

تحديات واجهت العمل الإنساني في العراق

ألقى الانهيار الأمني في العراق بآثاره على العمل الإنساني ولاسيما في المدن التي تشهد توترًا امنيًا مستديمًا وعمليات مسلحة تكاد تكون يومية. وفي ضوء ما تقدم نعتقد أن ثمة تحديات من نوع خاص يمكن رصدها والتعاطي معها في العراق:

1 – أول هذه التحديات هو استخدام تقنيات وأسلحة فتاكة أحدثت تأثيرًا في أعداد الضحايا من المدنيين وحدوث خسائر بشرية ومادية، وهو ما شهدنا نماذج منه في معارك واشتباكات دارت في كربلاء ومدينة الصدر ببغداد والنجف والفلوجة.

2 – تسلل بؤر وتنظيمات تندرج لدى الولايات المتحدة في قائمة الإرهاب ولم يكن لها وجود في العراق قبل سقوط النظام وقد وجدت في الأوضاع الراهنة فرصة لتصفية حساباتها مع الولايات المتحدة على أرض العراق.

3 – ثالث هذه التحديات هو شمول العاملين في المجال الإنساني بعمليات تصفية الحسابات أو استهدافهم مباشرة وقد تمثل ذلك في تفجير مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومقر الأمم المتحدة في بغداد ومصرع سليفيو دي ميللو ورهط من الموظفين الدوليين والعراقيين فضلاً عن خطف مارغريت حسن رئيسة فرع منظمة كير في العراق وتعريض حياتها للخطر.

4 – محاولة إضفاء صفات مريبة على عمل منظمات العمل الإنساني والسماح للأصوات المشككة بالحديث عن (طبيعة استخبارية وراء عمل موظفي العمل الإنساني) وذلك بهدف التأثير في حيادية العمل المستقل وتسييسه بغية عزله.

وهذه التحديات تتفاقم في ظل أوضاع أمنية كارثية يعيشها العراق اليوم مما يوجب عملاً وجهودًا من المهتمين بمستقبل العمل الإنساني من أجل «دعم عالمية القانون الدولي الإنساني وعدم الزج به في صراع الثقافات أو المصالح المتشابكة» على حد تعبير بيير هاسنر في كتابه «خيارات صعبة» الذي أصدرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1999. ولاشك في أن عملاً من هذا الطراز يندرج تحت مشاغل كونية مفهومة يعنى بها المعتدلون والعقلانيون اليوم في جميع أنحاء العالم من أجل تحديد مصير القرن الحادي والعشرين برمته، فظاهرة العنف الدموي والتطرف والتخلف هي أكثر الظواهر الداعية إلى القلق بالرغم من أن مفكرين من طراز كريم مروة يرون أن الكلام عنها هو كلام مبالغ فيه وخطير.

وأمام غياب الحلول السياسية عن العراق وفي ظل اشتعال الفتنة المفتعلة نجد أنفسنا ملومين في عمليات البحث عن الشروط اللازمة لضمان البقاء، فالأوضاع تزداد سوءًا وخطورة مادام العمل العسكري ولغة الموت هما سيدا الموقف.

اتجاهات التغطية الصحفية للعمل الإنساني

تطلب رصد اتجاهات التغطية الصحفية للعمل الإنساني في العراق حصر الأخبار والتقارير والتحقيقات التي تناولت نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عدد من الصحف الصادرة في بغداد وشملت: «الزمان» و«المدى» و«التآخي»، وهي جميعًا صحف يومية معروفة ومنتظمة الصدور. وبعد حصر نحو 137 مادة صحفية منشورة للمدة من 9 أبريل/ نيسان ولغاية 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2004، تبين أن اتجاهاتها تتمحور حول الآتي:

1 – العمل الإنساني معني بتأهيل بنى تحتية في البصرة وبغداد وبابل.

2 – وهو معني برعاية المعتقلين في السجون الأمريكية وإيصال رسائلهم إلى ذويهم.

3 – وهو يتولى التوسط في قضية الأسرى والسجناء العراقيين في الكويت وإيران والسعودية.

4 – وهو مبادر في إيصال إمدادات الإغاثة إلى مدن النزاع المسلح مثل الفلوجة والنجف.

5 – وهو يؤدي واجبًا في الاطلاع على أوضاع المحتجزين من أركان النظام السابق.

6 – وهو يؤدي مهمات الإبلاغ عن تداعيات الصراع وتقديم المساعدة في دارفور وسواها.

وقد احتل الاتجاه الأخير أسفل القائمة من منطلق كونه شأنًا غير محلي. ونعتقد أن القائمين على التغطية في الصحف المذكورة يرون ضرورة استقطاب القراء بما يشغلهم ويجيب على تساؤلات تعتريهم في واقع أمني متدهور وظرف اقتصادي صعب وفي ظل أسئلة تبحث عن إجابات بشأن المستقبل: إلى أين تمضي الأوضاع في العراق؟.. وكيف؟.. ومتى؟ ■

(*) كلية الإعلام – جامعة بغداد

بيات شفايزر*

منذ التسعينيات ضاق حيز العمل الإنساني المستقل، ويرجع ذلك بالأساس إلى واقع أن تمويل المنظمات الإنسانية الدولية يتم أساسا من قبل الدول، التي اكتشفت بشكل متزايد فائدة المعونة الإنسانية كأداة للسياسة الخارجية.

المعضلات الأخلاقية للعمل الإنساني

في حقبة التدخل العسكري الإنساني**

(*) نائب مدير عام باللجنة الدولية للصليب الأحمر
(**) مقال مقتطف من دراسة للكاتب بنفس العنوان، نشرت بالمجلة الدولية للصليب الأحمر وقامت بترجمتها سهير صبري.

إن "الضرورة الإنسانية الملحة"، وهي الأساس الأخلاقي الذي يقوم عليه الجزء الأعظم من المنظمات الإنسانية، تعني أن هناك التزاما بتقديم المساعدة غير المشروطة متى وأينما كانت هناك حاجة لها. ويرى البعض عن حق أن المسؤولية الرئيسية عن صحة وسلامة المواطنين تقع على عاتق حكوماتهم وأن "المساعدة الإنسانية ضرورة فقط متى أصبحت الحكومات أو المقاتلون غير راغبين أو غير قادرين على الاضطلاع بمسؤوليتهم". وحسب وجهة النظر هذه، لا ترث المنظمات الإنسانية بالتالي المسؤولية الأخلاقية التي أخفقت في تحملها الدول والحكومات.

وقد أثارت **فلورانس نايتنغيل** بالفعل هذه المعضلة الأخلاقية الجوهرية، وهي التي اختلفت مع فكرة **هنري دونان** بشأن المتطوعين الإنسانيين قائلةً إن ذلك سيعفي الدول من جزء من عبء الذهاب إلى الحرب. وإذا انتقلنا إلى النقاش الذي يدور اليوم حول التدخلات العسكرية "الإنسانية"، فسوف يثار السؤال حقا حول ما إذا كان ذلك ممكنا بدون الترسانة التي تشكلها هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تقف على أهبة الاستعداد لرأب الصدع وإعادة بناء المجتمعات المدنية المحطمة بعد العمليات الحربية.

وقد اكتشفت المنظمات الإنسانية، ولو بالألم في بعض الأحيان، أن المسؤولية الأخلاقية لا يمكن أن تُسند بسهولة دوما للحكومات وحدها. لقد انكشفت معضلات العمل الإنساني بشكل موجع على سبيل المثال في عملية المساعدات الضخمة لمخيمات اللاجئين الروانديين في زائير عام 1994. إذ لم يشارك كثير من اللاجئين أنفسهم، إن لم يكن أغلبهم، مشاركة فعلية في الإبادة الجماعية للروانديين فحسب، بل عملت مخيماتهم أيضا كملاجئ ومراكز لتجنيد المتطرفين من ميليشيات "الهوتو" الذين واصلوا القتل والنهب داخل رواندا. وكان من الواضح أن مسؤولية التدخل وفرض نزع سلاح المخيمات تقع على عاتق حكومة زائير أو ربما الأمم المتحدة، ولم يفت العاملون في المجال الإنساني الإشارة إلى ذلك. وعلى الجانب الآخر، لم تكن المخيمات لتوجد دون المساعدات الإنسانية الدولية، وشعرت بعض المنظمات على الأقل بهذه المسؤولية الأخلاقية بقوة. وقرر البعض الانسحاب مثل منظمة "أطباء بلا حدود"، ولكن منظمات عديدة

فلورانس نايتنغيل

هنري دونان

برنار كوشين

أخرى بقيت واستمرت في عملياتها. وفي النهاية هاجم الجيش الرواندي المخيمات في أكتوبر/تشرين الأول 1996، مما تسبب في مزيد من إراقة الدماء.

وبنفس الطريقة يمكن للعمليات الإنسانية التي تعمل في دولة في حالة حرب أن تخلع، دون قصد منها، شرعية محلية ودولية على حركات المتمردين أو جنرالات الحرب المحليين أو غيرهم من الأفراد ذوي النفوذ. فأولا تحتاج الهيئات الإنسانية إلى التفاوض مع الجماعات المسؤولة عن مناطق معينة من أجل دخول هذه المناطق، وبذلك يتم الإقرار ضمنا بسلطة وشرعية هذه الجماعات. وثانيا ربما تساعد العمليات الإنسانية مثل توزيع المعونات وتقديم الخدمات الصحية هذه الجماعات في السيطرة على السكان في مناطقها، أو تتسبب في تدفق الناس إليها من المناطق الأخرى. ثالثا ربما تحصل هذه الجماعات على فوائد مادية كبيرة من العمليات الإنسانية من خلال فرض مصاريف على النقل أو جباية ضرائب على الواردات ومرتبات الموظفين وتحصيل إيجارات عن المخازن والمكاتب ومحال الإقامة.

كما اتهمت المعونة الإنسانية بدعم اقتصاديات الحرب وإطالة أمد النزاع بتقديم المساعدة المباشرة أو غير المباشرة إلى المقاتلين وعملياتهم الحربية. وفي هذا الإطار عادة ما ترد النزاعات في كل من الصومال وليبيريا وأنغولا كأمثلة واضحة. وعلى سبيل المثال يقول "إدوارد لوتاك" متهمًا: "إن المنظمات غير الحكومية، المفرطة في عدم تحيزها، تساعد كلا الجانبين وبذلك تحول دون الإنهاك المتبادل الذي يتبعه الوصول إلى تسوية"، ووصل إلى نتيجة مؤداها أنه "رغم عدم إمكانية كبح المنظمات غير الحكومية المنخرطة، إلا أنها يجب على الأقل ألا تعمل بتشجيع أو تمويل رسمي".

وأغلب المنظمات الإنسانية على دراية جيدة بالمعضلات الأخلاقية لعملياتها وللمآزق الناجمة عن "الضرورة الإنسانية".

عدم التحيز والاستقلال

إن مبدأي عدم التحيز والاستقلال هما بشكل ما نتيجتان مباشرتان لـ "الضرورة الإنسانية" والاقتناع بأن جميع الناس متساوون في الكرامة بموجب انتمائهم إلى المجتمع الإنساني. ويعني عدم التحيز أن احتياجات الناس يتم تقييمها وتلبيتها دون اعتبار للأصل أو الجنس أو المعتقدات السياسية والدينية أو نوع الجنس الخ. ولكي تكون المنظمات الإنسانية قادرة على العمل دون تحيز فلابد لها أن تكون مستقلة عن أي تأثير سياسي أو ديني أو عرقي.

ورغم أن عدم التحيز نادرا ما يلقى الاعتراض كمبدأ أخلاقي أساسي للعمل الإنساني إلا أنه كثيرا ما لا يطبق في الممارسة في العديد من عمليات الإغاثة الدولية. فالجزء الأعظم من المنظمات الإنسانية وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أيضا تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل المقدم من الحكومات المانحة الغربية التي لا تتأثر أولوياتها بالاهتمامات الإنسانية وحدها. ورغم أن تقدير الاحتياجات الإنسانية قد لا يكون متحيزا، إلا أن أعمال المنظمات الإنسانية تكون مقيدة بالأموال التي تتوفر لها، وبالتالي تخضع للاعتبارات السياسية للحكومات المانحة. فقد تعهدت الحكومات المانحة على سبيل المثال بتوفير مبلغ 207 دولارات أمريكية لكل شخص استجابةً لنداء الأمم المتحدة بشأن كوسوفو عام 1999، في حين أنها أنفقت 16 دولارا أمريكيا فقط للشخص في سيراليون في الفترة ذاتها، رغم أن الاحتياجات الموضوعية للأخيرة ربما فاقت الأولى بكثير. كما تبين التجربة أنه حتى المنظمات غير الحكومية التي تعتمد على التمويل من الجمهور العام تجمع مساهمات لأزمات إنسانية معينة أكبر كثيرا من غيرها.

هناك أيضا تفاوت في حجم المساعدات داخل سياقات معينة يرجع إلى قيود سياسية أو أمنية مفروضة على المنظمات الإنسانية. وقد يكون هذا التفاوت في مستوى المساعدات السبب وراء تحركات سكانية كبيرة.

فضلا عن ذلك لا يزال من المألوف تماما للمنظمات غير الحكومية الدينية أو القومية تقديم المساعدة أساسا للأشخاص من الديانة أو القومية أو الخلفية العرقية ذاتها. ومن المرجح أن يفرض كل من الانتشار المتزايد للمنظمات غير الحكومية الأمريكية القائمة على الدين وبروز هيئات الإغاثة الإسلامية تحديات جديدة أمام تحديد العمل الإنساني العالمي.

الحياد

يعد مبدأ الحياد أكثر مبادئ "هنري دونان" حساسية وأكثرها تعرضا للمعارضة، وهو يشير إلى واجب على المنظمات الإنسانية بألا تقف مع أي جانب من جوانب النزاعات المسلحة وألا تتخذ أي تحرك ربما يحقق ميزة لهذا الجانب أو ذاك. ومن الناحية التاريخية، كان هذا هو الثمن الذي كان على متطوعي الصليب الأحمر دفعه حتى يلقوا القبول على أرض المعركة من جيوش كلا الطرفين ولكي يتمتعوا بالحماية والحصانة من الأعمال العدائية. وحتى يومنا هذا لا تزال مقولة أن الحياد يُعد أداة ميدانية للحصول على إذن بالوصول إلى المحتاجين وإقامة حوار مع جميع الأطراف في النزاع مقولة حيوية للجنة الدولية للصليب الأحمر.

أما مسألة ما إذا كان الحياد يمكن قبوله أخلاقيا في مواجهة الجرائم البشعة مثل التطهير العرقي في البوسنة أو الإبادة الجماعية في رواندا فهي مسألة تستحق أن توضع في الاعتبار.

لقد أدى هذا النقد لعدم الاكتراث الأخلاقي المزعوم في نهاية الأمر إلى انشقاق في القطاع الإنساني عندما قامت مجموعة من أطباء اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من بينهم "برنار كوشنر"، بإنشاء منظمة "أطباء بلا حدود"، وذلك للإحباط الذي أصابهم بسبب التأخر في السماح لهم بمساعدة سكان "بيافرا" الذين كانوا يتضورون جوعا في الحرب الأهلية النيجيرية (1967 1970–). كانت فكرتهم الأساسية هي أن الاهتمام بالضحايا يجب أن يعلو فوق سيادة الدولة وحياد العمل الإنساني. وما لبثت منظمات غير حكومية أخرى أن حذت حذو أطباء بلا حدود مثل "أوكسفام" في المملكة المتحدة. إن فكرة عدم تخفيف حدة المعاناة وحسب بل معالجة أسبابها الجذرية أيضا بشجب القهر والظلم وبالتالي خلق قوة دفع للتغيير السياسي، فيها قطعًا ما يُقنع.

ومن ناحية أخرى فالحياد بالنسبة للجنة الدولية يعني دائما السرية أيضا حيث عادة ما يكون ثمن الشجب هو الإبعاد من موقع المعاناة، مما يحرم بدوره الضحايا من المساعدة والحماية الممكنتين مما يتسبب في معاناة أكبر. إن العنصرين اللذين يتضمنهما شعار "أطباء بلا حدود "Soigner et témoigner" أي (الرعاية والشهادة) ربما كانا في الواقع في العديد من الحالات لا يمكن أن يتواجدا معًا.

وتظل المعضلة الأخلاقية بين الحياد والنشاط السياسي صعبة الحل على المنظمات الإنسانية. ويبدو أن النهجين يستبعد أحدهما الآخر ولكن إذا ما نُظر إليهما بشكل عملي سيظهر أنهما يكملان بعضهما البعض. وربما يكون في صالح ضحايا القهر والعنف في الواقع أن تتواجد الفلسفتان معا، ولو مُمَثلة بمنظمات مختلفة. وربما كان الدور الذي تضطلع به كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية في رصد الظروف التي يحتجز فيها السجناء مثالا على ذلك.

العمل الإنساني والسياسة الدولية

كان الكشف الذي جاء في كلمات "صداكو أوغاتا" المفوض السامي السابق للاجئين أنه "لا توجد حلول إنسانية للمشكلات الإنسانية" •••

●●● نتائج بعيدة المدى. وقد خلصت الباحثة "جوانا ماكراي" إلى ما يلي: "شهدت التسعينيات تحول مفهوم العمل الإنساني من إطار متميز وإن كان ضيقا صُمم لتخفيف آثار الحرب، إلى مبدأ منظم للعلاقات الخارجية يقوده الغرب" وقد أوعزت الدروس المؤلمة المستقاة من البوسنة والصومال ورواندا ببعض التجارب، بالأساس من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في اتجاه دمج المساعدات الإنسانية في إطار العمل السياسي عند الاستجابة للنزاعات. وتمت محاولات لاستخدام المساعدات الإنسانية كأداة سياسية على سبيل المثال في كل من صربيا وجنوب السودان وكوريا الشمالية وأفغانستان مؤخرا.

العمل الإنساني والتدخلات العسكرية «الإنسانية»

رغم أن الاهتمام بالأمور الإنسانية وحقوق الإنسان لم يكن يمثل إلا أولوية ثانوية في تبرير التدخلات التي تمت بقيادة الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، إلا أن القضايا الإنسانية لعبت دورا مهمًا في الفترة التي أعقبت هذه التدخلات، على الأقل من الناحية الخطابية. وقد عمدت الفرق المؤقتة لإعادة الإعمار في أفغانستان إلى استخدام مشاريع البناء الإنسانية كوسيلة لتحقيق الأهداف العسكرية من جمع الاستخبارات وكسب "قلوب وعقول" السكان الأفغان. أما في العراق، فقد أعلنت العديد من الحكومات من بينها اليابان وتايلاند أن مشاركة قواتها في القوات التي تقودها الولايات المتحدة إنما هي عمليات "إنسانية محضة".

وسواء رحب العاملون الإنسانيون بمبدأ التدخل العسكري "الإنساني" أو لم يرحبوا، فقد واجهوا في أعقاب هذه العمليات عددا من المعضلات الأخلاقية، أو ربما معضلات قديمة في ثوب جديد. فقد ثبت أن مسألة كون الهيئات الإنسانية جزءًا من الخطة الأخلاقية الظاهرة لتحقيق السلام والرخاء للمجتمعات التي مزقتها الحرب مسألة أكثر تعقيدا مما ظن العديد منها. ويقول «دافيد ريف» على سبيل المثال: «إن العمل الإنساني المستقل يقوم بالكثير من الأشياء الجيدة وبعض الأشياء السيئة، ولكنه الآن مُطالَب بعمل أشياء مثل المساعدة على تقدم قضية حقوق الإنسان والمساهمة في وقف الحروب ونشر العدالة الاجتماعية وهي أشياء خارج اختصاصه، وإن كان لا يسع المرء إلا أن يأمل غير ذلك».

لقد كان لعدم وضوح الخطوط بين العمليات العسكرية وتنفيذ الأهداف السياسية والمساعدات الإنسانية عواقب جد خطيرة على العاملين الإنسانيين. فالنظر إلى المنظمات الإنسانية، على الأقل من قبل البعض، على أنها جزء من العملية العسكرية والسياسية التي يسيطر عليها الغرب تسبب في مشكلات أمنية جوهرية لهذه المنظمات في بعض البلاد مثل أفغانستان والعراق.

وهناك بالفعل تساؤل عمَّا إذا كانت التدخلات الخارجية في المجتمعات التي مزقتها الحرب يمكنها فرض مُصالحة وتحقيق سلام دائم. إن الحاجة المستمرة إلى وجود عسكري ومدني دولي قوي في البوسنة بعد مرور أكثر من تسع سنوات على اتفاق "دايتون" للسلام يشير بلا شك إلى أن بناء السلام أكثر صعوبة مما ظنت بعض الأطراف الرئيسية في بداية الأمر.

التنسيق

أول تحدٍّ من الناحية العملية تواجهه المنظمات الإنسانية ومنظمات التنمية عقب أي تدخل عسكري أو اتفاق سلام هو تنسيق الأنشطة فيما بينها من جانب وبينها وبين قوات التدخل العسكري والسياسي من جانب آخر. ورغم أنه لا يوجد عادةً إلا عدد قليل من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في البلد أثناء النزاع المسلح، إلا أن عددها يرتفع بشدة بعد توقف الأعمال العدائية. وترجع الأسباب الرئيسية

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

إحدى قوافل اللجنة الدولية للصليب الأحمر تجتاز «ممر خيبر» في أفغانستان لإغاثة الأفغان النازحين عن ديارهم إلى إقليم خيبر.

للارتفاع الكبير في عدد الهيئات الإنسانية إلى تحسن الوضع الأمني وزيادة الأموال المتاحة من الحكومات المانحة والجمهور العام. كما أن التغطية الإعلامية الكبيرة التي غالبا ما تصاحب التدخلات الدولية تجذب أيضا المنظمات الإنسانية لأنها تجعلها مرئية وهو ما تحتاجه لجلب الأموال لعملياتها.

إن الهياكل الإدارية الضعيفة لحكومات ما بعد النزاع يغمرها بانتظام زحام من الأطراف الفاعلة المستقلة، بما فيها الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ويلاحظ الباحث "ستيوارت باتريك" "أن مزيج المصالح والمهام والقدرات الناتج يضع العمل الجماعي والاتفاق على اقتسام العبء في موضع حرج، ويؤخر الانخراط المبكر للجهات المانحة، كما يعرقل الاتفاق على مناهج العمل المشتركة الضرورية للنجاح". ويقول: إن غياب النهج المنسق أدى دائما إلى وجود "استراتيجيات مفككة ومشاريع متضاربة ومبادرات متكررة وفجوات في المساعدة ونقص سبل المحاسبة وأقل حد من التعليم التنظيمي". ففي غضون شهور قليلة بعد اتفاق باريس للسلام عام 1991 الخاص بكمبوديا، قفز عدد المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في البلد من حفنة قليلة إلى عدة مئات. وحدثت تطورات مماثلة في البوسنة بعد اتفاق "دايتون" للسلام عام 1995 وبعد التدخل العسكري في كوسوفو عام 1998. أما في أفغانستان فقد كانت ميزانية المساعدات الإنسانية السنوية لعام 2001 نحو 180 مليون دولار أمريكي وارتفعت إلى ما يقرب من 2 بليون عام 2002 بعد التدخل الذي تم بقيادة الولايات المتحدة.

ونظرًا لأن تمويل كثير من المنظمات الإنسانية غالبا ما يعتمد على مدى "رؤيتها"، فعادة ما تكون المنافسة الشديدة هي النتيجة. وبسبب هذه المنافسة على التمويل بين المنظمات الإنسانية، لا يمكن أن يأتي التنسيق الفعال إلا من الحكومات المانحة التي تقدم الجزء الأعظم من هذه الأموال. وعادة ما تكون الحكومات المانحة، الغربية، نفسها هي التي لها النصيب السياسي الرئيسي في التدخل. لذلك فإن إطارها التخطيطي المتماسك للأنشطة السياسية والعسكرية والإنسانية يمكن أن يحوِّل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى هيئات تنفيذية للخطط السياسية بل وحتى الإمبريالية، أو كما عبر "دافيد ريف" "إلى أداة وشارة لنفوذ الحكومات الغربية".

فمن المنطقي تماما أن لدى الحكومات المانحة ميلا لتفضيل الأنشطة الإنسانية التي تمثل فائدة مباشرة لها. ففي كل من كمبوديا والبوسنة كانت الأجندة الإنسانية على سبيل المثال يسودها إلى حد كبير ولسنوات عديدة العودة السريعة للاجئين، وهي الأولوية الكبرى للدول الغربية المانحة. وفي كلا السياقين أدى عدم تناسب مستوى المساعدات للاجئين العائدين إلى إثارة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي مع المجتمعات المضيفة، التي ربما كانت عاملا رئيسيا في صعوبة تحقيق مُصالحة.

وغالبا ما يزداد تعقد مهمة التنسيق بين الأنشطة الإنسانية في التدخلات الدولية بسبب حرص قوات التدخل العسكري على "كسب قلوب وعقول" السكان وعلى انخراطها أيضا في تقديم المساعدات الإنسانية. وتعد العلاقة الصعبة بين الفرق المؤقتة لإعادة الإعمار لقوات التدخل العسكري في أفغانستان والمنظمات الإنسانية مثالا جيدا على ذلك.

ضرورة دعم العمل الإنساني المستقل

إن الصفقة الأصلية بين العمل الإنساني والدول كانت هي قبول العاملين في المجال الإنساني في أرض المعركة ما داموا لا يتدخلون في العمليات العدائية الفعلية. وسمح هذا الشكل بإيجاد مساحة للعمل الإنساني المستقل. ولكن منذ التسعينيات ضاق حيز العمل الإنساني المستقل، ويرجع ذلك بالأساس إلى واقع أن تمويل المنظمات الإنسانية الدولية يتم أساسا من قبل الدول، التي اكتشفت بشكل متزايد فائدة المعونة الإنسانية كأداة للسياسة الخارجية. إن فكرة عدم تقييد المساعدات الإنسانية بشروط واجهت مزيدا من التحدي بإدخال مجموعات من الشروط الإنسانية أو الشروط المتعلقة بحقوق الإنسان. وعزز هذا الاتجاه إدماج العمل الإنساني في إطار التدخلات العسكرية "الإنسانية" وما يليها من ممارسات بناء الدولة. وتواصل المنظمات الإنسانية ونصراؤها الكفاح مع الأبعاد الأخلاقية لهذه التطورات.

ومن طبيعة المعضلات أنه ليس لها حلول سهلة. والسؤال ليس هو "هل" الأعمال الإنسانية لها عواقب سياسية، بل "ماذا" سوف تكون هذه العواقب. وأقل ما هو متوقع من المنظمات الإنسانية ومموليها هو تقييم أخلاقي صريح لهذه العواقب. وتعد المنظمات الإنسانية المستقلة جزءا أساسيا من هذا النظام من الضوابط والموازنة.

فحتى إذا كان لدى الأشكال الجديدة من العمل الإنساني موقف أخلاقي أيضا، فمن الضروري الحفاظ على مساحة كافية للعمل الإنساني المستقل المحايد والمنظمات التي تقوم به، والدفاع عن هذه المساحة. ويجب أن يظل الفرق واضحا بين هذه المساحة الإنسانية والتدخلات العسكرية «الإنسانية» ■

تظل الممارسات والأعمال المتشددة بحاجة إلى التفسير، في نفس وقت إدانتها باعتبارها خارجة ليس فقط عن قواعد القانون الدولي الإنساني بل وأيضًا عن القواعد العامة التي وضعها الإسلام للحرب والقتال.

مخالفة بعض الجماعات افمثلحة للقانون الدولي الإنساني

حجم الظاهرة وتفسير لها

الصورة الفوتوغرافية: أ. ف. ب

ضياء رشوان*

بدا ملحوظًا خلال الأعوام الأخيرة، وبخاصة منذ هجمات 11 سبتمبر 2001 على واشنطن ونيويورك، أن هناك توجهات متصاعدة لدى عديد من الجماعات والتنظيمات الإسلامية المعروفة بالجهادية نحو القيام بأعمال عنف وتفجير تصيب المدنيين واختطاف رهائن وقتلهم في عديد من مناطق العالم وبصورة خاصة في العراق منذ احتلاله بواسطة القوات الأمريكية والبريطانية في أبريل 2003. وعلى الرغم من أن الحجم النسبي لتلك الجماعات والتنظيمات بالقياس إلى مجمل الحركات الإسلامية السياسية سلمية الطابع لا يكاد يذكر، فهي قد حظيت بالتركيز الأكبر من جانب وسائل الإعلام العالمية بما أعطى انطباعات خاطئة بأنها تمثل مجمل المجتمعات المسلمة وتعبر عن جوهر ثقافتها وحقيقة فهمها للدين الإسلامي.

بهذا المعنى، فنحن إزاء نوعين من الخطأ في الفهم والخلط بين المفاهيم والظواهر يحتاج كلاهما إلى إعادة نظر حقيقية: الأول هو خطأ عديد من تلك الجماعات والتنظيمات الإسلامية الجهادية في فهم جوهر تعاليم الإسلام فيما يخص التعامل مع المدنيين وقواعد الحرب عمومًا، والثاني هو خطأ معظم وسائل الإعلام والدوائر السياسية، وبخاصة في الغرب، في تعميم بعض أفكار وممارسات التطرف والغلو على مجمل العالم الإسلامي دينًا وثقافة ومجتمعات وجماعات.

تصحيح واجب

ولتصحيح هذين النوعين من الأخطاء القاتلة فإن الأمر يستلزم بداية توضيح طبيعة وحجم الجماعات والتنظيمات الإسلامية التي ترتكب الخطأ الأول ضمن السياق العام للعالم الإسلامي والحركات الإسلامية التي يموج بها. فهذه الجماعات والتنظيمات على وجه العموم تنتمي إلى فئة الحركات الدينية الجهادية، وهي تلك التي تقوم على قراءة معينة للإسلام والنصوص القرآنية الكريمة، تنظر من خلالها للأفراد والمجتمعات والدول من منظور صحة العقيدة فقط، في حين لا تلقي اهتمامًا يذكر إلى ما هو دون ذلك من مستويات ومصادر فقهية وشرعية. وتمثل النصوص القرآنية والنبوية وبعض آثار السلف بالنسبة لتلك الحركات المعين شبه الوحيد لجلب الأفكار والخبرات التنظيمية والحركية، وهي تقوم بتفسير تلك النصوص القرآنية والنبوية بطريقة حرفية ظاهرية تستند على قاعدة "عموم اللفظ" وليس "خصوص السبب" الذي نزلت من أجله أو ذكرت في سياقه تلك النصوص الكريمة. وتتفق الحركات الجهادية العنيفة على أن المجتمعات والدول الحالية قد عادت إلى حالة الجاهلية التي سبقت ظهور الإسلام، والأفراد جزء منها وإن كان كل منهم ليس بالضرورة كافرًا أو مرتدًا إلا إذا صرح بذلك أو سلك ما يؤكده. وبالتالي فإن العنف الديني، أو الجهاد كما أسمته تلك الحركات، هو الوسيلة الوحيدة تقريبًا لديها باعتبارهم "العصبة المؤمنة" التي ستعيد الإسلام إلى بلاده وتدفع عنها عدوان أعدائه الخارجيين. ونتيجة اختلاف ظروف ومراحل ومناطق نشأة تلك الحركات الجهادية العنيفة، فإنها توزعت بين أقسام ثلاثة على الأقل تتفق فيما بينها حول المفاهيم الأساسية السابقة ثم تختلف بعد ذلك في الأولويات الحركية لتطبيقها، أولاها الحركات محلية الطابع، وثانيتها الحركات الاستقلالية – الانفصالية، وثالثتها الحركات دولية المجال.

تحوير مفهوم الجهاد

تنطلق الحركات محلية الطابع، والتي لا توجد تقريبًا سوى في بلدان العالم الإسلامي، من فكرة أن "العدو القريب أولى بالقتال من العدو البعيد"، وهو بالنسبة لها حكومات الدول التي تنتمي إليها والتي يعد إسقاطها عبر قتالها هو المهمة الأولى التي يجب عليها البدء بها. وقد حورت تلك الفئة من الحركات مفهوم الجهاد الأصلي في الإسلام لينطبق على القتال الذي تمارسه ضد حكوماتها ومجتمعاتها، حيث كان صعبًا عليها وصف بلدانها المسلمة بأنها "دار حرب" لتبرير القتال فيها مثلما كان صعبًا أيضًا عليها الاعتراف بأنها "دار إسلام"، فقد ابتدعت مفهوم "الدار المختلطة" التي يتداخل فيها حسب تفسيرها الإسلام مع الجاهلية والكفر لكي تستطيع أن تصف ما تمارسه من عنف ديني وقتال بداخلها بأنه جهاد. أما القسم الثاني من الحركات الجهادية فهي تلك التي يمكن تسميتها بالحركات الاستقلالية – الانفصالية، وهي توجد بصفة عامة في مناطق الأقليات المسلمة بداخل الدول غير الإسلامية، وأبرزها تلك التي توجد الآن في كشمير بالهند والشيشان بروسيا الاتحادية. وتتداخل لدى تلك الحركات مفاهيم الجهاد ضد العدو الخارجي غير المسلم الذي يسيطر على الأقاليم التي تسعى لاستقلالها أو انفصالها، مع الأساس الفكري لكل الحركات الجهادية والمتمثل في اعتبارها أن مجتمعات أقاليمها تعيش في حالة جاهلية وأن هدفها الأول بعد تحقيق استقلالها أو انفصالها هو إعادة أسلمتها وإقامة الدولة الإسلامية فيها.

وتعد الحركات دولية المجال هي الفئة الثالثة في الحركات الجهادية العنيفة، وهي على اشتراكها مع الفئتين الأخريين في الأفكار الرئيسية لتلك الحركات فهي تتميز عنها بأنها تتبنى مفهوم الجهاد الخارجي ضد من ترى أنهم أعداء الإسلام الخارجين الذين يعتدون على "دار الإسلام". وبالتالي فإن تلك الحركات تختلف عن الحركات الجهادية محلية الطابع في اعتبارها أن "العدو البعيد أولى بالقتال من العدو القريب"، بالرغم من اتفاقها معها في النظر إلى "العدو القريب"، أي حكومات الدول الإسلامية، باعتبارها حكومات كافرة. وقد كانت أفغانستان هي المهد الذي ولدت فيه إبان مقاومة الغزو السوفيتي لها من عام 1979 وحتى عام 1989. وتتشكل تلك الحركات عادة من خليط من الإسلاميين ذوي النزعات الجهادية من مختلف بلدان العالم الإسلامي وغير الإسلامي حيث يحتفظون بروابط بينهم حتى لو لم يضمهم مكان واحد.

العراق: نظرية جديدة للعنف

بدا واضحًا في السنوات الأخيرة وبخاصة بعد الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق أن هناك تبلورًا لرؤية نظرية جديدة لعنف الجماعات الجهادية وبخاصة المحلية والدولية مختلفة عما سبق للاثنين أن تبنياه في الماضي. ووفقًا لتلك الرؤية فإن أولويتي القتال خلال المرحلة الراهنة تبدوان متساويتي الأهمية ●●●

(*) رئيس وحدة النظم السياسية ومحرر "دليل الحركات الإسلامية في العالم" مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

••• ويجب القيام بهما في نفس الوقت، وهما "قتال العدو البعيد" و"قتال العدو القريب". ويعني ذلك أن التصالح الفكري والحركي بين الرؤيتين السابقتين قد تم وأصبحت الرؤية الجديدة التي تتبناها اليوم عديد من الجماعات والتنظيمات الإسلامية الجهادية تقضي بأن توجه عنفها خلال المرحلة الحالية والتالية إلى نظم الحكم في الدول العربية والمسلمة، في نفس الوقت الذي توجهه إلى المصالح الأمريكية خصوصًا والغربية عمومًا، حيث أصبحا وفق رؤيتها الجديدة عدوًا واحدًا تجب مواجهته وفق قاعدة ضرورة "قتال العدو البعيد والعدو القريب في وقت واحد".

في كل الأحوال، فإن حجم كل تلك الجماعات والحركات الجهادية بمختلف أنواعها لا تمكن مقارنته مع الحركات الإسلامية السياسية ـ الاجتماعية السلمية التي تمثل التيار الرئيسي والأكبر في الظاهرة الإسلامية المعاصرة. فتلك النوعية من الحركات السلمية هي التي تستقطب الأعداد الأكبر من المسلمين الراغبين في إدراج الإسلام ضمن مجال العمل السياسي العام، وهي التي تتواجد بصورة واضحة في كافة بلدان العالم الإسلامي ويعمل معظمها ضمن أطر الشرعية القانونية والدستورية لتلك البلدان. ويمكن رؤية أمثلة تلك النوعية من الحركات في تركيا ممثلة بحزب العدالة والتنمية الحاكم وفي مختلف بلدان العالم العربي في صورة جماعة الإخوان المسلمين وفي عديد من دول الخليج العربي وفي كثير من دول آسيا المسلمة مثل باكستان وبنجلاديش وماليزيا وأندونيسيا وغيرها في صورة الأحزاب السياسية والجمعيات الثقافية المنتشرة فيها جميعًا. وتؤكد كافة المؤشرات الكمية الخاصة بحجم عضوية تلك الجماعات السلمية والمؤشرات التاريخية المتعلقة باستمراريتها ورسوخها في مجتمعاتها لفترات زمنية طويلة والسياسة المرتبطة بمشاركاتها في المؤسسات السياسية القانونية وفي مختلف أنواع العمليات الانتخابية في بلدانها، أنه لا يمكن مقارنتها على الإطلاق بالحركات الجهادية العنيفة التي تبدو شديدة الضآلة بالنسبة لها.

إذن ممارسة الغلو والتطرف من جانب عديد من جماعات وتنظيمات فئة الحركات الإسلامية الجهادية من استهداف للمدنيين وخطف للرهائن وقتلهم بصورة غير إنسانية أمام عدسات الكاميرا، لا يعد بأي حال تعبيرًا عن حقيقة الحركات الإسلامية على وجه العموم ولا يعكس جوهر ثقافة المجتمعات الإسلامية وحقيقة فهمها للدين الإسلامي. وتظل بذلك الممارسات والأعمال المتشددة إلى –ظاهرة الغلو والتطرف هذه بحاجة إلى التفسير في نفس وقت إدانتها باعتبارها خارجة ليس فقط عن قواعد القانون الدولي الإنساني بل وأيضًا عن القواعد العامة التي وضعها الإسلام للحرب والقتال.

الأخذ بظاهر النصوص

ولعل العامل الأول الذي ساهم في تشكيل تلك الظاهرة هو الطبيعة العامة لقراءة تلك النوعية من الجماعات لنصوص الإسلام المقدسة وتاريخه الطويل، حيث تغلب عليها، كما سبقت الإشارة، الأخذ بظاهر النصوص وليس بأسباب نزولها والجنوح نحو تعميم ما يمكن استنتاجه عنوة منها دون تمحيص عقلي أو قياس تاريخي أو موضوعي. كذلك فإن الاستغراق في النصوص الإسلامية المقدسة دون الواقع الاجتماعي الداخلي أو السياسي الدولي الذي من المفترض أن تتفاعل معه تلك النصوص وتؤثر فيه بالإيجاب، يحول دون استيعاب تلك الجماعات والتنظيمات لحقيقة التفاعلات المحيطة بها في الواقعين الداخلي والخارجي ويجعلها أسيرة لنصوص تقوم بتفسيرها حرفيًا وبظاهرها فقط دون اللجوء لأي مناهج أخرى إسلامية الأصل في هذا التفسير والإسقاط على الواقع. وربما تكون أصول التعليم "المدني" العام لمعظم المنتمين لتلك الجماعات والتنظيمات وليس التعليم الديني المتخصص، على خلاف ما يتصور كثيرون، أحد أسباب عدم إلمامهم بمختلف مدارس الفكر الإسلامي وفرقه ومذاهبه بما يحول بينهم وبين مقارنة ما يعتقدونه من رؤى وتفسيرات معها فيتبين لهم مواضع الخطأ والصواب فيه. ومن الواضح من متابعة الإنتاج النظري لمعظم تلك الجماعات والتنظيمات أنه منحصر في نفس المدرسة الفكرية الجهادية الدينية دون أي تأثر بمختلف المدارس الفقهية والفكرية الإسلامية الأخرى بما يوحي بعدم اطلاع من أنتجوا هذا الفكر على إنتاج تلك المدارس أصلاً.

مخالفة القانون الإنساني وقواعد الحرب في الإسلام

وعلى قاعدة هذا العامل الأول المركزي تقوم العوامل الأخرى التي شكلت تلك الظاهرة بأفكارها وممارساتها. فقد بدا منطقيًا أن تغلق تلك الجماعات والتنظيمات عقولها أمام أي التزام أو تطبيق لقواعد القانون الدولي الإنساني الذي تعتبره منتجًا غربيًا غير إسلامي، بعد أن أغلقت تلك العقول نفسها أمام استيعاب رؤى المدارس الإسلامية الأخرى بحجة تقاصرها وتقصيرها. وفي هذا السياق غابت عن بعض تلك الجماعات والتنظيمات الحدود الواضحة بين المدنيين والعسكريين عند خوضها نزاعات داخلية أو دولية مسلحة مثلما فعلت في بعض البلدان خلال التسعينيات أو الآن في العراق وغيره، فراحت توجه أسلحتها للجميع بدون استثناء أو مراعاة لما يقرره القانون الدولي الإنساني وقبله ضوابط الحرب والقتال في الإسلام من قواعد مختلفة للتعامل مع كل منهما. وتفاقمت تلك الحالة من عدم التمييز بين المدنيين والعسكريين ولا بين من تراه العدو الخارجي والعدو الداخلي نتيجة للظروف التي أحاطت بالعالم منذ هجمات سبتمبر ٢٠٠١، وبخاصة التوسع العسكري الأمريكي في عديد من مناطقه المسلمة، حيث سيطر عليها إدراك بأنها في حالة حرب صفرية مع كتلة واحدة من الأعداء لا فارق بين مدنييهم أو عسكرييهم، فكلهم بالنسبة لها جيش واحد يقوم كل من فيه بقتالها بحسب دوره ووظيفته في تلك الحرب المتواصلة.

ضعف مادي وعسكري

وبالإضافة لكل ذلك فقد كان للخلل الفادح في توازنات القوى المادية، وبخاصة العسكرية، بين تلك النوعية من الجماعات والتنظيمات وبين من تقوم بقتالهم سواء كانوا الولايات المتحدة أو النظم الحاكمة في البلدان المسلمة تأثير مهم على إيغالهم في التطرف وتجاوز قواعد القانون الدولي الإنساني وضوابط الحرب والقتال في الإسلام. فالشعور العميق بالضعف المادي والعسكري ربما يكون أحد عوامل دفع تلك النوعية من الحركات إلى البحث عن أسرع وأسهل الوسائل للنيل ممن يرون أنهم أعداؤهم، وفي مقدمتها مهاجمة المدنيين وخطفهم وقتلهم باعتبار أنهم أهداف أكثر سهولة من العسكريين فضلاً عن أنهم يعتبرونهم، كما سبق القول، جزءًا من "جيش الأعداء". وقد جنحت تلك الجماعات والتنظيمات نحو استخدام منهجها الحرفي في تفسير النصوص الإسلامية المقدسة عبر ظاهرها فقط لكي تستخرج فتاوى وأحكامًا تبرر لها استهداف المدنيين وخطفهم وقتلهم سواء كانوا أجانب غير مسلمين أو مواطنين مسلمين. وإلى جانب ذلك، فإن الطابع السري شبه العسكري لهذه التنظيمات والجماعات وما يحيط بها من حصار أمني وعسكري صارم، قد سهل لمثل تلك الفتاوى والأحكام الذيوع والتبني لدى أعضائها ومناصريها دون تمحيص أو مناقشة جادة، وهو الأمر الذي فاقم منه عدم معرفة أو تخصص معظمهم في العلوم الدينية والتاريخ الإسلامي.

تقمص وإسقاط تاريخي

وإلى جانب تلك العوامل، فمن الواضح أن ثمة عملية تقمص وإسقاط تاريخية قامت بها بعض الجماعات والتنظيمات الأكثر تطرفًا لدى تعاملها مع المدنيين، وحتى العسكريين، الذين قامت باختطافهم في العراق أو بلدان أخرى وقامت بذبحهم أمام الكاميرات. ففضلاً عن تصور تلك الجماعات أن هذه الوسيلة الشنعاء تبث الرعب والفزع في "صفوف الأعداء" وتثبط من عزيمتهم في قتالها، فالمرجح أن إيغال تلك الجماعات في التمثل بمراحل الإسلام الأولى وبخاصة في العهد النبوي قد دفع بها، بصورة واعية أو غير واعية، إلى تصور أنهم لا يزالون يعيشون في ذلك العصر الذي لم تكن هناك فيه من وسيلة للحرب في العالم كله سوى السيوف والرماح، وأنهم حين يقتلون أو يذبحون بعض "هؤلاء الأعداء" بنفس تلك الأدوات فهم أقرب ما يكونون إلى "الصحابة" وأنهم يحاربون في الوقت الحاضر نفس الحروب والغزوات التي خاضها هؤلاء منذ أربعة عشر قرنًا. هذه المحاولة، الواعية أو غير الواعية، لبعث عصر مضى، كانت شروط الحرب والقتال فيه مختلفة، أمام الكاميرات تبدو متناقضة مع بقية المشهد نفسه حيث نرى أن من يقومون بهذا الفعل المُروِّع للرهائن يرتدون ملابس شبه عسكرية حديثة وليس أردية إسلامية تقليدية وأنهم يحملون في أيديهم وعلى أكتافهم نوعيات متقدمة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة لم تكن موجودة في العصر النبوي. وبعيدًا عن الكاميرات، التي تنقل مشاهد "القتل الرمزي" حسب النموذج الإسلامي كما تتصوره تلك الجماعات وتتوهم أنها تعيش أثناء تصويرها في نفس زمن النبوة والصحابة بغزواته ومعاركه، فإنها في معارك "القتال الحقيقي" تعود جماعات عصرية تستخدم كل المتاح لديها من معارف عسكرية وأسلحة حديثة برع بعضها في تطويرها حسب الظروف التي تستخدم فيها.

عنف عام مصاحب

وحتى يكتمل الإطار التفسيري لهذه الظاهرة لابد من الإشارة إلى بعض العوامل الخارجة عن النسق الفكري والسلوك الحركي لتلك الجماعات والتنظيمات والتي لعبت أدوارًا مهمة في تفاقم الظاهرة. وهنا يأتي انفجار حالة من العنف العام في العالم كله بعد هجمات سبتمبر وقيام أكبر دوله بمخالفة قواعد القانون الدولي مرتين على الأقل خلال عامين فقط بغزوها واحتلالها أفغانستان أولاً ثم العراق، ليمثل حافزًا لا يمكن إهمال تأثيراته المباشرة القوية على تفجير صور مختلفة من العنف من بينها الظاهرة التي نحن بصددها. ولا شك أيضًا أن مخالفة كثير من قواعد القانون الدولي الإنساني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والأعداد الهائلة من القتلى والجرحى الذين أسقطتهم قواتها في صفوف المدنيين الأبرياء في هاتين الدولتين، قد مثلت سياقًا هائل التأثير في دفع بعض الجماعات والحركات الجهادية إلى المضي في مخالفة تلك القواعد والإيغال في تلك المخالفة. وفي هذا السياق أتت أحداث ووقائع مهمة مخالفة للقانون الدولي الإنساني قامت بها الولايات المتحدة كان لها مزيد من التأثير على تصعيد تلك الظاهرة، منها احتجاز المئات من الإسلاميين في معسكر غوانتانامو لأكثر من ثلاث سنوات دون أي ضمانات قانونية دولية أو وطنية، وما شهدته السجون الأفغانية والعراقية من حالات تعذيب وقتل واعتداء على معتقلين مدنيين أو غير مدنيين، والاجتياحات العسكرية الأمريكية الواسعة لبعض المناطق في العراق، مثل الفلوجة، بكل ما رافقها من مخالفات يصعب حصرها لقواعد القانون الدولي الإنساني.

وفي نهاية تلك النوعية من العوامل الخارجة عن الجماعات والتنظيمات الجهادية لا يمكن إغفال بعض الأدوار الأمنية والمخابراتية في تصعيد ظاهرة مخالفة بعض تلك الجماعات للقانون الدولي الإنساني للاستفادة منها في تحقيق أهداف سياسية لدول بعينها، ففي حالة العراق على سبيل المثال يصعب إعفاء بعض الأجهزة الأمنية والمخابراتية من مثل تلك الأدوار وبخاصة أن هناك عشرات منها تعمل حاليًا في هذا البلد المفتوح لتحقيق مصالح الدول التي تمثلها.

الإحباط واليأس وفقدان الأمل

أتت التأثيرات السابقة للسياسات الأمريكية لكي تتفاعل مع مشاعر إحباط واسعة وعميقة تجتاح الأغلبية الساحقة من الشعوب العربية والمسلمة وأخرى عميقة بالعجز الرسمي والشعبي إزاء القوة الأمريكية الكاسحة وبخاصة العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية، والتي بدت مصممة وقادرة على اجتياح كل من يخالفها الرأي أو المصلحة. وفوق كل ذلك أتت مشاعر أخرى عميقة باليأس وفقدان الأمل اجتاحت الشعوب المسلمة والعربية نتيجة ما يرونه كيلاً بمكيالين مختلفين من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أحدهما شديد القسوة والظلم "عليهم" والآخر مفرط في النعومة والانحياز تجاه إسرائيل. تفاعلت تلك المشاعر معًا – وهي مرشحة لمزيد من التفاعل في المستقبل – لكي تدفع عديدًا من أبناء العالمين العربي والإسلامي إلى اللجوء لأسرع الطرق لمواجهة ما يرون أنه ظلم واقع عليهم من أمريكا وحلفائها، أي الانضمام للجماعات والتنظيمات الإسلامية الجهادية بمختلف أنواعها "ليجاهدوا" معها ضد واشنطن وحلفائها. ولا شك أن هذه النوعية من المشاعر المعقدة قد ساهمت بوضوح مع العوامل الداخلية، السابق ذكرها، في الجماعات والتنظيمات الجهادية، لكي توصل عديدًا من المنتمين إليها والمتعاطفين معها إلى حد الانتحار عبر عمليات عنف وإرهاب كبيرة موجهة بصفة رئيسية ضد أهداف أمريكية وغربية وفي أحوال أخرى، تبدو متزايدة الوتيرة، إلى أهداف وطنية داخلية. كما كان لتلك المشاعر لاشك تأثيراتها الحاسمة على دفع تلك الجماعات والتنظيمات إلى الإيغال في التطرف والمزيد من التورط في مخالفة قواعد القانون الدولي الإنساني وقبله قواعد الحرب السامية في الإسلام ■

صار تواجد الصحافيين والعاملين بوسائل الإعلام في مناطق القتال مدرجا باستمرار في مشاهد النزاعات المسلحة الجديدة. من هنا جاءت المطالبة بتشريع خاص من أجل الصحفيين على غرار التشريع القائم لحماية العاملين الإنسانيين المكلفين بمساعدة الضحايا، ولم يعد دون ذلك سوى خطوة تود بعض المنظمات الإعلامية قطعها.

مبادرة فحماية أمن المراسلين افحربيين

عبد الكريم حزاوي*

انطلاقا من الإقرار بأن الصحافيين صاروا يعانون على نحو متزايد من "المعاملة السيئة، والتهديد، والتحرش، والخطف والقتل بدون عقاب، في انتهاك للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وللتشريعات الوطنية"، اجتمعت بعض المنظمات المهنية الإعلامية ومنظمات حقوق الإنسان في جنيف في يومي 20 و21 من أيلول/ سبتمبر 2004.

هذا التآلف للجمعيات اختار له مؤسسوه اسما بليغا هو: "حملة الشارة الصحفية" وهو التآلف الذي لم يتردد في طرح اقتراح بعمل "شارة حامية للصحفيين" للنقاش الدولي العام.

وقد حمل إعلان جنيف الذي تم تبنيه في ختام هذا الاجتماع مبادرة طموحة هدفت إلى دعم حماية الصحفيين والمهنيين الآخرين العاملين في وسائل الإعلام أثناء أداء مهماتهم المحفوفة بالمخاطر.

وليست المطالبة بحصانة من أجل العاملين في الإعلام المتواجدين بميدان النزاع المسلح بالأمر الجديد. بل كان من المعتقد أن النقاشات المكثفة التي ثارت في أعوام السبعينات لدى المحاكم الدولية قد حلت هذه المشكلة بوضع نظام قانوني لصالح الصحافيين تم إدراجه في البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف.

لكن ذلك لم يحدث، بل ساعدت النزاعات المسلط عليها الضوء الإعلامي بقوة في جعل هذه المسألة قضية مأساوية راهنة.

فالقانون الدولي الإنساني لم يبحث قضية حرية تداول المعلومات بالبلدان التي تشهد نزاعا مسلحا، كما عبر عن ذلك بحق هانز بيتر جاسر المستشار القانوني السابق للجنة الدولية للصليب الأحمر، فهو لم يكفل إطلاقا هذه الحرية، لكنه لم يحد منها بالمقابل.

وبحسب اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكوليها الإضافيين لعام 1977 وهي النصوص التي تؤلف المعاهدات الأساسية للقانون الدولي الإنساني، فإن الصحافيين الذين يقومون بأداء مهمتهم الإعلامية يعدون جزءا من السكان الذين يستحقون الحماية في فترة النزاع المسلح.

هكذا جاءت المادة 79 من البروتوكول الأول المعنونة بـ "تدابير حماية الصحافيين" لتنص على أن "يعد الصحافيون الذين يباشرون مهمات خطرة في مناطق النزاعات المسلحة أشخاصا مدنيين ... ويجب حمايتهم بهذه الصفة..."

وبتحليل هذا النص، تبين للمشرعين أنه يجنح لحماية شخص الصحافي، وليس حقه في البحث عن المعلومات أو بثها.

معنى ذلك عمليا، أن الصحفي المتواجد في منطقة نزاع مسلح لا يجب يكون هدفا لإطلاق النار أو للأفعال التي من شأنها المساس بسلامته الجسدية؛ وبالتالي لا يجب، في حالة أسره، أن ينظر إليه باعتباره جاسوسا، ومن ثم يستفيد من الحماية المرتبطة بوضعه كشخص مدني.

والمقصود هنا، أن نعرض بسرعة، لما آل إليه وضع السجال القانوني، الذي بقي على حاله لم يتغير منذ ثلاثة عقود.

فبأي أبعاد جديدة تطرح نفسها تلك القضية الشائكة حول حماية الصحفيين عبر مؤسسي لقاء جنيف؟

باعتبار أن التدابير الطارئة تعد ضرورية لدعم حماية وأمن الصحافيين والعاملين الآخرين بوسائل الإعلام، ومن أجل ضمان أن الإعلاميين بوسعهم ممارسة نشاطهم بحرية"، قرر المجتمعون بلقاء جنيف "أن يطلبوا من المعهد الدولي لسلامة الأخبار، بالتعاون مع حملة الشارة الصحفية، إنشاء لجنة خبراء لإعداد تقرير حول الجوانب العملية والقانونية والمهنية لدعم حماية الصحافيين ومن يعمل معهم..."

(*) جامعي تونسي.

يهدف هذا التقرير إلى "بحث الاقتراحات التي تستهدف تحسين مستوى الحماية الراهنة المقدمة للصحافيين، ومن بينها الحاجة القائمة لإعداد اتفاقية دولية خاصة حول أمن وحماية الصحافيين، تتضمن بدورها، إذا دعت الضرورة، إيجاد شارة للصحافة تهدف على المدى الطويل لتحقيق إيجاد بيئة آمنة ومحمية للصحافيين ومن يعمل معهم..."

هكذا إذن أعيد من جديد، بحدة وإصرار غير مسبوقين، طرح الدعوة المثارة حول شارة حماية للصحافيين والعاملين بوسائل الإعلام من المتواجدين بمناطق النزاع.

إن المقاومة الحكومية لهذا الاقتراح معروفة وقد تم التعبير عنها في لجنة حقوق الإنسان التابعة لليونسكو بحجة أن الشارة التي سوف يضعها الصحافي حول ذراعه وعليها علامة تميزه "قد تتسبب في تأجيج إطلاق النار على المكان الذي يتواجد به". وبمزيد من الوضوح، فإن التواجد الواضح للصحافي بين السكان المدنيين المحليين من الممكن أن يعرض هؤلاء السكان لهجمات الخصوم.

هذه التحفظات لم يكف طرحها، بل على العكس تأكدت مع بدء عمل المحاكم الجنائية الدولية التي بوسعها ملاحقة المرتكبين لانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني استنادا إلى الشهادات أو التسجيلات الصوتية أو المصورة المحققة بواسطة المهنيين الإعلاميين.

إن المهنيين الإعلاميين، صاروا يخشون اليوم أكثر من ذي قبل أن يتم اعتبارهم من قبل المحاربين شهودا محتملين وأن يصبحوا أهدافا للهجمات التي تسعى لاستئصالهم. وهو بالتالي ما يفسر الرفض القطعي الذي عارضت به المنظمات المهنية مسألة فرض تقديم شهادات الصحافيين أمام المحاكم الجنائية الدولية.

وسوف تتضح أبعاد هذه المبادرة أكثر فأكثر عند انعقاد اللقاء الثاني المزمع في دبي في مطلع عام 2005 بدعوة من نقابة الصحافيين بدولة الإمارات العربية المتحدة ■

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

د. محمود منشيبوري*

من المعروف أن النضال النسوي أو حركات حقوق المرأة ليسا مقتصرين فقط على أصل غربي. ففي عدد من المستعمرات الآسيوية والشرق أوسطية، ظهرت "قضية المرأة" في بدايات القرن العشرين جنبا إلى جنب مع النضال القومي ضد الاستعمار.

(*) أستاذ بجامعة كوينيبياك الأمريكية، متخصص في حقوق الإنسان، وإعمال الديمقراطية، والسياسات المقارنة، وسياسات الشرق الأوسط، وسياسات شرق أوروبا.

(**) هذا المقال عبارة عن صفحات مقتطفة من دراسة بنفس العنوان نشرت بمجلة الدراسات الدولية:
International studies journal

في حين كان ينظر للنساء المسلمات، تاريخيا، بوصفهن ناقلات للتقاليد الثقافية، ومدافعات عن القيم القومية، صرن الآن موضوعا جديدا للسجال. وهو السجال المتقد حول أدوار النساء في الإسلام التي ينظر إليها الكثيرون أيضا باعتبارها مصادر للفوضى الأخلاقية والاجتماعية.

فبتحديهن لكل من الأيديولوجيات التقليدية والأبوية، صار النساء المسلمات يمثلن اليوم صوتا قويا للتغيير. ومن المهم ذكر أن بعض عناصر الحركة النسوية الإسلامية والحركة النسوية العلمانية تعملان معا للضغط من •••

●●● أجل إنجاز الإصلاحات التعليمية والقانونية. فمن خلال الإعلان عن المشكلات المشتركة، على غرار الوقاية من العنف المنزلي والتمييز بين الجنسين، حدث الاتصال بين النساء المسلمات وبين الحركات والمنظمات النسوية عبر العالم، كما نمت بين الاتجاهين الروابط العابرة للقوميات والهويات. مع وضوح بعض الانقسامات بين المنظمات والجماعات النسائية حول مواضيع مثل الحجاب الإسلامي، الذي تحول إلى رمز للدفاع عن الإيمان، وتماسك العائلة، والهوية الإسلامية، على نحو ما يعتقد بعض رجال الدين. رغم ذلك، نجد التقارب بين بعض عناصر الحركة النسوية الإسلامية وبين المسلمات العلمانيات يستند إلى وجود قاعدة عملية للتعاون بين الطرفين.

وتواجه النساء المسلمات ثلاث جبهات في آن معا. فهن يمثلن أولا هوية إسلامية في صراع غير مسبوق على الأغلب مع النظم السياسية الحديثة ونخب الدولة. كما أن عليهن، ثانيا، أن يناضلن ضد الأصوليين الإسلاميين، وأفكارهم، ومؤسساتهم، وأهدافهم التي يرفضنها بشدة. وأخيرا، وعلى نفس الدرجة من الأهمية، فإنهن يجدن أنفسهن في مواجهة مباشرة مع الثقافة الأبوية التي تتحكم في مجتمعاتهن. لذا احتدمت قضايا حقوق النساء بفعل المصاعب التي تواجهها النساء المسلمات في ظل الثقافة الأبوية الجامدة في أغلب الأحوال.

وقد قاد "التضامن عبر الحدود" إلى دعم حقوق النساء داخل الثقافات وعبرها، ولكنه يقع في علاقة إشكالية مع اتساع وتعقد المواضيع الاجتماعية. ومع أن هذه التضامنية العالمية تجري مقاومتها في مواضع عديدة من العالم الإسلامي، فإن تمكين المرأة ينظر إليه باعتباره الترياق الأكثر فعالية ضد التطرف في العالم الإسلامي.

إعادة بناء التفكير الإسلامي والتحليل المتعلق بالنوع

اكتسب التحليل المتعلق بالنوع «الجنسي» في دراسة الثقافة والسياسات الثقافية أهمية جديدة بفعل النشوء المتزامن والمتناقض غالبا للطروحات والشبكات المتعددة الجنسية والتحالفات العابرة للقوميات التي تعترض مسار التحديث. وتشهد الانقسامات بسبب الجنس حول أوضاع المرأة في المؤتمرات الدولية على هذا الواقع. وفي نفس الوقت، أوجد الاهتمام بالوقاية من العنف المنزلي وتحسين النظم القانونية والاجتماعية للنساء فضاء استطراديا جديدا للحوار بين الحركة النسوية الإسلامية والحركة النسوية العلمانية. وقد أحدث هذا التطور تشددا مركزيا ومقاومة لكل من عمليات التغيير في أوضاع وحقوق النساء في العالم الإسلامي. وفي مقدمتها الطرق التي تعيد بها النساء تعريف العقيدة والتفاوض حول التحديث.

وقد احتدم التوتر بين النظم السياسية وبين الهوية الإسلامية، عبر العقدين الماضيين. وفي القلب من هذا التوتر كان السجال حول دور وأوضاع النساء، الذي لم يتوقف فقط عند حدود المطالبة بل مثل أيضا واحدا من أكبر المتغيرات الاجتماعية التي تعتمل في العالم الإسلامي. وعلى نحو متزايد، أصبح وضع المرأة في المجتمع والعائلة بؤرة تركيز متقدمة للتغيير المحتمل في المجتمعات الإسلامية. ومع أن الكثير من التطور الذي حققته النساء كان له تأثير بعيد على الساحات السياسية والتشريعية، ظلت قوانين الأحوال الشخصية تقاوم التغيير. وقد حدث ذلك لأن العائلة تواصل احتلال الموقع المركزي في المجتمعات الإسلامية، سواء ثقافيا أم تاريخيا. فكيف يمكن توفيق أوضاع العائلة مع حقوق النساء في العمل ضد إرادة أزواجهن وأيضا، وعلى نحو خاص، في حالات الإرث، والزواج، والطلاق، ورعاية الطفل، بينما لا يزال حق النساء في حرية تنظيم النسل أمرا متنازعا عليه.

وبفعل مركزية الوضع الذكوري، نجد أن السلوكيات الثقافية السائدة تجاه النساء ووضعهن الجنسي تتجسد في مفهوم أن النساء "موضوع للإغواء ومصدر محتمل للفوضى الاجتماعية والأخلاقية". وفي هذا السياق، غالبا ما تعمل الأفكار القومية على وضع سياسات تفرق بين الجنسين يتم فيها تحديد وضع النساء في دورهن الرمزي كأمهات، أو كقائمات على إعادة إنتاج المواليد للأمة، وكناقلات لتقاليدها الثقافية. وهو ما يتبدى رمزيا في فرض الطرق التي يجب أن تحمي بها النساء أجسادهن وسلوكهن. لذا أصبح دور وأوضاع النساء المسلمات، كما يلاحظ أحد المراقبين، موضوعا للتسييس لأعلى درجة كما أصبح رمزا مشحونا في المعركة الثقافية بين العالم الإسلامي والغرب، وداخل العالم الإسلامي نفسه. في الوقت الذي أضعفت فيه الهيمنة السياسية والثقافية للغرب من القدرة على استخدام لغة الحقوق الأساسية الغربية وموضوع حريات النساء بالمجتمعات الإسلامية بدعوى اتهام هذه المفاهيم بعدم الأصالة الثقافية.

وعلى الرغم من المقاومة المحافظة، فإن وجهات النظر فيما يخص دور النساء في المجتمعات الإسلامية شهدت تحولا عميقا خلال القرن العشرين. لقد أصبحت النساء المسلمات قوة جديدة واضحة المعالم لها حضور جلي في الحياة العامة، وذلك بفعل الإصلاحات التعليمية وتعاظم معدلات تعليم الفتيات. ومع ذلك، فهناك الكثير من العقبات التي تكتنف طريق نضال النساء من أجل المساواة. بعض هذه العقبات متصل بالوضع الاقتصادي السياسي، والبعض الآخر متصل بالسياقات الاجتماعية الثقافية والعقيدة. أو كما يشير أحد المراقبين بالقول: "إن معركة النساء المسلمات حول، التمييز الجنسي، والطبقي، والسلطة السياسية والاقتصادية، غالبا ما تدور حول الإيمان الديني والهوية".

ومن المعروف أن التفكير النسوي أو حركات حقوق المرأة ليسا مقتصرين فقط على أصل غربي. ففي عدد من المستعمرات الآسيوية والشرق أوسطية، ظهرت "قضية المرأة" في بدايات القرن العشرين جنبا إلى جنب مع النضال القومي ضد الاستعمار. حتى أن بعض الداعيات لحقوق المرأة سافرن إلى خارج بلادهن للمشاركة في المؤتمرات الدولية. وبطبيعة الحال، فإن الناشطات في مجال القضايا النسوية بالمجتمع الإسلامي، شأنهن في أي مكان آخر، ينتمين لاتجاهات متعددة ويمثلن وجهات نظر متنوعة. ومع إدراكهن لهويتهن وحقوقهن، وكذلك لمكانتهن في التاريخ، فإن العديد من النساء المسلمات صرن شديدات التوق والحماس للعولمة. ففي سياق عولمي يعرف بتشارك المشكلات، وتقاسم المعايير، جنبا إلى جنب مع تنوع الهويات والروابط العابرة للقوميات، فإن الدعوة لمركزية دور المرأة يتسع نطاقها كما أصبحت تعمل على تكييف الظروف التي يمكن بها محاصرة التمييز والدفاع عن الإصلاحات الاجتماعية والتشريعية.

ويسعى الدارسون الداعون إلى مواءمة حقوق الإنسان في المجتمعات الإسلامية، إلى تبيان وسوق المسوغات الإسلامية فيما يخص حقوق النساء. وهم يدفعون بأن تبني هذا النهج في الخطاب يتكامل بالتأكيد مع المعركة السياسية من أجل الدعوة لحقوق النساء والدفاع عنها، وليس بديلا لها. كما يحذر البعض من استخدام الأصول الإسلامية كجزء من استدعاء قوانين الطبيعة، وهي القوانين التي تميز ضد النساء بجعلهن مختلفات عن الرجال. ومثل هذا النموذج للنفاق في مسائل حقوق النساء، كما يلاحظون، لا تنفرد به المجتمعات الإسلامية؛ فهو مثال للاستراتيجية البلاغية الزائفة للتعدي على مبدأ مساواة النساء كما

ورد في القانون الدولي ووثائق الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان مثل اتفاقية إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة.

لكن البعض الآخر يذكر بأن النساء المسلمات عليهن استلهام الخبرة من المرحلة الاستعمارية والسياسات التقليدية الأبوية إذا شئن إتمام مهمتهن بشأن الأصالة الذاتية. "فعليهن أن يرفضن" كما تصر إحدى الداعيات النسويات الإيرانيات "لكي يحددن هويتهن كمناهضات للعالم الخارجي". ومن الجدير بالذكر هنا أن أدوات الاتصال الحديثة، مثل الإنترنت، عملت على نشر المزيد من الأهمية للاجتهاد، وقادت النساء إلى تحدي القيم، والمؤسسات، والنظم القانونية الذكورية المركزية.

السياسات الثقافية والمتعلقة بالنوع

هناك مظهر مهم، إن لم يكن مسيطرا، للحياة في العالم الإسلامي، وهو أن السياسات الثقافية التي تصارع حول المعايير والرموز الثقافية غير منفصلة عن السياسات المتعلقة بالنوع التي تناضل بها النساء من أجل السلطة والنفوذ على الأصعدة المحلية والقومية والدولية. وواحد من أشد التحديات، المتعلقة بالأفكار، وضوحا التي تواجه حقوق النساء في العالم الإسلامي هو موضوع هوية النوع. وخلال معظم القرن العشرين كان موضوع هوية البلدان الإسلامية يصطبغ بالنقاش حول دور وأوضاع النساء المسلمات. ومع اعتبارهن رمزا للهوية الوطنية، واجهت النساء المسلمات تحديا رهيبا في الدعوة للتحديث وتطبيق مفاهيم التحديث بغير فقدان انسجامهن مع ثقافتهن. وقد ناضلن لزمن طويل للحفاظ على هويتهن بطريقة حديثة. وضمن معظم رموز الهوية نجد الرمز المتمثل في الزي والنظام الأخلاقي الاجتماعي الإسلامي البديل.

وبعد ستة عقود من موت أتاتورك، وجدت تركيا نفسها مدفوعة لإعادة تحديد هويتها الإسلامية على الصعيدين السياسي والاجتماعي. وذلك بعدما حقق مظهر التحديث الذي عممته النخب العلمانية عبر فترة تناهز السبعين عاما نتائج إيجابية للمرأة التركية. وما فرض التعليم الإلزامي لمدة ثماني سنوات وسن قانون يسعى لمنع العنف العائلي إلا مثلين لهذه المنجزات. ففي 1981، أصبحت تركيا البلد الإسلامي الوحيد الذي شرع الإجهاض بناء على طلب المرأة. وفي رد فعل على عملية علمنة البلاد، تكونت حركة النساء المسلمات، بعدما ترعرعت في ظل الإصلاحات الكمالية، وبعد أن عملت على فصل نفسها عن الإسلام الأصلي.

وفي إيران، تسببت أسرة بهلوي (1925 ـ 1979) وبرنامجها التحديثي في اندلاع المقاومة الإسلامية التي اتخذت من الحجاب الذي ارتدته النساء رمزا للمقاومة ضد نظام الشاه. وفي حقبة ما بعد الثورة الإسلامية، تم إلغاء قانون حماية الأسرة لعام 1967، الذي كان قانونا علمانيا وضع حدودا على الحق المطلق للرجال في تطليق زوجاتهن، كما وضع حدا للسن القانونية للزواج، برفعها إلى الثامنة عشرة، ومع إلغاء هذا القانون اختصر الحد الأدنى للسن القانونية لزواج الفتيات إلى الرابعة عشرة. وكرد فعل على ذلك تعالت في العقد الثاني بعد الثورة دعوة النساء الإصلاحيات إلى إعادة العمل بقانون حماية العائلة لعام 1967. والآن نجد أن هناك العديد من القيود التي تعتري العلاقة بين الجنسين، مثل الحقوق الخاصة، والحجاب، أو الحرية الجنسية والتمييز، وهذه القيود ما زالت تواصل صبغ العلاقة بين الجنسين. لذا تحاول الحركة الإصلاحية النسائية أن تكون بمثابة مشكلة موجهة بعد إخفاقها في تحدي الأصولية والأبوية.

ومع ذلك، نلاحظ في الأعوام الأخيرة ظهور انشقاق ملحوظ بين النساء التقليديات المتشددات وبين دعاة الحركة النسوية غير المحافظات لصالح الإصلاح من جهة أخرى، كما نلاحظ حدوث التقارب بين بعض العناصر النسوية المتدينة والعناصر النسوية العلمانية حول أمور تتعلق بقانون الطلاق، وحقوق رعاية الطفل، والنفقة ضمن أمور أخرى. وبشكل خاص وثيق الصلة بهذا التحليل نلاحظ استمرار نضال النساء الإصلاحيات، المتدينات والعلمانيات معا، لبناء توافق على الأقل بخصوص بعض المواضيع، من بينها الوقاية من العنف المنزلي والدعوة للمساواة بين الجنسين.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

تحرر الأصوات والأفعال

إن انطلاق الإمكانيات الجديدة وانتشار الأفكار النسوية يشيران إلى تغيرات مأساوية في العالم الإسلامي. ويمكن هنا تحديد شكلين لهذا التغيير أولهما بنيوي والثاني تصوري. وتترافق مادة التغيير البنيوي مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والنمو الذي تحققه المجتمعات الإسلامية. فقد ساعد نمو فرص التعليم والعمل للنساء في العالم الإسلامي على تكوين أفكار جديدة ومناهج لها آثار عميقة على هذه المجتمعات. كما أدت إتاحة إمكانيات التعليم للنساء في عدد من الأقطار إلى نمو المشاركة السياسية للنساء. أضف إلى لذلك أن الدراسات المتعلقة بالنساء شرعت في الاهتمام بوسائل الاتصال الحديثة والرسائل التي تبثها مع نمو استخدام هذه الوسائل من جانب الدولة والمجموعات الإسلامية والمنظمات غير الحكومية في المجتمع المدني بهدف تعزيز أوضاع النساء إزاء العائلة وزيادة الدعم لحقوقهن ■

نواح المدن القتيلة

ألان روشا*

هوامبو، كيغالي، صنعاء
لندن، كولونيا، هيروشيما
ملكال، واو، جوبا
كيتو، جفنا، مونروفيا
مذابح للتلهي
تاريخ ألفي مسحوق بالحذاء
ذاكرة برمتها ملقاة في المقابر الجماعية

كم من الحيوات
ستتغيب عن النداء
عندما يحل اكتمال العالم

لا يوجد عادل إذن
هوامبو، كيغالي، صنعاء
في هذه المدن
كيتو، جفنا، مونروفيا
لا أحد هناك
لندن، كولونيا، هيروشيما
ملعونون جميعا ودون خطيئة
صارخون
ملكال، واو، جوبا
في سماء خرساء

عن أي ضفاف تتكلم، أية عواصف
تسكن أقوالك، أي نجم
ترصده ويرصع القول؟

رغم هذا كان النخيل يتمايل
على ريح الصحراء، هناك، كان النخيل
كأنما يتمايل على صوت الموسيقى.

أورشليم، عدن، وارسو
جدران من حجر ورصاص
بيهاج، ووج، غروزني
من عمد هذه المدن
من
شياطين شريرة تتلذذ
بسكب النار على الرمال

أياكوشو، غزة، الخرطوم
آلة التعذيب
ألكسندرا، أوشكاتي، كابول
يتصيدون الجثث
وينصبون الفخاخ

ضغائن تستيقظ
طبائع غريبة
يقطعون، يفصلون
يهددون، يصوبون
يقذفون، يركضون

آلة التعذيب، الفخاخ
هم نحن
غلاظ يا إخوتي
ضحايا يا إخوتي

كان يؤطر السلم دغل من الجهنميات
ورائحة التويجات الشاردة،
وعطر السكينة، وترنيمة البهجة
في الصباح الباكر

زهور حمراء نثرها نسيم السنوات
ذلك الذي يقطفكم كي يجمع شملكم

مدن، آه مدن
ترتدي الأقنعة

(*) يعد ألان روشا واحدا من أهم الشعراء السويسريين المحدثين، وقد عمل لفترة من حياته كمندوب للجنة الدولية للصليب الأحمر في العديد من مناطق النزاع، وهو ما يتجلى في خبرته بالأوضاع الإنسانية التي عالجها في هذه القصيدة التي اخترناها للقراء من مجموعته الشعرية Orients، التي تعني «مشارق» أو «تالقات».

قمصان فضفاضة، عباءات، خمارات
قلنسوات
قبعات مزينة بالريش
مدن أكذوبة
قبضات حديدية
مخالب
من الخلف
ومخالب من أسفل

نغدو عميانا
وعميان نحن
مأخوذون بنسيان
ما نحن عليه

هذه البهجة الفقيرة
في أن نكون نحن

غلاظ يا أخوتي
ضحايا يا أخوتي

رجل يسير
في هذه المدينة التي تكشف نفسها
يمشي رجل
في نعاسها الذي لا تستحقه،
يشحذ عباراته
دون أن يفكر بأذى

ناقوس الخطر يدق
إذ سيتحدث رجل بعد ساعة
دون أن يفكر بشر

حدث هذا بالفعل

تعالي أيتها الوجوه الضارعة،
تعالي نرقص على حافة الهاوية
تعالي أيتها الأقوال الغامضة
تعالي إلى ضفاف الظلمات
وأديري الذاكرة
كل شيء توقف، فيما يبدو،
كل شيء جامد هناك
وكأن الحياة لم تعش
•••

••• صور وذكريات باطلة، بعد كل هذا التيه
وجوه لا تنفع لشيء،
أقوال شريرة،
مياه الغياب بأمواجها الدائمة،
دخان بلا نار يستنشق حتى الارتواء
من الآن فصاعدا: صفحة بيضاء

أيتها المدن التي لها أذرعة الرعب
أعرف أنك تتقاطرين
خلف الرجل برباط العنق الذهبي
وحقيبته
وعيونه التي يطل منها لمعان المدافع

أيتها المدن، يامدنا
أعشاشا من فولاذ
هذا الشبح، ذو المذراة الترابية،
يعدك
بنبرة عالية
بمستقبل عفن

إنهم يتحدثون ويمسدون أربطة عنقهم
أمراء وشيوخ قبائل
وبينما يموت البعض هناك
يمسدون أربطة عنقهم
هنا
كمن يمسك بطرف حبل مشنقة

مهزارون ثرثارون
ذوو أحزمة مشدودة
يعرفون كل كارثة قادمة
ويجيدون إفراغ الكلمات من كل معنى
لتصبح جوفاء
لا نفع فيها

عندئذ
نزعق، نضرب بالأقدام
ونخور ونصرخ

ثلاث نغمات، ابتسامة، ثلاث كلمات
لطفل
كأنها المناولة الأخيرة، لأن الرحلة
ليست تلك التي نحلم بها
فهل يطلع الفجر
بينما يخضر النصف الثاني من الجوزة

في الشوارع المظلمة، غناء، نشيد
لعالم على هامش العالم

بغداد، أورادور، باربيرا
رمادك
آه أيتها المدن
يساقط فوقنا
وقريبا سيوارينا

الدودة في الثمرة
في الكلمة التي أصابها العفن
بيروت، سراييفو، مقدشو
آه أيتها المدن

هل سنمضي إذن
جائعين
لأن الشبكة تمتد لاحتواء بلداننا
المستسلمة لدوامات الخراب

دون صوت،
يا رسل الظلمات
سنمضي
والنار في البارود
تصل الفجر بالليل

نشيد لعالم على هامش العالم
مونروفيا، جفنة، كيتو
على هامش العالم
جوبا، واو، ملكال
نشيد ندندنه نحن الذاهبين أيضا
هيروشيما، كولونيا، لندن
للضفة الأخرى التي لم تكن يومًا هدفًا لرحلة
صنعاء، كيغالي، هوامبو

خط العرض 12 درجة، 45 ثانية، جنوبا
خط الطول 15 درجة، 44 ثانية، شرقا.

■

بغداد :

فاجعة أخرى:
مقتل موظف باللجنة الدولية

في بلد أثخنت جراحه الحروب الطويلة وسنوات الحصار الاقتصادي، يكاد يخلو من توفر الخدمات العامة الأساسية للناس، واختلطت فيه المصالح السياسية والاقتصادية والدينية، وراحت الشكوك تحوم فيه حول كل شيء أو شخص أجنبي، تحاول اللجنة الدولية العمل، رغم انعدام الأمن الضروري لموظفيها، وهي التي يعتمد نشاطها على اعتراف وتقبل كافة الأطراف المتنازعة لها. ولم تواجه اللجنة الدولية منذ أن دخلت العراق في 1980 أية خسائر بأرواح موظفيها، لكن في السنتين الماضيتين قتل أربعة منهم وتعرض المقر العام في بغداد لهجوم بسيارة مفخخة راح ضحيته الكثير من المدنيين الأبرياء. ورغم كافة التضحيات التي سبقت، كان السؤال هو: هل يجدر بالصليب الأحمر أن يعلن انسحابه من العراق، أم يستمر في تقديم المساعدة ومتابعة زيارة الأسرى المحتجزين لدى القوات المتعددة الجنسية؟ وقد ارتأت اللجنة الدولية أن تستمر معلنة رفضها لأية حماية من جانب قوات التحالف أو الحكومة العراقية المؤقتة أو أشكال الحماية الشخصية الأخرى لتحافظ على الطابع المستقل والحيادي في عملها. وفي أجواء أشبه بالمستحيلة، قامت بإيصال المساعدات الطبية وأعمال الإغاثة من الغذاء والماء لمدن عراقية مختلفة عانت جراء العمليات الحربية، كالنجف والفلوجة وتلعفر وسامراء...الخ. ثم جاءت مؤخرا هذه الفاجعة الجديدة التي تمثلت بمقتل أحد سائقيها قرب بغداد أثناء تأديته لعمله لتصيب بالصدمة والهلع كافة العاملين باللجنة الدولية وبالمجال الإنساني. كان الزميل، العراقي الجنسية قد اختفى في الثالث عشر من يناير/ كانون الثاني 2005 أثناء القيام بعمله، وعثر على جثته بعد أيام من ذلك التاريخ. ولم تتضح بعد ظروف هذا الحادث الأليم. لقد رحل الزميل الفقيد، مخلفا وراءه أربعة أطفال سوف سيصبحون كبارا، ويوما ما سيتساءلون فيما إذا كانت تضحية أبيهم قد ذهبت سدى أم لا. وهو السؤال نفسه الذي يجب طرحه على الأشخاص الذين شملتهم خدمات اللجنة الدولية وكم أتمنى أن يعطوا الجواب لأبناء زميلنا المغدور، من أجل أن تقر أعينهم.

أحمد الراوي
بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بغداد

القاهرة :

17 دولة عربية في الملتقى الإقليمي الثالث

بمشاركة ممثلين من 17 دولة عربية، عُقد في القاهرة الملتقى الإقليمي الثالث حول البرنامج التعليمي «التعريف بالقانون الدولي الإنساني»، وقد صرح **محمد ماهر** المنسق الإقليمي بأن الهدف هو تبادل الخبرات في مجال نشر هذا القانون في الأنظمة التربوية. شارك في الجلسة الافتتاحية وزيرا العدل والتربية والتعليم المصريان وممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية، وممثلون عن وزارات التربية والتعليم في الدول العربية بالإضافة إلى مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر من البعثات المختلفة. وقد ألقى المستشار **محمود أبو الليل** وزير العدل المصري ورئيس اللجنة القومية للقانون الدولي الإنساني كلمة أكد فيها على أهمية نشر مبادئ القانون الدولي الإنساني في الأنظمة التربوية في إطار استراتيجية تهدف إلى توعية الأجيال الناشئة بأخطار الحروب والتعريف بالانتهاكات التي تمس حياة الإنسان. ومن جانبه أكد الدكتور **أحمد جمال الدين**، وزير التربية والتعليم المصري، أهمية المضي قدمًا في البرنامج واستمرار تطبيقه على المستوى العربي. وشارك السيد **رضوان بن خضرة**، ممثل جامعة الدول العربية في الملتقى، وزير التعليم رؤيته وحيا جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وتعاونها مع الجامعة في مجال نشر القانون الدولي الإنساني منذ توقيع مذكرة التفاهم بين الطرفين عام 1999. كما ألقى **جيرار بترنييه**، رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة، كلمة وجه فيها الشكر للحكومة المصرية وجامعة الدول العربية لرعايتهم لبرنامج التعريف بالقانون الدولي الإنساني. وأعرب عن أمله في أن تنعكس قيم القانون الدولي الإنساني يوما بعد يوم في سلوك النشء، ثم في قراراتهم عندما يكونون قادة المستقبل.

مراكش :

إعادة أسيرين مغربيين

أعادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أسيرين مغربيين شديدي المرض، أفرجت عنهم جبهة البوليساريو، إلى وطنهم. وقد أقلت الأسيرين طائرة مُجهزة خصيصًا للنقل الطبي استأجرتها اللجنة الدولية، وتم اصطحابهما إلى مراكش حيث سُلما إلى السلطات بعد اتفاق بين جبهة البوليساريو وطبيب اللجنة الدولية العامل ضمن الفريق الذي يقوم بزيارة الأسرى المغاربة. وتعرب اللجنة الدولية عن قلقها بشأن تدهور الحالة الصحية لحوالي 410 من المغاربة الذين لا زالوا في الأسر، وتُكرّر دعوتها للإفراج عنهم بموجب القانون الدولي الإنساني.

كمبالا :

توزيع المساعدات في مخيم النازحين

ضرب حريق مخيم «أغوانغ» للنازحين في مقاطعة «ليرا» شمال أوغندا وخَلّف أضرارًا بالغة. ويعيش في هذا المخيم أكثر من 4500 أسرة بعد نزوحها من مناطق سكنها الأصلية بسبب النزاع الدائر. وقد قامت اللجنة الدولية بالتعاون مع جمعية الصليب الأحمر الأوغندي بتوزيع المساعدات لحوالي 1548 أسرة من الأكثر تأثرًا. ومنذ استئناف العمليات في أوغندا في يونيو/ حزيران 2004، قدمت اللجنة الدولية الإمدادات الطبية وخدمات المياه وغيرها لأكثر من مائتي ألف نازح داخلي في الجزء الشمالي من أوغندا.

بند آتشيه :

افتتاح مستشفى للجنة الدولية

تم افتتاح مستشفى ميداني للجنة الدولية للصليب الأحمر في بندآتشيه، سعته 100 سرير، ويعمل به حوالي 30 أخصائيًا في الخدمات الطبية من الصليب الأحمر النرويجي وجمعيات وطنية أخرى إضافة إلى أفراد الخدمات الطبية والمساعدين المحليين الذين يصل عددهم إلى 190 شخصًا. وسوف تغطي الاحتياجات في مجالات الجراحة وأمراض النساء والتوليد وطب الأطفال. تبرع بالمستشفى الصليب الأحمر النرويجي وتم إنشاؤه بالتعاون الوثيق مع الصليب الأحمر الإندونيسي والسلطات الصحية.

... وبصيص من الأمل في رسائل: "أنا حي"

تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر على لم شمل العديد من المفقودين في بند آتشيه، وذلك عن طريق خدمة البحث عن المفقودين التي أقامتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنذ وقوع كارثة «تسونامي» تقوم ثلاثة مكاتب للبحث عن المفقودين بالإضافة إلى فريقين متنقلين يعملان داخل مخيمات النازحين على جمع البيانات حول الأشخاص المفقودين ورسائل "أنا حي". وتقول ناتالي كلين مندوبة اللجنة الدولية: «جمعنا حوالي 665 بيانًا عن الأشخاص المفقودين و624 رسالة "أنا حي"».

كابول :

إصلاح مستشفى وزير أكبر خان

بعد إجراء إصلاحات مهمة في مستشفى "وزير أكبر خان" في العاصمة الأفغانية كابول تم تسليمه لوزارة الصحة العامة في يناير/ كانون الثاني 2005. ويُعد إصلاح المستشفى تتويجًا للتعاون الوثيق بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والصليب الأحمر النرويجي. شارك في المشروع، لمدة ثلاث سنوات، عشرون موظفًا من الصليب الأحمر النرويجي والدانمركي واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

معين قسيس الغائب افحاضر

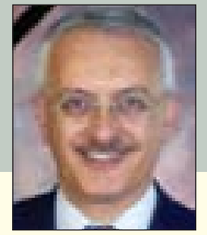

شاء عام 2004 ألا ينصرم بغير أن يخلف لنا نحن العاملين باللجنة الدولية للصليب الأحمر ذكرى أليمة تجسدت في الوفاة المفاجئة لزميلنا **معين قسيس**، الذي عمل على مدار اثني عشر عاما كمسؤول عن الاتصال والإعلام ببعثة اللجنة الدولية بالأردن.

كان الزميل قد أنهى عمله في اليوم الأخير من العام، ولأنه حصل على إجازة يستريح فيها فقد أبى على نفسه إلا أن يطمئن على سير العمل أثناء غيابه، وبينما كان يتناول فنجانًا من القهوة ويناقش آخر المستجدات، إذا به بغير سابق إنذار يشعر ببعض الألم الذي اعتصر قلبه الذي لم يكن يشكو من شيء قبل ذلك! وبعدها فارق الحياة.

كان **معين قسيس** نموذجا للالتزام والعطاء في عمله، لا يبخل على أي من زملائه بالوقت والجهد، وحسن المعاملة، كما كان يتسم بالروح المرحة التي تغمر مقر بعثة اللجنة الدولية في عمان وتخفف عن الجميع عبء ضغوط العمل اليومي، فقد كان لديه من الخبرة بالعمل الإنساني وبالحياة ما يجعله يرى في الهدوء أفضل أسلوب لمواجهة الأزمات وضغوط الواقع، ويا لها من ضغوط تلك التي فرضت عليه أن يقضي غالبية وقته مجندا لعمل اللجنة الدولية باحثا ومتابعا ومحللا ومترجما ومحاضرا وقائما بالمهام العملية التي لا تنتهي سواء كان مقيما أو مسافرا.

ورغم تراكم أعباء العمل التي احتلت كل وقته، إلا أنه كان دائما يحمل في جعبته الجديد والجديد من المبادرات والأفكار التي يسعى لتحقيقها للارتقاء بمستوى العمل ونوعيته، بدءا من معالجة الملفات، مرورا بتحسين المعرفة بالقانون الدولي الإنساني، وصولا إلى الإنتاج والنشر، ويذكر له زملاؤه بالمنطقة حماسه الشديد منذ عدة سنوات لإقامة الموقع العربي للجنة الدولية على شبكة الإنترنت، وما بذله من جهود من أجل إنجاز هذا المشروع. واليوم، عندما نفتح صفحات هذا الموقع فإننا نتذكر بكل اعتزاز تلك المناقشات التي أدارها، والأفكار التي طرحها وقد تحولت إلى واقع حقيقي.

إن كل من عرف **معين قسيس** وجد فيه مثالا رائعا لكل من يعملون باللجنة الدولية للصليب الأحمر، فقد تجسد فيه الإخلاص والتفاني وعدم البخل بأي جهد في خدمة هذه القضية النبيلة، التي نعمل من أجلها جميعا كخلية واحدة مجندة في نهاية المطاف لخدمة الضحايا وتخفيف آلامهم.

لقد أثبت الراحل العزيز جدارته التي يستحقها في كل ما أوكل إليه من مهام العمل الدولي الإنساني، كعاشق لعمله وكفرد من أفراد فيلق كبير ينتشر في كل بقعة من بقاع العالم، ولعل المتابع لأنشطة اللجنة الدولية خلال السنوات الأخيرة يلاحظ مدى الجهد الذي يقوم به أعضاء هذا الفيلق المتقدم من فيالق العمل الإنساني، فإذا أنت تأملت صورة هذا الفيلق فلن تجهد نفسك كثيرا بالبحث لأنك سوف تعثر بسهولة في موقع من مواقع الصدارة بالصورة على ذلك الوجه البشوش الحاضر دائما لـ **معين قسيس**.

هذا الوجه الذي إذا كنت قد عرفته فلن يغيب عن ذاكرتك أبدا، أما بالنسبة لنا، نحن الذين عملنا معه لزمن طويل، فمن المؤكد أننا ستضطرب مشاعرنا ونحس بالنقص الفادح إذا ما كان علينا أن نتوجه في عمل إلى عمان ولا يكون هو حاضرا في استقبالنا.

فسوف تظل صعبة على عقولنا وأفئدتنا، بل ولا نستطيع مواجهة أنفسنا بها، فكرة أن نقول: وداعا **معين قسيس** ■

بعثات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المنطقة

القاهرة: 31 شارع جدة، حي المهندسين، الرقم البريدي 12311
هاتف: 7619332/3379282 (202++) فاكس: 7618487 (202++)
البريد الإلكتروني: cairo.cai@icrc.org
مسؤول الإعلام: **جاسر الشاهد**

عمان: شارع أبو حامد الغزالي – الرقم البريدي 11191 صندوق بريد 9058
هاتف: 5688645/5688646 (9626++) فاكس: 5688649 (9626++)
البريد الإلكتروني: amman.amm@icrc.org
مسؤول الإعلام: **رباب رفاعي**

بغداد: حي النضال، محلة 103 زقاق 30، رقم الدار 27
هاتف: 7174751/7182309 (9641++) فاكس: 7171865 (9641++)
البريد الإلكتروني: bagdad.bag@icrc.org
مسؤول الإعلام: **رنا صيداني**

دمشق: أبو رمانة، ميدان الروضة، شارع مصر، بناية جرد، الدور الثالث
صندوق بريد 3579
هاتف: 3310476/3339034 (96311++) فاكس: 3310441 (96311++)
البريد الإلكتروني: damas.dam@icrc.org
مسؤول الإعلام: **عبير الهندي**

القدس: شارع النبي شعيب رقم (8) شيخ جراح، الرقم البريدي 91202
صندوق بريد: 20253
هاتف: 5828441/5828845/5828802 (9722++) فاكس: 5811375 (9722++)
البريد الإلكتروني: jerusalem.jer@icrc.org
مسؤول الإعلام: **ستيفن أندرسون**

بيروت: بناية عيتاني، شارع السادات، الحمرا، رأس بيروت
صندوق بريد 7188–11، رياض الصلح 2230 1107
هاتف: 739297/739298/739299(9611++) فاكس: 740087(9611++)
البريد الإلكتروني: beyrouth.bey@icrc.org
مسؤول الإعلام: **كريم المفتي**

الخرطوم: شارع رقم 33 منزل رقم 16 امتداد العمارات . صندوق بريد 1831
هاتف: 476464 (24911++) (خمس خطوط) فاكس: 467709 (24911++)
البريد الإلكتروني: khartoum.kha@icrc.org
مسؤول الإعلام: **فيرجينا دي لا جارديا**

تونس: المندوبية الإقليمية للمغرب العربي، ضفاف البحيرة
نهج بحيرة كانستانس عمارة 9، مدرج 2 تونس: 1053
هاتف: 960179/960154/960458 فاكس: 960156 (21671++)
البريد الإلكتروني: tunis.tun@icrc.org
مسؤول الإعلام: **محمد بن أحمد**

الجزائر: 18 شارع بوجمعة 16070 . المرادية . الجزائر
هاتف: 80 28 2160 / 21482482 (213++) فاكس: 80 28 2160 (213++)

صنعاء: شارع بغداد ص.ب 2267 شارع رقم 19، منزل رقم 20
هاتف: 4/467873 / 44 38 121 46 (9671++) فاكس: 75 78 46 (9671++)
البريد الإلكتروني: sanaa.san@icrc.org
مسؤول الإعلام: **رونالد اوفترينجر**

الكويت: البعثة الإقليمية لشبه الجزيرة العربية: الجابرية، قطعة 5، شارع رقم 3،
منزل رقم 32 صندوق بريد: 28078 – الصفاة 13141
هاتف: 5322061/5322062/5322098 (965++) فاكس: 5324598 (965++)
البريد الإلكتروني: koweit.kow@icrc.org
مسؤول الإعلام: **فؤاد بوابة**

بعثة الصومال: International Committee of the Red Cross
Somalia Delegation, Denis Pritt Road
P.O.Box 73226 - 00200 . Nairobi . Kenya
هاتف: 5/4/2723963 – 9/8/2713367 (25420++) فاكس: 2713731 254 20 ++
البريد الإلكتروني: somalie.sak@icrc.org
مسؤول الإعلام: **مارك فنيلينج**

طهران: كميته بين المللي صليب سرخ
تهران – بلوار آفريقا – خيابان تابآن شرقي – شماره 75
هاتف: 8785503 98++ فاكس: 98218783370 ++
البريد الإلكتروني: teheran.teh@icrc.org
مسؤول الإعلام: **مريم كاشفي**

انتصار الإرادة

داليا الدجاني*
الرسم: الفنان عمّار داوود**

بعد أن فقد ذراعه وبصره وتسع سنوات دراسية، واجه علي العايدي ـ 24 عاما ـ التحديات المتمثلة في جراحه التي كان أصيب بها نتيجة لغم أرضي ليحصل في امتحان الثانوية العامة على معدل 90,1٪.

قبل عامين أصر علي العايدي، الذي نجا بأعجوبة من انفجار لغم أرضي في مزرعة العائلة يوم كان عمره 13 عاما، أن يواصل دراسته قائلا إنه أراد أن يستعيد بصره أولا إلا أنه بعد تسع سنوات من انقطاعه عن المدرسة وتسع عمليات غير ناجحة في عينيه أدرك أن عليه ألاّ يضيع المزيد من الوقت وأن يلحق الركب، فأترابه قد أصبحوا أطباء ومهندسين يعملون في الأردن والخارج.

لقد جاهد علي كثيرا للحفاظ على رباطة جأشه وليرتفع فوق أحزانه ويتغلب على الحالة النفسية والمشكلة الجسدية التي عانى منها جراء إصابته، إذ حد من رغبته في العودة إلى المدرسة في البداية رفض وزارة التربية والتعليم لطلبه وذلك لانقطاعه عن الدراسة أكثر من ثلاث سنوات متواصلة حيث شكل ذلك ضربة قوية لطموحاته.

ويقول والده أبو صالح إن المعنيين أبلغوهم بإمكانية مواصلة علي لدراسته في المنزل ومن ثم يتقدم لامتحانات المدرسة مع الطلبة الآخرين، ولكن هذا الخيار لم يكن مقبولا لديهم.

ولأن عليًّا رفض الاستسلام للأمر الواقع فقد لجأ والده إلى مستشار قانوني في وزارة الداخلية الذي نجح في الحصول على الموافقة اللازمة التي مكنت عليا من انتزاع حقه في مواصلة الدراسة رغم سنوات الانقطاع.

عندها قال والده: لقد نجحنا في إعادة ولدي إلى المدرسة التي أراد أن يعود إليها والتي كان له الحق في أن يكون فيها. لقد مر ولدي بحادث مأساوي وما كان عليه أن يدفع ثمنا أكبر بسبب ما أصابه.

لقد خفف هذا الأمر من المعاناة النفسية التي مر بها والده خلال السنوات الماضية، فهذا الفلاح الذي يعمل في تربية الماشية يمتلئ فخرا بما أنجزه خلال حياته التي أمضاها في تنشئة وتربية 15 من الأبناء.

لقد أصيب علي بينما كان يلعب مع أحد أقاربه في ظهيرة يوم من أيام شهر ديسمبر/ كانون الأول عام 1994 بعد أن وجد جسما صغيرا صدئا وضعه في جيبه تبين فيما بعد أنه لغم أرضي من بين مئات بل آلاف الألغام المنتشرة عبر المنطقة منذ الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967. يقول والده: لقد كانت تجربة مريرة وقاسية أثرت على الأسرة بكاملها وعلى «علي» على وجه الخصوص حيث لم يكن يبلغ وقتها سوى ١٣ عاما. ويضيف: لقد انتهى بي المطاف أن خسرت معظم تجارتي وأكثر من ثلاثين ألف دينار لمساعدته على الشفاء ولكنه مبلغ ضئيل إذا ما قورن بما حققه علي اليوم.

ورغم ابتعاده عن المدرسة لسنوات تسع ورغم خبرته المحدودة في التعامل بطريقة برايل فقد واجه أثناء وجوده في المدرسة تحديات ومصاعب عظيمة استطاع أن يتخطاها بإصراره.

يقول علي: كان أمرا صعبا أن أكون في صف يتقن تلاميذه الكفيفون الآخرون التعامل بطريقة "برايل" ولم ينقطعوا عن الدراسة فيما مضى، ولكنني أدركت أن علي أن أتغلب على هذه التحديات.

بعد عودة علي من المدرسة كانت أمه وشقيقاته الخمس يمكثن معه عدة ساعات يوميا لتسجيل مواده الدراسية على أشرطة صوتية ليتمكن من مذاكرة دروسه. وبعد أن تم توثيق المواد الدراسية جميعها على الأشرطة لم يكن قد تبقى لعلي سوى شهر ونيف لمراجعة 35 شريطا مسجلا قبل بدء الامتحان.

يقول علي: أدين بجزء كبير من نجاحي لعائلتي التي يسرت لي أمور دراستي عبر السنتين الماضيتين، فجهودهم التي بذلوها ساعدتني في الإبقاء على إصراري ومعنوياتي المرتفعة.

ويبقى طموحه الأكبر أن يتمكن من الحصول على منحة دراسية في بريطانيا لمدة سنة واحدة لمتابعة دراسة اللغة ولإجراء جراحة لاستعادة بصره. أما الآن فإنه ينوي التقدم بطلب للدراسة في الجامعة الأردنية حيث يأمل أن يدرس اللغة الإنجليزية والترجمة، ومن ثم يتبع ذلك بالحصول على درجة الماجستير في القانون الدولي. ويقول: أريد أن أواصل تحقيق أحلامي، فأنا أؤمن أن كل شيء يمكن تحقيقه، إذا كان لدى المرء إرادة شخصية، وحظي بدعم أهله، ورزق العون من الله ■

(*) صحفية أردنية.
(**) فنان عراقي يعيش ويعمل في السويد.

القانون الدولي الإنساني في الإسلام

يتناول هذا الكتاب القيم لمؤلفه فضيلة الأستاذ الدكتور **زيد بن عبد الكريم الزيد**، أستاذ الفقه المقارن بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أحكام القانون الدولي الإسلامي في الإسلام، وهو بحث يعتمد على النصوص الشرعية، ويستفيد من مسيرة دراسات كثيرة معاصرة ويبني عليها. ويتضمن الكتاب تمهيدا يتناول الحرب، ومدلول القانون الدولي العام، ومصطلح القانون الدولي في الإسلام، إضافة إلى مبحثين حول مجالات القانون الدولي الإنساني في الإسلام، وتطبيقات القانون الدولي في الإسلام (غزوة بدر نموذجا).

الكتاب من إصدارات البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر في الكويت، كما قدم للكتاب **ميشيل مير** المفوض الإقليمي للبعثة.

يطلب من البعثة الإقليمية للجنة الدولية بالكويت.

«الصليب الأحمر والهلال الأحمر» عدد جديد

صدر هذا العدد الجديد من مجلة الصليب الأحمر والهلال الأحمر التي تقوم على نشرها اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتعبر عن أنشطة مكونات الحركة الدولية. يتضمن العدد موضوعًا حول أزمة دارفور، وآخر حول اللاجئين، كما يتضمن عددا من المقالات حول الاهتمام بالصحة لدى الصليب الأحمر الروسي، وكذلك الصليب الأحمر الصيني، إضافة إلى أبواب المجلة الثابتة.

يطلب من بعثات اللجنة والجمعيات الوطنية عبر العالم.

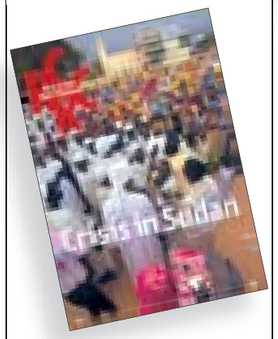

«أخبار» عدد نوفمبر/ تشرين الثاني 2004

أصدرت بعثة اللجنة الدولية في إسرائيل والأراضي المحتلة وأراضي الحكم الذاتي العدد من نشرتها «أخبار» الذي تضمن تغطية للمواضيع التالية:

- حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم ضرورة مُلحة
- حماية المحتجزين تحت دائرة الضوء
- نشاطات اللجنة الدولية للصليب الأحمر لحماية المحتجزين
- السرية: إجابات على أكثر الأسئلة ترددًا
- ذكريات إمام من الضفة الغربية
- قراءة للمادة 116 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949
- الإضراب عن الطعام في السجون الإسرائيلية: استجابة اللجنة الدولية للصليب الأحمر
- الإطار القانوني لنشاطات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أماكن الاعتقال
- زيارات الأشخاص المحتجزين لدى السلطة الوطنية الفلسطينية
- حماية المحتجزين، حقائق وأرقام
- محطات في صور... من الخليل إلى سجن شطة
- آراء الفلسطينيين والإسرائيليين فيما يتعلق بحقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم.

المجلة الدولية للصليب الأحمر – العدد 856

صدر هذا العدد من المجلة الدولية للصليب الأحمر ويتضمن معالجات لقضايا عديدة تتعلق بالقانون الدولي الإنساني، كما يتضمن تحليلا خاصا حول ظاهرة تنامي خصخصة مجالات كانت ضمن واجبات العمل الإنساني وكذلك خصخصة مجالات كان القيام بها حكرا على الدولة كمهام الدفاع والأمن، إضافة إلى مناقشة للعلاقة بين قانون الاحتلال والقرار 1483 الصادر عن مجلس الأمن بخصوص العراق، وأيضا العلاقة بين قانون حماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

صدر هذا العدد بالإنجليزية، ويطلب من بعثات اللجنة الدولية.

نداء الطوارئ لعام 2005

أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقريرها السنوي المعنون بـ «نداء الطوارئ». وقد طالب نداء الطوارئ لعام 2005 المقدّم إلى ممثلي المانحين في جنيف بضرورة توفير مبلغ 820 مليون فرنك سويسري للنفقات الميدانية لعمل اللجنة، ومبلغ إضافي مقداره 152 مليون فرنك سويسري لتغطية تكاليف المشروعات العامة على صعيد المنظمة ككل وأعمال التنسيق والدعم التي يتولاها مقر اللجنة الدولية بجنيف. وإذ تبلغ الميزانية الإجمالية 972 مليون فرنك سويسري فإنها تزيد بمقدار 65 مليون فرنك ـ وبنسبة 8,6٪ ـ عن الرقم المقابل في نداء الطوارئ لعام 2004.

ويمكن الحصول على نسخ التقرير من بعثات اللجنة الدولية بالمنطقة.

AL-INSANI. 31. Spring 2005

Tsunami: When Nature Murdered Its Children

Contents

• Tsunami: When Nature Murdered Its Children
On the 26th of December 2004, a severe earthquake, 9 on the Richter scale, hit the northwestern coast of the island of Sumatra causing huge waves (Tsunami) which inundated all coastal areas of the countries located on the Indian ocean, from Indonesia to Somalia. Tsunami resulted in the killing of more than 280,000 people, the injury of 500,000 others, and the displacement of more than 1,600,000, in addition to causing more than one million people to lose their homes.

• Reflections at the Sidelines of Tsunami. by: **Ihab Bsiso**

• The Catastrophe in Photos

• For a Mine-Free World
The plight of landmines may have been contained, but has not been eliminated yet. The five years following the "Nairobi Summit on a Mine-Free World" will be a real test of the effectiveness of the Ottawa Convention. by: Dr. **Jakob Kellenberger**

• Sudan: The End of Twenty Years of Conflict
With the signing of a comprehensive peace agreement in Sudan, each of the parties concerned builds great hopes on the future of the country. Meanwhile, the ICRC continues its humanitarian mission in alleviating the effects of the conflict on the Sudanese people.

• The Democratic Republic of Congo: Millions of Victims and Fierce Ethnic Conflict.
by: Dr. **Sayed Awad**

• Guantanamo: Sleepless at Night and a Worried at Day

The Media and the Issues of Humanitarian Action *(Special File)*

• Mass Media and Humanitarian Work
The modern concept of humanitarian work is based on the idea of mobilizing volunteers to form entities independent from states and governments. This means that humanitarian work has always been a purely civilian activity and structure. In setting its orientations, seeking financial resources, or mobilizing individuals, humanitarian action strives to explain its mission to people and inform them about it. The message of humanitarian action is therefore developed to be in line with the goals of that action. by: **Mohamed Seif**

• Confidentiality and Neutrality do not Stop Violations. by: **Tarek Hasan**

• Palestine: Cooperation Between the Media and Humanitarian Work. by: **Zaki Abulhalawe**

• Who is to be Blamed for Disregarding the Humanitarian Dimensions in the Media?
by: **Kamal ben Younes**

• Humanitarian Work and the Iraqi Press. by: **Ahmed Abdulmageed**

• Moral Dilemmas of Humanitarian Work in the Era of Military Interventions
Since the nineties, the space of the independent humanitarian work has been diminished. This is basically due to the fact that international humanitarian organizations are financed mainly by the states, which have increasingly realized the usefulness of humanitarian aid as a tool in their foreign policies.by: **Beat Schweizer**

• How Some Armed Groups Breach International Humanitarian Law. by: **Diaa Rashwan**

• Initiative for the protection and safety of the war correspondants. by: **Abdelkarim Hizaoui**

• The Muslim World, Globalization and Women's Rights
The emergence of the feminist struggle -or women's rights movements- was not confined to the West. At the beginning of the 20th century, "women's cause" emerged in a number of Asian and Middle Eastern colonies, alongside with the national struggle against the colonial powers. by: **Pr. Mahmoud Munshibouri**

• The Laments of the Murdered Cities

• Around the World

• When Willpower Wins

• Publications

Editorial

Middle East Media and Humanitarian Work

On the 8th and 9th of December 2004, a workshop was held in Beirut, Lebanon, on the relationship between "Middle East media and humanitarian work". A group of journalists from major media institutions in the region, in addition to ICRC communication specialists, participated in this event.

This workshop was held on the basis of a debate observed by ICRC staff members on the concepts of confidentiality and neutrality, the two working methods adopted by the ICRC to gain access to victims of armed conflicts from all parties, and ensure that they enjoy the rights afforded to them by the international humanitarian law. This debate gained furious proportions following news on Abu Ghraib and other Iraqi prisons, as well as on the treatment of prisoners at Guantanamo prison.

We would like to remind our readers that Al Insani has repeatedly published articles dealing with the issue of confidentiality, and explained that the ICRC does not take it as an absolute and sacred principle. It does not remain silent vis-à-vis the violations wherever they take place. However, the method the ICRC follows to deal with these violations does not necessarily include raising a public debate about them; a practice that may be to the disadvantage of the victims and prevent access to them. The statements issued by ICRC about the reports it submitted to the coalition authorities in Iraq, as well as to the capitals of the coalition, confirm the positive attitude taken by the ICRC: an attitude based on the duty to protect and provide care for the victims. The ICRC has maintained this attitude despite the storms blowing over the world and the ongoing dialogue between cultures.

On another note, the neutrality of humanitarian work is a different story. It is an important principle because it is derived from the neutrality of the victims themselves. Whatever the party to which the wounded or the killed belong, even if it is the aggressor, they have rights because they no longer participate in hostilities: they have the right to legal and humanitarian protection. Hence, it is the duty of all of us to refuse any detraction from the neutrality of humanitarian work, and to keep it away from the misleading corridors of politics. We can only do so by not taking the side of any of the parties involved.

Another matter that has been a source of confusion is to think that the IHL, in its existing form, is no longer appropriate for today's conflicts. This view disregards that the main problem is about the implementation of the law and not about a need to amend it. Needless to say that the implementation of the IHL is the responsibility of the one hundred eighty-nine states that ratified the Geneva Conventions and pledged to abide by them!

Undoubtedly, by raising this issue and engaging in this debate, the media personnel seek more safeguards for the protection of victims. Their stance is totally different from the argument about the irrelevance of the Geneva Conventions in light of the new orientations of the world order.

In this issue, Al Insani invites some journalists who have participated in the above-mentioned workshop, to express their views and their perceptions on the relation between the media in their countries and the humanitarian work as they see it.

Al Insani is pleased to receive such a diversity of opinions, which inspired us to say that there is a need to continue the dialogue on these issues through holding more workshops in which all of us, who work in the media and the humanitarian field, participate and develop, and through contributing to the coming issues of Al Insani. Therefore, Al Insani welcomes any contribution by writing, commenting, or making suggestions on how to run these workshops and the topics of discussion, with the aim of achieving the aspired cooperation between the media and humanitarian workers in defense of the human dignity which is violated by wars and conflicts.

"Al-Insani"